جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــادة دكتوراه (LMD)

في علوم التسيير

المقاولة والاقليم: دراسة تجريبية حول العوامل الإقليمية المؤثرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة ولايتي وهران وعين تموشنت

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد: بن دحو عبد القادر

أمام لجنـــــة المناقشـــــة

اللقب والاسم	الرتبـــــة	المؤسسة الأصلـــية	الصـــــفة
آيت حبوش ميهوب وهيبة	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيـــــسا
زواد رجاء	أستاذ محاضر – أ –	جامعة سعيدة	مقـــــررا
حمو نادية	أستاذ محاضر – أ –	جامعة وهران 2	منـــاقشا
سقال حورية	أستاذ محاضر – أ –	جامعة وهران 2	منـــاقشا
بوري نسيمة	أستاذ محاضر – أ –	المدرسة العليا للاقتصاد	منـــاقشا

السـنة: 2021-2022

الإهداء

إلى اللّذان قال الله تعالى في حقهما:

" وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا" الإسراء - 23

إلى أبي وأمي

إلى الذي قال الله تعالى في حقه: " سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ" القصص – 35

إلى أخي وتوأم روحي يوسف

إلى باقي إخوتي وأخواتي يا من كنتم ولازلتم نعم السند و العون

إلى أولادكم وبناتكم "إخوتي وأخواتي"

إلى زوجتي رفيقة الدرب

إلى ابنتي قرة عيني هديل "يمينة"

إلى جنيني الذي في بطن أمه

كلمة شكر وعرفان

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ" الأحقاف-15

الحمد لله قبل كل شيء، الذي أعانني وأكرمني بإتمام هذا العمل المتواضع

ثم أتقدم بأصدق عبارات الشكر والامتنان

- إلى الأستاذة آيت حبوش ميهوب والمشرفة زواد رجاء على كل ما قدمتاه لي من عون خلال هذه السنوات،
- إلى صديقي الدكتور ناشي سفيان على ما قدمه من عون ودعم معنوي،
- إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد،
- إلى زملائي عمال المؤسسة الوطنية للدهن.

فهرس العناوين

المقدمة العامة	1
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الإقليم	14
المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد الإقليمي	15
المطلب الأول: ماهية الإقليم	
المطلب الثاني: عموميات حول الاقتصاد الإقليمي	19
المبحث الثاني: الجاذبية الإقليمية	24
المطلب الأول: مفهوم الجاذبية الإقليمية	25
المطلب الثاني: مؤشرات الجاذبية الإقليمية	28
المبحث الثالث: تنافسية الأقاليم	32
المطلب الأول: التنافسية والأقاليم	32
المطلب الثاني: الميزة التنافسية الإقليمية	36
الفصل الثاني: تحليل نظري لعملية إنشاء وتوطن المؤسسة	47
المبحث الأول: المقاولاتية، الإطار النظري والمفاهيمي	49
المطلب الأول: مفهوم المقاولة والفرصة	49
المطلب الثاني: المقاول كفاعل رئيسي للمقاولة	62
المبحث الثاني: الأسس النظرية لتوطن المؤسسات	72
المطلب الأول: المفهوم والأسس النظرية للتوطن	73
المطلب الثاني: الخيارات الاقليمية لتموقع المؤسسات	81
المبحث الثالث: المقاولاتية في الجزائر	91
المطلب الأول: مفهوم المقاولة	92
المطلب الثاني: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	95
المطلب الثالث: السياسة العامة لترقية المقاولة في الجزائر	99
الفصل الثالث: مقارنة وتثمين المقومات الاقتصادية المحلية لإقليم وهران وعين تموشنت	103
المبحث الأول: مدخل للتعريف بالخصائص الجغرافية، الإدارية والسكانية للولايتين.	106
المطلب الأول: التعريف بولاية وهران	106
المطلب الثاني: التعريف بولاية عين تموشنت	114

المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية والمنشآت القاعدية للولايتين 120
المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية والمنشآت القاعدية لولاية وهران 120
المطلب الثاني الخصائص الاقتصادية والمنشآت القاعدية لولاية عين تموشنت 126
المبحث الثالث: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايتين 130
المطلب الأول: نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران 131
المطلب الثاني: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت 138
الفصل الرابع: تحليل البيانات كأداة لتحديد العوامل الإقليمية المؤثرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 144
المبحث الأول: المعالجة الأولية للبيانات الإحصائية وعرض طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) 145
المطلب الأول: تقديم نظرة موجزة حول تحليل المكونات الرئيسية (PCA) 146
المطلب الثاني: عرض الدراسة التجريبية 150
المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج طريقة المكونات الرئيسية (PCA) 156
المطلب الأول: تحديد المكونات الرئيسية 156
المطلب الثاني: التفسير الاقتصادي لنتائج طريقة المكونات الرئيسية PCA 159
المبحث الثالث: بنية الفئات وتحليل نتائج التصنيف (A H C) 167
المطلب الأول: بنية الفئات 167
المطلب الثاني: تصنيف البلديات 171
الخاتمة العامة 176

المقدمة العامة

منذ فجر الاستقلال والجزائر تسعى جاهدة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال انتهاج العديد من السّياسات التّنموية على مرّ السنوات والتي سجلت عدة تحولات على مختلف المستويات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. غير أن هذه السياسات لم تسجل نتائج ترقى للأهداف المخطط لها، كَونَ أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد فتي وكذلك بسبب ما تعرض له أيضاً من انتكاسات خلال السنوات الماضية بسبب تذبذب أسعار النفط وتدخل صندوق النقد الدولي سابقا وما كان له من انعكاسات سلبية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

أمام هذا الوضع كان على الجزائر تبني سياسة اقتصادية جديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية والبحث عن البدائل خارج قطاع المحروقات، خاصة بعد ظهور العولمة الاقتصادية وما شهده العالم من تطورات جذرية ومتسارعة في الساحة الاقتصادية الدولية، والتي اتسمت بحدوث تغييرات هامة ذات آثار بعيدة المدى تتمثل في اتجاه معظم دول العالم نحو تبني سياسات الاقتصاد الحر وتقليص دور الحكومات في النشاط الاقتصادي وتحرير التجارة، مما أدى إلى بروز آفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على فعاليتها في تحقيق التنمية والتأقلم السريع مع متغيرات المحيط الاقتصادي على عكس النظرة السابقة التي كانت سائدة. فسعت الجزائر جاهدة في سبيل التأقلم مع هذا الانفتاح الاقتصادي العالمي الجديد إلى انتهاج سياسة تشجيع المبادرات الحرة من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفتح الباب أمام الاستثمار مثل نظيراتها من دول العالم بهدف الاستفادة من الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في مجال التشغيل، من خلال قدرتها على استيعاب اليد العاملة وامتصاص البطالة، تأمين الأرباح والمساهمة في الدخل الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية بوجه عام.

اعتمدت الجزائر في ذلك بالمقام الأول على وضع اصلاحات اقتصادية ومالية من اجل تحقيق نسيج اقتصادي متماسك يضمن لها الاندماج بفعالية في الاقتصاد العالمي من خلال مواجهة المنافسة والصمود أمام تحديات العولمة، إلى جانب سن مجموعة من القوانين والمراسيم الجديدة ووضعها حيز التنفيذ من أجل التكفل الحسن بهذه المؤسسات، أسفرت عن تأسيس مراكز على مستوى كل القطر الوطني تعمل على تسهيل عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى توفير هيئات مختصة تساعد في التوجيه وتقديم الدعم والمتابعة لها.

لكن كل هذه الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية والمتمثلة في وضع البرامج التأهيلية لهذه المؤسسات وتحسين محيطها الاستثماري لم تسجل نتائج إيجابية ترقى إلى الأهداف المخطط لها، بحيث نلاحظ أن هناك فجوة بين الأهداف المسطرة والمتوقعة من المبادرات والسياسات المنتهجة في سبيل دعم وترقية المقاولة وبين النتائج النسبية المتحصل عليها. وبالتالي يمكننا القول ان الجزائر خسرت الرهان في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما كان مخطط له. نسب العديد من الباحثين هذا الضعف المسجل بين النتائج المتحصل عليها والأهداف المخططة، عن طريق اصدار العديد من الدراسات والأبحاث العلمية، إلى مجموعة من المعوقات التي تحول دون نمو وتطور هذا القطاع، خاصة صعوبة تطبيق البرامج الحكومية على أرض الواقع، طول مدة الإجراءات الادارية وغياب المنافسة المشروعة التي تهدد اقتصاد السوق الناشئ عن طريق الممارسات التجارية الغير رسمية والمضاربة، إضافة إلى أسباب خاصة متعلقة بالمقاول في حد ذاته.

غير أن هذه النتائج المسجلة ليست على مستوى واحد من الضعف، فنجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتباين بين ولايات الجزائر فيما بينها، بل تتعدى ذلك إلى الاختلاف بين بلديات الولاية الواحدة. وهنا يبدو من المهم مناقشة الأسباب الحقيقية التي تدفع إلى اختلاف معدلات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين منطقة وأخرى بالرغم من أنها تخضع لنفس السلطات العمومية وتتمتع بنفس الامتيازات الإدارية من برامج التأهيل وهيئات الدعم والمرافقة.

هذا ما يستدعي منا القيام بدمج البعد المكاني مع النظرية الاقتصادية من أجل البحث عن العوامل المختلفة الخاصة بكل منطقة والتي من الممكن أن تؤثر على معدلات خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي الاعتماد على نظريات الاقتصاد الاقليمي الذي يتناول تحليل المشكلات الاقتصادية داخل الاقليم الواحد وكذا علاقته بالأقاليم الأخرى، بحكم أن الاقليم بحد ذاته بمختلف خصائصه الجغرافية، الاقتصادية والسكانية، يمكن اعتباره كعامل يؤثر سلبا أو ايجابا على عملية خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فمفهوم الاقليم لم يعد فقط ذلك الحيز الجغرافي الذي يتميز عن غيره من الاقاليم الاخرى بخصائص طبيعية، مناخية، اجتماعية، ادارية واقتصادية بل أصبح بما يحتويه من رأسمال بشري ومادي، كالبنى التحتية من منشآت وطرق عبارة عامل جذب للاستثمارات الاجنبية واستقطاب المقاولين مما يساهم في حركية التنمية المحلية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

من هذا المنطلق، وأمام كل هذه المعطيات تتبادر إلينا الاشكالية التالية:

- **ماهي العوامل أو المحددات الإقليمية التي تؤثر في معدلات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

وبالتالي تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الجزئية، ومن أبرزها الأسئلة التالية:

- ماهي البيئة الإقليمية الملائمة التي تساعد في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ماهي العوامل التي تتوفر عليها بعض المناطق مقارنة بغيرها وتعتبر ميزة لها تساهم بشكل إيجابي في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ماهي المعوقات التي تحد من فعالية المقاولة والتي تتواجد على مستوى بعض الأقاليم؟ وكيف يمكن معالجتها والحد من تأثيرها؟

للإجابة على هذه الإشكالية والتي تهدف إلى مناقشة العوامل الخاصة بكل إقليم والتي تؤثر في تباين معدلات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنقوم بإجراء مقارنة بين ولايتي وهران وعين تموشنت اللتان تعتبران كإقليمين متجاورين، كل واحد منهما امتداد جغرافي للثاني، ويشتبهان في بعض الخصائص الطبيعية، المناخية، الاجتماعية، الادارية والاقتصادية بشكل كبير. بينما يختلفان بشكل كبير في النسيج الاقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال ذلك وجب علينا صياغة مجموعة من الفرضيات:

- الفرضية الأولى:

أن الإقليم أصبح عاملا مؤثراً في تحقيق التنمية المستدامة، أين يساهم في خلق المؤسسات، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورأس المال المتنقل، كما يمكنه بالعكس أن يؤثر سلباً على عملية التّنمية.

- الفرضية الثانية:

المقاولة والإقليم مرتبطان ببعضهما البعض ارتباط وثيق ويؤثران في بعضهما البعض بشكل كبير، خاصة من جانب توطن المؤسسات في الاقليم والخيارات التي يوفرها الإقليم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الفرضية الثالثة:

تمتلك الأقاليم خصائص محلية تمتاز بها كل منطقة عن الأخرى، اجتماعية، جغرافية وبيئية، تساهم مع السياسات العمومية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

- الفرضية الرابعة:

الإقليم بمفهومه الاقتصادي الشامل والحديث يملك مجموعة من المتغيرات المدمجة فيه والتي تميزه عن غيره من الأقاليم تشكل فيما بينها تركيبة من العوامل تؤثر مباشرة في عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواءً بالإيجاب أو السلب.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول الأهمية الاقتصادية للإقليم ومدى تأثير مختلف العوامل المدمجة فيه على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تحديد كل من نقاط القوة والضعف التي يمتاز بها كل من إقليم وهران وعين تموشنت بهدف تحديد رؤية مستقبلية حول الاستراتيجيات الواجب انتهاجها قصد تطوير قطاع المقاولة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

يمكن إظهار أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب، لكن أهمها معرفة مدى استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبيئة المتواجدة بها وبالتالي الصمود أمام التحديات التي تواجهها في الإقليم وضمان نجاحها واستمراريتها، بحكم أنها تعتبر من بين أهم انشغالات البحث العلمي في الوقت المعاصر. بحيث يمثل هذا النوع من المؤسسات أولوية في سبيل البحث عن البديل الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ومواجهة مرحلة ما بعد البترول خاصة في ظل العولمة.

وهذا ما يعتبر السبب الرئيسي والذي دفعنا في المقام الأول لاختيار هذا الموضوع، حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة مناقشة بعض القضايا المعاصرة حول الاقتصاد الوطني الذي لا يزال يتعرض للصدمات الاقتصادية، فبالمزامنة مع تذبذب سوق النفط الدولي وما انجر عنه من أزمات اقتصادية ومالية ومحاولة السلطات العمومية إيجاد البديل الاقتصادي لقطاع المحروقات، قامت بإعطاء اهتماما كبيرا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي تمكنا من إنشاء دراسة علمية وميدانية حول علاقة الإقليم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى تأثيره عليها وكذا تحديد البيئة الإقليمية الملائمة لإنشاء المؤسسات. إلى جانب إثراء المكتبات الجامعية بهذا النوع من الدراسات التي تتناول المؤسسة الاقتصادية من جميع الجوانب لأن المراجع بصددها قليلة.

بالنسبة للدراسات السابقة والتي تعتبر مصدراً غنيا بالمعلومات تساعد على رصد ظاهرة إنشاء وخلق المؤسسات، فهي تمكن من إلقاء الضوء على الأساليب المنهجية والأدوات العلمية المستخدمة والنتائج المستخلصة منها. بهذا ما يمكننا من اختصار سنوات من البحث العلمي وتقليص نفقاته، من خلال الاستناد على النتائج المتحصل عليها، والبدء من حيث انتهى الآخرون بحكم أن العلم تراكمي، وهو سلسلة متتابعة من المعارف والدراسات.

في هذا الجزء، سنحاول عرض مجموعة من الدراسات السابقة، التي أتيح لنا الاطلاع عليها، والتي تتناول ظاهرة خلق وإنشاء المؤسسات والعوامل الإقليمية المؤثرة فيها. مرتبة ترتيبا زمنيا تصاعديا من الأقدم إلى الأحدث مع الأخذ بعين الاعتبار مكان الدراسة. سيتم تحليل

هذه الدراسات من خلال التركيز فقط على بعض النقاط الأساسية كالعوامل المعتمدة في تفسير ظاهرة انشاء المؤسسات ومدى تأثيرها عليها سواء بصفة إيجابية أو سلبية.

نبدأ من فرنسا حيث أن الأعمال المماثلة هي نادرة، نجد من أولى الدراسات المذكورة هي تلك الخاصة بـ P. AYDALOT (1986)، حيث لاحظ هذا الأخير، وجود ارتباط سلبي وثيق بين إنشاء المؤسسات في قطاع الصناعة مع حجم المؤسسات المحلية، بينما هناك ارتباط موجب بين إنشاء المؤسسات ومعدل التحضر المحلي. في قطاع الخدمات، يسلط الضوء على أن معدل إنشاء المؤسسات يرتبط بحصة العمال المهرة الموجودين في المنطقة الجغرافية. بينما وجد JAYET (1993)، المهتم بإنشاء المؤسسات، أن التباينات الجغرافية في الخلق تنبع جزئيًا من خصوصية الأنشطة المحلية السائدة في منطقة محددة.

يلعب قطاع النشاط دورًا مهمًا في عملية الإنشاء، تبرر نظرية هيكل النشاط هذه؛ النتائج الجيدة للمناطق التي يتجه هيكلها القطاعي حاليًا إلى أنشطة القطاع الثالث. على العكس، فإن المناطق ذات الطابع الصناعي تكون أقل ميلًا إلى توليد ديناميكيات محلية لخلق المؤسسات، نظرًا لندرة معينة من الفرص في الصناعة. ومع ذلك، يبدو لنا أن تفسير التباينات المكانية للخلق يكمن أيضًا في مستويات أخرى. من هذا المنظور، يرى J. BONNET (1989)، أن هيكل السوق والدوافع الرئيسية للمقاولين، المتمثلة في البيئة الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى الوسائل المساعدة المتاحة، تشكل معايير حاسمة لتجديد المقاولة على المستوى المحلي. أمّا بالنسبة إلى كل من J. LAVALLEE (1996) و B. GUESNIER (1998)، فإنهم يقترحون أن تأهيل وتدريب الوكلاء الاقتصاديين، معدل التحضر ونمو السكان، هي عوامل توضيحية ذات صلة.

بينما في ألمانيا، وجد كل من AUDRETSCH & FRITSCH (1994)، أن عملية إنشاء المؤسسات الجديدة له علاقة بتوفر كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محلياً، يد عاملة نشطة ومؤهلة، كثافة سكانية عالية وارتفاع في معدل البطالة. بحيث تشجع هذه العوامل الأخيرة عملية خلق المؤسسات. من جهة أخرى، وفي إيرلندا، أثبت HART & GUDGIN (1994) أهمية وجود نسيج محلي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة الأثر الإيجابي للإنفاق العام على إنشاء المؤسسات.

على العكس، في إيطاليا نجد الوضع مختلف، أين ارتفاع معدل البطالة لا يشجع على عملية الإنشاء، في حين أن التخصص في نسيج المؤسسات المحلية يميل إلى تشجيع زيادة هذه الأخيرة. الواضح هنا، من خلال هذا العمل التجريبي الذي يؤكد على أهمية وجود الهياكل الاقتصادية، ودورها الإيجابي في مساعدة إنشاء مؤسسات جديدة.

وبالتالي، لا يتم التمييز بين مختلف المناطق من خلال خصائصها القطاعية فقط، ولكن أيضًا من خلال خصائصها الجغرافية، وهذا يعني خصوصية البيئة التي تنمو فيها المؤسسة الجديدة.

أما فيما يخص الجزائر، فلم نجد العديد من الدراسة التي تتناول علاقة الإقليم بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن أقرب دراسة لموضوعنا والتي استطعنا الوصول إليها كانت عبارة عن مقال علمي من تأليف (AYAD-MALEK & DJENANE , 2016)، نشر بمجلة الباحث باللغة الفرنسية، تحت عنوان: إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والديناميكية الإقليمية، وتضمنت دراسة ميدانية على مستوى ولاية بجاية الجزائرية. حيث تناول هذا المقال بصفة عامة دراسة البعد المزدوج لجدلية إنشاء المؤسسات والديناميكية الإقليمية.

هدفت هذه الدراسة إلى فهم العوامل الإقليمية التي تفسر ديناميكية إنشاء المؤسسات التي يعيشها إقليم ولاية بجاية، فرضاً منها، أن ظهور المؤسسات الجديدة لا يمكن إلا أن يكون علامة على الديناميكية والتنمية الإقليمية.

تمت الدراسة عن طريق مسح ميداني، عن طريق استبيان تَمَّ الإجابة عنه من طرف رؤساء المؤسسات التي شملتهم العينة، والمتمثلة في 35 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في إقليم ولاية بجاية. حيث تكونت العينة النهائية من: 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية، 6 في قطاع البناء والأشغال العمومية، 6 في الصناعات الكيماوية والصلب، 6 في الصناعات المعدنية، 4 في صناعة الخشب الورق و3 في صناعة الغزل والنسيج.

تمثلت نتائج هذه الدراسة في أن المقاولة تمنح للمقاولين الفرصة لإنشاء عملهم الخاص. إضافة إلى أنها أظهرت الخصائص الاجتماعية للمقاولين كالأصل الجغرافي، حيث جميع المقاولين الذين شملتهم الدراسة ينتمون لنفس المنطقة، إلى جانب العلاقة الإيجابية بين مستوى التعليم وقرار الشروع في المقاولة، حيث 51% لديهم مستوى تعليم جامعي، 43% شهادات تكوين مهني. الرغبة في الهروب من البطالة هي العامل الحاسم في التوجه نحو المقاولة وإنشاء الأعمال الخاصة، يليها اغتنام البيئة المواتية للاستثمار، الخبرة السابقة لبعض المقاولين، السوق البكر...إلخ. في الأخير يجدر الإشارة إلى توفر رأس المال كعنصر أساسي في قرار المقاولة، حيث أن نقص الموارد المالية هو عائق كبير أمام إنشاء المؤسسات.

نظرا لأهمية الموضوع وتشعبه واتساع حجم البحث فيه كان لابد لنا من وضع حدود موضوعية للدراسة، فالجانب النظري سيضم أهم الدراسات الأدبية والتجريبية التي لها علاقة بموضوع دراستنا سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وبالتالي سنحاول دمج مختلف النظريات الاقتصادية التي تناولت كل من محوري المقاولة والإقليم الى جانب التركيز على العلاقة المتداخلة بينهما مما سيسمح بتكوين إطار مفاهيمي

مرجعي تستند عليه هذه الدراسة. أمّا الجانب التطبيقي سنخصصه لدراسة ميدانية تقوم على معطيات وبيانات إحصائية حول النسيج الاقتصادي بإقليمي وهران وعين تموشنت والتي سيتم معالجتها في الفصل الرابع عن طريق تطبيق تحليل البيانات الخاصة بالمتغيرات المعتمدة من جوانب الدراسة النظرية.

استعملنا في هذه الدراسة المنهج الاحصائي الاستدلالي من أجل الإجابة عن الفرضيات واختبار صحتها، كونه أحد المناهج العلمية البحثية التي تتناسب مع الظاهرة المدروسة. خاصة في توفير المعلومات الرقمية التي تساعد في فهم المتغيرات البحثية التي شملتها الفرضيات على ضوء المتغيرات الأولية التي بحوزتنا.

قصد تحليل الموضوع والوصول إلى نتائج تجيب عن الإشكال المطروح قمنا بتقسيم البحث إلى عدة فصول:

- الفصل الأول: المفاهيم الأساسية حول الاقليم

حيث سنحاول التطرق في هذا الفصل التأصيل النظري للإقليم الذي يقوم من جهة، على الإطار المفاهيمي للإقليم من خلال تحديد ماهية الإقليم، التطور التاريخي للاقتصاد الاقليمي إضافة إلى النظريات الاقتصادية الأساسية التي تناولت الإقليم، ومن جهة أخرى إلقاء الضوء على الجاذبية الإقليمية ومؤشرات قياسها إضافة إلى تنافسية الأقاليم.

- الفصل الثاني: تحليل نظري لعملية إنشاء وتوطن المؤسسة

حتى نتمكن من وضع فكرة وتصور صحيح عن المقاولة سنقوم بعرض الجانب النظري والفكري للمقاولة مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الاتجاهات الفكرية التي اهتمت بدراسة هذه الظاهرة والتطور التاريخي لها دون اهمال التنويه بالمقاول بصفته الفاعل الرئيسي للمقاولة ومفهومه من منظور المدارس الفكرية. إلى جانب ربط المقاولة بالإقليم من خلال دراسة الأسس النظرية لتوطن المؤسسات والخيارات التي يوفرها الإقليم لتوطن المؤسسة.

- الفصل الثالث: مقارنة وتثمين المقومات الاقتصادية المحلية لإقليم وهران وعين تموشنت

في هذا الفصل سنحاول مقارنة بين إقليم وهران وعين تموشنت من خلال الخصائص الاجتماعية المحلية، إضافة إلى المقومات الاقتصادية والبنية التحتية التي تزخر بها كل منطقة، من أجل تحديد العوامل الإقليمية التي تمتاز بها كل ولاية والتي تساهم على الصعيدين الإيجابي أو

السلبي في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من خلال تقديم الولايتين محل الدراسة والتعريف بهما وذكر مختلف خصائصهما الجغرافية، الإدارية والسكانية، إلى جانب مقارنة البنية التحتية والمنشآت القاعدية.

- الفصل الرابع: تحليل البيانات كأداة لتحديد العوامل الإقليمية المؤثرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بينما في هذا الفصل سنحاول فهم التنوع في الطابع المحلي الذي يميز كل بلدية عن الأخرى، والذي له تأثير في التنمية المحلية بصفة عامة وعملية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة. من خلال دراسة تحليلية للمتغيرات الاولية المتحصل عليها من مصادرها الرسمية (ONS، DPAT، ANAT)، وذلك عن طريق المعالجة الإحصائية بتحليل المكونات الرئيسية وعملية التصنيف الهرمي التصاعدي للأفراد (البلديات).

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول الإقليم

مقدمة الفصل

أصبح الإقليم محلّ اهتمام الاقتصاديين في السّنوات الأخيرة بالتحديد بداية من خمسينيات القرن الماضي مع ظهور العولمة وتطور تكنولوجيا الاتصال، الفترة التي تميزت بإدراج البُعد المكاني في اتخاذ القرار والتحليل الاقتصادي للمؤسسات، توطن الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها، التجارة العالمية إلى جانب التنمية المستدامة.

إن الإقليم بالمفهوم الجغرافي هو عبارة عن حيز مكاني يحتوي على خصائص طبيعية ومناخية تميزه عن غيره من الأقاليم، لكن من وجهة نظر اقتصادية يعتبر مفهوم الإقليم على أنه تكامل مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تحقق قدراً من الاكتفاء الذاتي، بينما من الناحية الاجتماعية فإن الإقليم منطقة يتواجد بها عرق أو طائفة سكانية متجانسة.

في السّياق الاقتصادي، يعتبر الإقليم بحد ذاته عاملا في تحقيق التنمية المستدامة بحيث أنه يساهم في خلق المؤسسات، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورأس المال المتنقل، كما يمكنه بالعكس أن يؤثر سلباً على عملية التّنمية. وحتى يتسنى لنا إبراز خصائص الإقليم الاقتصادية، الاجتماعية والديمغرافية، يجب علينا دراسته دراسة تحليلية لتقييم الفرص المتوفرة والتحدّيات.

على هذا الأساس، سنناقش في هذا الفصل التأصيل النظري للإقليم الذي يقوم من جهة على الإطار المفاهيمي للإقليم من خلال تحديد ماهية الإقليم، التطور التاريخي للاقتصاد الاقليمي إضافة إلى النظريات الاقتصادية الأساسية التي تناولت الإقليم، ومن جهة أخرى إلقاء الضوء على الجاذبية الإقليمية ومؤشرات قياسها إضافة إلى تنافسية الأقاليم.

المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد الإقليمي

تمهيد

يعد الاقتصاد الإقليمي على أنه البعد المكاني للظواهر الاقتصادية، نشأ هذا العلم كنتيجة حتمية لدراسة المشاكل الاقتصادية داخل الأقاليم بحيث يقوم بتحليل العوامل المؤثرة في تفاوت المتغيرات الاقتصادية فيها خاصة مستوى الناتج والتشغيل لتقييم الفرص المتوفرة والتحدّيات وبالتالي اتخاذ القرار والتخطيط الاقتصادي الذي يعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية الإقليم

يتعدد مفهوم الإقليم بحسب المواضيع والمناهج التي تتناوله، فنجد مفهوم الإقليم يستخدم استخداما واسعا في شتى مجالات المعرفة الجغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، الجيوسياسية، الثقافية وما الى ذلك، لدى سنحاول في موضوع دراستنا تعريف الإقليم من خلال الدراسات في مجالي الاقتصاد والاجتماع دون إهمال الجانب الجغرافي الذي يقدم توضيحات على الإقليم تدخل في موضوع بحثنا.

1. تعريف الإقليم:

لغة يعرف الإقليم على أنه "جزء من الأَرض تجتمع فيه صفات طبيعية أو اجتماعية تجعله وحدة خاصَة"(2008).

أما من وجهة نظر علمية فلقد استخدم مصطلح الإقليم région من قبل الجغرافيين في دراساتهم التي تعرف بالدّراسات الإقليمية ونال مفهوم الإقليم أهمية كبيرة مقارنة مع باقي المفاهيم الجغرافية الأخرى، وتم تعريفه استنادا على اتجاهين أكاديميين اثنين الأول برز مع بداية القرن العشرين تناول الإقليم من اتجاه موضوعي يرى الإقليم ككيان وحقيقة ذاتية وأيد هذا الاتجاه HITTNER بألمانيا، LABLACHE بفرنسا، MACKINDER و HERBERTSON ببريطانيا حيث قام هذا الأخير بتقسيم العالم اعتمادا على أربعة معايير هي: التضاريس، المناخ، النبات والكثافة السكانية. الاتجاه الثاني هو الاتجاه الغير موضوعي ظهر متأخرا بعد التطورات التي مسّت المنهج الجغرافي أيده HARTSHORNE بالولايات المتحدة الأمريكية حيث يرى هذا الاتجاه الإقليم ليس كشيء محدد على الخريطة وانما كمجموعة من الأدوات الوصفية تساعد على دراسة العالم وتصنيف المناطق حسب الحاجة ووفقا لمعايير معينة (عياصرة، 2008).

بالنسبة للاقتصاد استخدم مصطلح الإقليم في مجال التنمية الإقليمية ومن طرف الباحثين المهتمين بعملية النمو الاقتصادي وكيفية حدوثه على الصعيد الإقليمي، إلا أنه لم يلقى تعريفا محددا لمفهوم للإقليم فنجد:

حسب (PECQUEUR, 1996) الإقليم هو نتيجة. لا يمكن فهمه إلا إذا كان ملموسا، يمكن ملاحظته إحصائيا في أشكال مختلفة. لكن هذا الكيان القابل للتحديد وغير القابل للكسر يظل قابلا للتغيير، مؤقتا وغير مكتمل. (MENAGE, 2011)

بينما يعتبر (GLAESER & KOHLHASE, 2004) الإقليم على أنه نتيجة التقسيم الإداري للدولة، ويكون وفقا لخيارات استراتيجية واقتصادية تتبعها الدولة من خلال سلطة إدارية تمارس مهامها التي تتمثل في تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية لكل قاطني الإقليم.

من جهة أخرى عرف (BENKO & LIPIETZ, 2004) الإقليم من وجهة نظر جغرافية عبارة عن حيز مكاني به قدر من الخصائص الطبيعية والمناخية التي تميزه عن غيره من الأقاليم، أما من وجهة نظر اقتصادية فهو تكامل مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تحقق قدرا من الاكتفاء الذاتي، بينما من الناحية الاجتماعية فإن الإقليم منطقة يتواجد بها عرق أو طائفة سكانية متجانسة.

أمّا (DE LIMA, 2009) فيرى على أن الإقليم هو عبارة عن مساحة أو حيز يتمتع بمواصفات معينة وهذه المواصفات يمكن أن تكون اقتصادية، اجتماعية، عمرانية.... الخ (داي، 2016).

من خلال هذا يمكننا القول أنّ الإقليم حيز مكاني محدود طبيعيا أو إداريا يتميز بمقومات ونقائص سواء طبيعية، اجتماعية أو ثقافية تشكل هويته وتميزه عن غيره من الأقاليم، يشكل حيز لتوطن الأعوان الاقتصاديين حيث يضم تجمعات عمرانية ذات أشكال وأنواع متباينة ويمارس قاطنوه أنشطة اقتصادية مختلفة من حيث درجة التعقيد، يسعى لتحقيق التنمية بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

2. أنواع الإقليم:

يمكن تمييز أنواع مختلفة من الأقاليم اعتمادا على العديد من المعايير الطبيعية، الإدارية وغيرها، فالطرح الذي تطرقنا اليه في تحديد مفهوم الإقليم يظهر لنا مجموعة من الأساليب حسب منطلقات فكرية مختلفة فمن وجهة نظر الجغرافيين تصنف الأقاليم من خلال الأبعاد المكانية، الطبيعية وحتى السكانية فنجد:

1. **الإقليم الطبيعي**: هو حيز مكاني يتحدد وفقا لطبيعة بيئته وعوامله الجغرافية فنجد يصنفه حسب التضاريس، المناخ أو النباتات.
2. **الإقليم البشري**: هو إقليم يتحدد حسب الكثافة السكانية، التوزيعات السكانية، المستويات الاجتماعية السائدة داخل حدود الإقليم.
3. **الإقليم الإداري**: يتم تحديده استنادا على تقسيمات إدارية تمس البلد الواحد وتجعل منه مجموعة من الدوائر والبلديات ذات مستوى معين من القيادة والتسيير الإداري، ويمكن أن يتطور إلى إقليم متروبوليتان (إقليم كبير) حيث يتميز بمزيج من الترابط الوظيفي والمكاني بين إقليمين أو أكثر. أمّا من وجهة نظر الاقتصاديين تصنف الأقاليم حسب الموارد المتاحة وطبيعة النشاط الاقتصادي فيه فنجد:

4. **الإقليم الزراعي**: هو إقليم يختص بصفة عامة بالمحاصيل الزراعية المتنوعة ويحتوي على أراضي شاسعة.
5. **الإقليم التجاري**: الذي تكون التجارة فيه متنوعة ومتطورة بكل أنواعها سواء السلع أو الخدمات ويعمل على تطوير العلاقات بين غيره من الأقاليم مما يساعد في تشكيل الأقاليم الكبرى (المتروبولية).
6. **الإقليم الصناعي**: الإقليم الذي يتميز بالنشاطات الإنتاجية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية والتي تشكل فيما بينها مناطق صناعية متنوعة النشاط.
7. **الإقليم السّياحي**: هو الإقليم الذي تتوفر فيه المميزات الطبيعية والمعالم الأثرية تجذب إليها السياح سواء على الصعيد المحلي أو الأجنبي. (بوشارب، 2015)

وفي ظل التطورات التي فرضتها العولمة وأمام الانفتاح العالمي بفضل المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة مقابل تراجع دور المركزية الى ممارسات غير مركزية جعل الأقاليم تندمج سريعا ضمن النظام العالمي الجديد في جميع المجالات: الاقتصادية، الاجتماعية والحضارية مما جعل من الممكن تقسيم الأقاليم الى:

الإقليم الحضري: يتمثل في المدن الكبيرة التي تضم الكفاءات (رأس المال البشري) والبنى التحتية والتكنولوجية، يمارس قاطنوها وظائف وأنشطة إنسانية واقتصادية مختلفة وفق إطار تنظيمي وإداري معين، فقد أصبحت المدن معلم من معالم النمو والتحضر في العالم المعاصر وصار مفهوم الإقليم يستند بدوره على الجذب الذي تمارسه هذه المدن بحيث أصبح التحدي إنشاء مدن ذات ميزة تنافسية مستدامة وتعزيز هويتها التاريخية والحضارية لتكون قادرة على المنافسة داخل الدولة وخارجها.

الإقليم الريفي: هو عبارة عن مدن صغيرة خارج الإقليم الحضري تتمتع بكثافة سكانية قليلة ومؤشرات اقتصادية أولية تتركز غالبا في الأنشطة الفلاحية والحرف التقليدية إضافة إلى الجذب السياحي بفضل ما تتمتع به من موارد طبيعية.

الإقليم الرقمي: يقصد بتوسيع صفة الإقليم المادية إلى الصفة الرقمية وإدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المنظومة الإقليمية، نظرا لتنامي استخدام التكنولوجيا الرقمية بين المواطنين والفاعلين الإقليميين ودوره في اختصار المسافات وفك العزلة عن الأقاليم البعيدة وتحسين كفاءة اللامركزية مع فتح مجال لتشجيع المبادرة المحلية. مما خلق نوعا من الإبداع والابتكار الإقليمي يعزز تنافسية المؤسسات المتوطّنة في المنطقة ويعمل على تثمين إرثها الطبيعي، الثقافي والتاريخي. (داي، 2016)

مع كل هذا تبقى عملية تقسيم الإقليم وتصنيفه إلى أنواع معينة عملية تتميّز بالتطور يوما بعد يوم، لأنها مرتبطة بتطور العلوم الأخرى فهي تهتم بالمجالات الطبيعية، الاجتماعية، الاقتصادية وغيرها، فإن كان مجال الدراسة السكان فهو تقسيم إقليمي ديمغرافي وإن كان المجال الاقتصاد فهو تقسيم إقليمي اقتصادي، إذا العملية تعد انعكاسا للمعرفة العلمية في المدة التي تم فيها هذا التقسيم.

المطلب الثاني: عموميات حول الاقتصاد الإقليمي

1. التطور التاريخي للاقتصاد الإقليمي

على مر تاريخ تم تهميش البعد المكاني في الدراسات الاقتصادية، بحيث نجد عدد قليل فقط من الاقتصاديين الذين أشاروا في كتاباتهم وأعمالهم إلى الفضاء، هذا التهميش غير منطقي، صحيح أن العديد من المشاكل الاقتصادية يمكن معالجتها بتفسيرات وحلول خالية من البعد المكاني الا أنه لا يعني أن الفضاء محايد اقتصاديا ويمكن إهماله، فالبعد المكاني يمكن أن يؤثر في العملية الاقتصادية فمثلا يمكن ان ينظر الى المسافة على أنها خسارة وزيادة في التكاليف والتأخير في الوقت، وبالعكس يمكن ان تقلل التكاليف وتزيد من هامش ربح المنتج.

مع بداية القرن التاسع عشر اهتم الاقتصاديون بقضايا الاقتصاد الكلي أكثر من التقسيمات الداخلية للدول وخصائصها الاقتصادية، فبرز الفضاء في كتاباتهم على شكل أفكار مفصولة ومتباينة، بالنسبة لـ DAVID RICARDO لم يهتم بالأبعاد المكانية في تحليلاته للمزايا النسبية والريوع المتباينة التي تناولها في كتابه المشهور "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" سنة 1817، التي كان من الممكن أن يلعب كل من التمايز الإقليمي للبلدان إضافة تكاليف النقل كعامل من التنوع المكاني دورا هاما فيها.

أما في ألمانيا شرح VON THUNEN سنة 1826 بالتفصيل نظرية استخدام الأراضي الزراعية التي وضعها STEUART، PETTY وغيرهم كيف أن العلاقة بين إيجار الأراضي، تكاليف النقل والأسعار الزراعية تميل إلى تشكيل دوائر ممركزة من الاستخدامات المختلفة للأراضي حول المستوطنات. وفي سنة 1882 قدّم GÖTZ كتابات في جغرافيا الاقتصادات الوطنية تفسر مختلف أداء الاقتصادات ودور البيئة المؤسسية، كذلك قام LAUNHARDT بنشر مقال علمي مهّد لظهور نظرية التوطين. (BENKO G. , 2008)

في مطلع القرن العشرين، لاحظ MARSHALL أهمية المناطق الصناعية التي اعتبرها أنظمة إنتاجية محلية تتميز بعدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تنتج منتجات متجانسة يتم تحديدها بخصائص اجتماعية، اقتصادية وإقليمية، والتي أصبحت أساس لما يسمى في وقتنا الحالي بالمزايا النسبية الإقليمية. (LECOQ, 1993)

بالرغم من أن الأفكار والدراسات التي تحتوي وجهات النظر المكانية والاقتصادية تكاد تختفي تقريبا واقتصرت على مجموعة من الأفكار المتباينة والغير منظمة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث أن معظم انشغالات الاقتصاديين في ذلك الوقت كانت تتمحور حول صياغة نظرية متماسكة للأسواق والتوازن الاقتصادي. مع ذلك، كل هذه الأفكار ستطفو بشكل أو بآخر في النصف الثاني من القرن العشرين والتي تعتبر أساسا للنظريات الحديثة للاقتصاد الإقليمي.

2. ظهور النظريات الأساسية

بالرغم من ظهور الإقليم في الأدبيات الاقتصادية منذ فترة مبكرة خاصة من خلال أعمال MARSHALL (1890) إلا أنها لم تساهم في فهم الظواهر الاقتصادية آنذاك، عكس خمسينيات القرن الماضي الفترة التي تميزت بظهور الفضاء في الحياة الاقتصادية من مختلف الجوانب التجارة، الاتصال، توطن الصناعات، وشهدت هذه الفترة ولادة أعمال PONSARD التي اعتمدت في المقام الأول على أعمال كل من VON THÜNEN، LÖSCH، WEBER وCHRISTALLER. وشهدت أعمال PERROUX حول الفضاء ونمو الاستقطاب، كما تّم دمج العنصر المكاني في التحليل الاقتصادي للمؤسسات مؤخرا بفضل أعمال كل من KRUGMAN وARTHUR (1995). من خلال هذا المنظور الاقتصادي الجديد ولد نهج جديد حيث أصبح الإقليم يظهر أكثر فأكثر كمرجع في الاقتصاد خاصة جانب سياسات التّنمية المحلية.

جدول 1: نظريات التنمية الإقليمية

النظرية	الرّواد	أهم الأفكار
نظرية الموقع **Location Theory**	A. Weber, 1929	جاءت هذه النظرية لتحديد الموقع الجغرافي المثالي للنشاطات الاقتصادية بحيث يوفر أقل تكلفة لنقل المواد الأولية وكذا تكلفة توزيع المنتجات النهائية.

		وهي عبارة عن حسابات إحصائية للعوائد المتزايدة والمتراكمة الدّاخلية للمشروع الناتجة عن التكلفة الأدنى للنقل والعمل، إضافة الى العوائد المتزايدة والمتراكمة الخارجية الناتجة التكتل المكاني ما بين المشاريع. لم تفسر هذه النظرية التنمية الإقليمية لكنها ساهمت من خلال النماذج الرياضية لتكاليف النقل التي كان لها تأثير في تطبيق نظريات التنمية الأخرى خاصة نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد. (BONNET & CRISTALLINI, 2003)
نظرية الأماكن المركزية **Central Places Theory**	Christaller, 1933 Lösch, 1954	تهتم هذه النظرية بضبط العلاقات الممكنة بين المدينة ومناطق تأثيرها على الإقليم من خلال التركيز على كيفية اختيار أماكن توطن الأنشطة الاقتصادية التي تحقق الجدوى الاقتصادية المطلوبة، وبالمقابل تضمن سهولة تدفق السلع والخدمات الى المناطق الظهيرة. (KRISTIAN & JACQUES-FRANÇOIS, 2007) وذلك اعتمادا على البعد الاجتماعي في تفسير العلاقة بين المدينة كموقع مركزي وبين المناطق المحيطة بها، من خلال محددان: الحجم الأدنى للسكان الذي يمثل حجم الطلب الذي بدوره يحدد نجاح المشروع.

		مدى السوق، الذي يعبر على المسافة التي يقطعها المستهلك لإشباع حاجته، والتي تتلخص في عاملي الوقت والتكلفة. **(DEMAZIERE, 2008)**
نظرية أقطاب النمو Growth Poles Theory	F. Perroux, 1950 Boudeville, 1964	ركّزت هذه النظرية على توطن الأنشطة الاقتصادية خاصة الصناعية منها والتي تشكل قطب النمو من خلال توليد قيمة مضافة متركزة في حيز اقتصادي متجانس واحد بفضل بعض الخصائص التكنولوجية، وتمتد آثاره التنموية إلى مناطق مجاورة له. حيث أن النمو لا يمكن أن يظهر دفعة واحدة في وقت معين، بل ينتشر من نقاط استقطاب ذات قوى جذب وطرد مركزي فيما بينها كتأثيرات تضاعفيه (multiplier affects). ثم بعد ذلك، تمّ إضافة البعد المكاني والصيغة الإقليمية للحيز الاقتصادي، فأصبحت أقطاب النمو هي مجموعة من الصناعات الحضرية المساهمة في التنمية الاقتصادية للمناطق التابعة لها.
نظرية مراكز النمو Growth Centers Theory	Hirschman, 1958	تقوم هذه النظرية على ان التنمية مرتبطة بالخصائص الطبيعية والتاريخية لدولة أو إقليم ما، حيث تؤدي الحركة الحرة لليد العاملة المؤهلة (الاستقطاب) الى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المدن التي تمثل المركز والمناطق المتاخمة لها والتي تمثل الهوامش.

		الأثار الإيجابية للانتشار المعبر عنها بالرذاذ المندفع تعمل على خلق مراكز نمو جديدة بين المركز والهوامش، بينما يجب تدخل الدولة في السّياسات الإقليمية للحّد من الآثار السّلبية المعبر عنها بالاستقطاب السّلبي، وتعزيز ديمومة وفعالية الآثار الإيجابية من المركز إلى الهوامش.(CLAVAL, 2008)
نظرية القلب والأطراف Core-periphery Theory	J. Friedman, 1966	اهتمت هذه النظرية بالبعد الجغرافي للتنمية الاقتصادية والتفاوتات المكانية في توزعها في دولة ما أو إقليم معين. حيث رأت بأن النّظام الجغرافي لأقاليم الدول النّامية يتكوّن من: القلب الذي يمثل المناطق الحضرية وهي عبارة عن قطب أو مركز نمو. الأطراف التي تمثل المناطق الظهيرة المتاخمة للمنطقة الرئيسية المعبّر عنها بالقلب. ثم إن عملية التنمية تمر بنموذج محدد بأربع مراحل هي: مرحلة النمط المكاني حيث تمنو مناطق منفصلة ومعزولة عن بعضها البعض. مرحلة نمو القلب أو المركز من خلال ظهور إحدى المدن كمركز نمو مع مناطق هامشية تابعة له. مرحلة المراكز الفرعية التي تبرز من المناطق الهامشية المحيطة بقطب النمو (القلب).

		المرحلة الهرمية بعد تحسّن العلاقات بين مركز النمو والأطراف المحيطة به، للحدّ من الفوارق الإقليمية وخلق نمو اقتصادي شامل. (**BOUDEVILLE**، 2006)
نظرية الجغرافيا الاقتصادية الجديدة New Economic Geography	P. Krugman, 1991 W. Isard, 1956	تقوم هذه النظرية على النماذج الرياضية لتفسير توطن الأنشطة الاقتصادية، حيث أظهرت أن كثافة اقتصاديات الحجم والعوائد الاقتصادية تساهم في تنشيط التجارة بين الأقاليم وحاولت البحث على القوى المكانية التي تدفع بالأعوان الاقتصاديين على التمركز واختيار موقع معين دون غيره وذلك بالاعتماد على التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية وعلاقتها مع الاقتصاد الجغرافي واستخدام نموذج القلب والأطراف لشرح المنافسة المكانية.(MARTIN & SUNLEY, 2005)

إن إدماج البعد المكاني في عملية التنمية خطوة ضرورية لفك العزلة وربط الأقاليم فيما بينها بهدف الرفع من معدّل التّنمية الشاملة، فالاقتصاد الإقليمي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية باعتباره البعد المكاني لسياسة التنمية الشاملة والمستدامة الذي من خلاله تتلاشى الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم وبالتالي تحقيق معدل نمو أعلى.

المبحث الثاني: الجاذبية الإقليمية

تمهيد

يستخدم مفهوم الجاذبية في شتى مجالات العلوم، فنجده على سبيل المثال في مجال الفيزياء، الجغرافيا، التخطيط وكذلك الاقتصاد. إلاّ أن ظهور مفهوم الجاذبية في المصطلحات الاقتصادية جاء متأخراً الى غاية نهاية 1980، وبدأ يُتداول تدريجيا بفعل العولمة وتدويل الشركات المتعددة الجنسيات وانفتاح الأقاليم على تدفق الاستثمارات والمنافسة فيما بينها على استقبالها، ممّا دفع بمتخذي القرارات التفكير في كيفية توطين المشاريع داخل الأقاليم. (ESTIENNE, LIEFOOGUE, & PARIS, 2009)

المطلب الأول: مفهوم الجاذبية الإقليمية

1. تعريف الجاذبية الإقليمية

جاذبية الإقليم مفهوم متعدد الأبعاد يختلف من منظور جهة إلى أخرى، فنجد وجهة نظر العوامل التي تؤثر على جاذبية الإقليم، ومن جهة أخرى هناك السلطات المحلية التي تمارس جاذبية الإقليم على المؤسسات والأسر تهدف الى زيادة جاذبية أراضيها وجلب المزيد من الاستثمارات وتشجيع إنشاء مجموعات لإعطاء ميزة تنافسية إلى أراضيها، كما أن ظاهرة الجاذبية الإقليمية هي موضوع أدبيات نظرية وتجريبية كثيرة.

عرّف (HATEM, 2004a) الجاذبية الإقليمية على أنها قدرة الإقليم على توفير شروط توطن المشاريع المتنقلة من خلال موارده، مقارنة مع الأقاليم المنافسة. بينما (VELTZ, 2009) يعرف الجاذبية بأنها مفهوم معقد يشمل عدة عوامل وحتى يطبق على الإقليم يجب أخذ بعين الاعتبار ثلاث عوامل: العولمة الصناعية تزامنا مع العولمة الثقافية والتكنولوجيا الشبكية، التمدن، التنظيم المعتمد لدى المؤسسات المتعددة والغير متعددة الجنسيات، وهذا ما ذهب إليه PORTER حيث اعتبر التجمع وتشابك العلاقات بين المؤسسات شيء ضروري.

لذا يمكن القول أنّ جاذبية الإقليم هي قدرته خلال فترة زمنية معينة على جذب واستقطاب كل جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية وعوامل الإنتاج المتنقلة المادية واللامادية، اليد العاملة المؤهلة، الاستثمارات التي من شأنها تشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة. ولهذا يمكن اعتبارها كمقياس لأداء الإقليم. (POIROT & GERARDIN, 2010)

2. الإطار النظري للجاذبية الإقليمية

لقد تم تناول موضوع الجاذبية الإقليمية في الكثير من الأدبيات الاقتصادية النظرية منها والتجريبية، وحتى يتسنى لنا تحديد الإطار النظري لمفهوم الجاذبية في الاقتصاد يجب الحديث عن ثلاث مقاربات أشار إليها (HATEM, 2004b) من خلال عمله على تحديد الأدبيات النظرية المرتبطة بالجاذبية.

المقاربة الكلية (l'approche Macro): هذه المقاربة تهتم بتحديد المعايير العالمية لقياس درجة جاذبية الإقليم للاستثمارات الدولية، إلا أن هذه المعايير يمكن تطبيقها على مستوى المدن والأقاليم الداخلية المشكلة للدولة. نظريا يمكن اعتبار المقاربة الكلية كإسقاط لنظرية التجارة الدولية إذا تم إلغاء فرضية ثبات رأس المال الإنتاجي.

المقاربة الوسطية (l'approche Méso): تهدف هذه المقاربة إلى فهم الأسباب التي تجذب نشاط ما أو قطاع إلى إقليم معين. يعود الأساس النظري لهذه المقاربة الى أعمال **(MARSHALL, 1820)** حول التوطن الصناعي الذي عرفت بـ (الجو الصناعي). وعلى عكس المقاربة الكلية، المقاربة المتوسطية لا تركز على الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بدلا من ذلك تقوم على تحليل الإقليم المحلي وتحديد نقاط القوة والضعف فيه مما يسمح بظهور قطب إنتاج ذاتي وقدرته التنافسية.

المقاربة الجزئية (l'approche Micro): بالنسبة لهذه الأخيرة فإنها تحدد الجاذبية من وجهة نظر جزئية، فهي تهتم بالطريقة التي يتم بواسطتها اتخاذ القرارات في مشروع معين، تحديد أفضل موقع ممكن، دراسة الأرباح المتوقعة منه. إذ لا يمكن للمقاربة الكلية ولا الوسطية إصدار حكم نهائي على نجاح المتوقع. وبالتالي يتم الاعتماد في ذلك على مخطط الأعمال للمؤسسات وتقنيات التحليل المالي وفقا لمنطق معين من عدة مواقع منافسة.

يلخص المخطط التالي العلاقة بين المقاربات الثلاثة الأخيرة للجاذبية الإقليمية ويوضح التكامل فيما بينهم من خلال توفير المعلومات وانتقالها على شكل حلقة مما يسمح بتحقيق أكبر قدر من الجاذبية الممكنة للإقليم.

شكل 1: مخطط يوضح التكامل بين المقاربات الثلاث للجاذبية الإقليمي

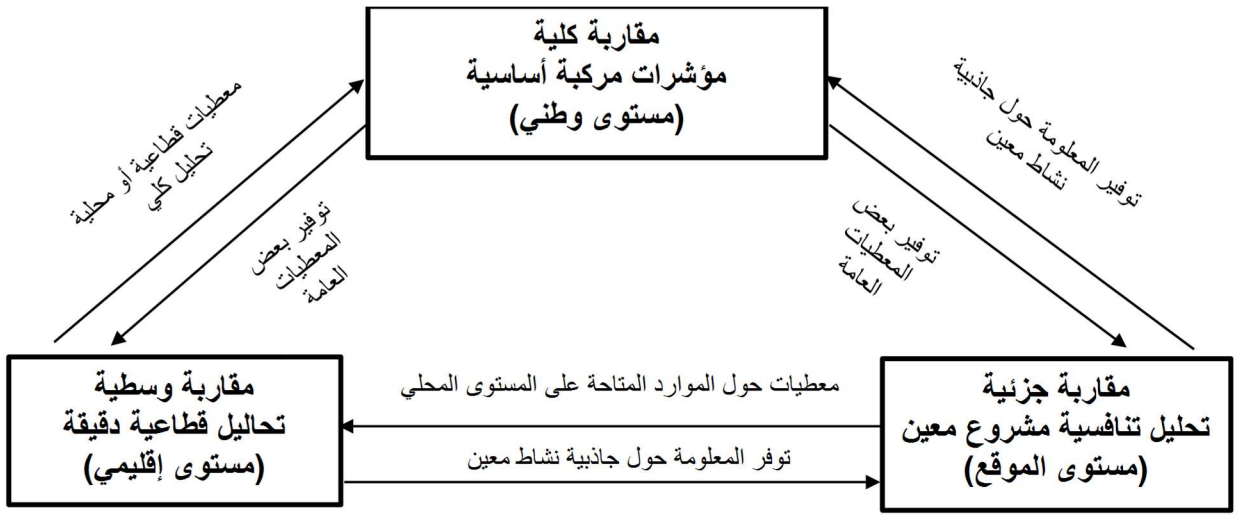

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على (ROUSSEAU & MULKAY, 2006)

تشكل المقاربات الثلاث الكلية، الوسطية والجزئية حلقة تكامل فيما بينها كما هو مبين في الشكل أعلاه، فالملاحظ أن المقاربة الكلية توفر لكلا المستويين المتبقيين معلومات وبيانات من الإطار العام، بينما المقاربة الجزئية تمدّ المستوى الكلي بالمعلومات حول جاذبيتها لنشاط معين فتوفر بالتالي معلومات تحليلية وموضوعية حول المزايا والمعوقات لتشخيص العوامل المكونة للجاذبية الإقليمية، أما المقاربة الوسطية تمثل الحلقة الأهم فهي تعتبر همزة وصل بين ما سبقها، فهي تستمد معلومات من المقاربة الجزئية حول الموارد المتاحة على المستوى المحلي وتغذي المستوى الوطني بتحاليل عامة بمعطيات قطاعية. فهي بكل بساطة توضح وتجزء التحليل الكلي الذي توفره المقاربة الكلية إضافة إلى تحري مصداقية تحليل المواقع الصناعية الذي توفره المقاربة الجزئية.

هذا التكامل يظهر كيفية التفاعل بين العوامل المؤثرة وبين السّلطات المحلية في تحقيق الجاذبية الإقليمية. وبعد تحقيق الأهداف المرجوة وبناء جاذبية الإقليم نجد أنفسنا أمام إشكالية كيفية قياس الجاذبية الإقليمية والمؤشرات المعتمدة في ذلك.

3. محددات أو عوامل الجاذبية الإقليمية

تشمل عوامل الجاذبية الإقليمية، الأسر أو مجموعات خاصة من الأسر والأفراد، إضافة إلى المستثمرين الذين يريدون إنشاء أو تطوير أنشطتهم الاقتصادية في إقليم معين.

1.3 عوامل جذب الأسر والأفراد

حسب (SEN, 2000) المناطق الحضرية والمدن أكثر جاذبية للأسر مقارنة بالمناطق الأخرى في إقليم معين، بحيث توفّر الحرّية الفعلية للأفراد للقيام بنشاطات معينة اعتمادا على الموارد المتاحة فيها. فهي توفر موارد تكميلية للأسر في شكل مساعدات، التكوين المهني، الثروات الثقافية ومناطق الترفيه، التي تلعب دوراً أساسيا في تحويل الموارد الفردية كالموارد المالية، البشرية والفكرية الى حرية الوجود والتصرف.

العديد من الباحثين على غرار (LE POINT, 2008) و(POIROT, 2009) يؤيدون هذه النظرية في تقدير عوامل جاذبية الإقليم، بالنسبة لهؤلاء المؤشرات المختارة لقياس جاذبية الإقليم بالنسبة للأسر هي مؤشر الاستهلاك. فالاستهلاك المرتفع لسلعة أو خدمة ما يعكس وجود عرض كبير ومتنوع، وبالتالي يتمتع الأفراد المقيمين بإمكانيات كبيرة للوجود والتصرّف.

هذه الحرية في التصرف، تعني حرية الاختيار بين البدائل المتعددة التي يوفرها الإقليم للأفراد. مثل الصّيغ المختلفة من السّكنات وبأسعار تكون في المتناول حسب احتياجات الأسرة، نظام صحي فعّال، درجة من الأمن والاستقرار بالنسبة للأشخاص والممتلكات، إضافة إلى حرية التنقل من منطقة إلى أخرى في إقليم معين.

يمكن تقدير البيئة المعيشية للإقليم من نواح عديدة، والإقليم الذي يوفر لقاطنيه حرية اختيار أكبر من غيره يعتبر أكثر جاذبية للأسر والأفراد.

2.3 عوامل جذب المستثمرين

تتمثل جاذبية الإقليم بالنسبة للمستثمرين في توفير الظروف اللاّزمة لإقامة الأنشطة الاقتصادية وتشجيعهم على توطين المشاريع من خلال خصائص طلب المستثمرين الذين يحرصون على تطوير مشاريعهم، خصائص الإقليم بحد ذاته إضافة إلى شدة المنافسة بين الأقاليم.

اليد العاملة الكفؤة والمؤهلة ضرورية لتوطن المخابر والمؤسسات ذات المتطلبات الفنّية الدقيقة، على عكس المستثمرين الذين يخططون لإنشاء قنوات توزيع جديدة فجميع المعايير الاجتماعية والاقتصادية تؤخذ في الحسبان.

تعتمد جاذبية الإقليم للمستثمرين والمؤسسات على عوامل كثيرة منها التكلفة، اليد العاملة المؤهلة، البُنى التحتية للنقل والاتصالات، الخدمات المتوفرة، الموردين المحتملين، وسوق كبيرة كفاية لتسويق المنتجات. عند اختيار الموقع لا يعتمد المستثمر على عامل واحد بل على مجموعة من العوامل متداخلة فيما بينها متعلقة أساسا بشروط الإنتاج والطلب في الأسواق المحلية إضافة إلى اليد العاملة المؤهلة. فبالتالي يمكن للسلطات المحلية بالأقاليم التأثير على جاذبية أراضيها من خلال دراسة العوامل التي تعتبر حساسة بالنسبة للمستثمرين. (POIROT, 2009)

المطلب الثاني: مؤشرات الجاذبية الإقليمية

سبق أن أشرنا إلى أن جاذبية الإقليم هي قدرته خلال فترة زمنية معينة على جذب واستقطاب الاستثمارات والحفاظ عليها، إلاّ أن هذا التعريف يضعنا أمام إشكالية قياس الجاذبية الإقليمية. على أي أساس يمكننا القول بأن إحدى المناطق جذابة أو أنها أكثر جاذبية من الأخرى؟ ما هي المؤشرات المستخدمة لتصنيف المناطق حسب جاذبيتها؟

الإجابة عن هذه التساؤلات ستكون من خلال هذا المطلب، إذ تعتبر مؤشرات الجاذبية الإقليمية ضرورية لتحليل ديناميكية إقليم معين، فضلاً على أنّها تساهم في تصنيف الأقاليم وفقا لجاذبيتها.

1. مقاربات الاقتصاد القياسي

تتيح هذه المقاربات إقامة علاقة بين معدل خلق المؤسسات أو معدل خلق وظائف جديدة كمؤشر رئيسي للجاذبية وبين المتغيرات التفسيرية التي تعتبر بوجه عام متغيرات اجتماعية، اقتصادية، ديمغرافية ومؤسساتية. أو في بعض الأحيان مجموعة من المؤشرات قابلة للقياس كبديل عن المتغيرات التفسيرية المستمدّة من النماذج النظرية.

إن الدّراسات الأدبية والتّجريبية توفّر العديد من المتغيرات التي بإمكانها تفسير جاذبية إقليم معين مقارنة مع الأقاليم المختلفة.

المتغيرات المؤسساتية (Institutionnels): تعتمد الجاذبية الإقليمية على نوعية التنظيم داخل الإقليم وحسن سير المؤسسات المحلية. ومن هنا فإن المتغيرات التفسيرية المستخلصة من الممكن أن تكون عوامل الحوكمة المحلية، الاستقرار السّياسي، مستوى الفساد الاقتصادي ونوعية الإطار القانوني.

المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (Socio-économiques): بالرغم من تعدّد هذه الأخيرة، إلا أنه عامة يُعتمد على المتغيرات التي تعكس النّمو الاقتصادي للإقليم. بحيث نجد في هذا السّياق معدل نمو الناتج الداخلي الخام، حجم السوق، حجم الاستثمارات، الابتكار، عدد براءات الاختراع، مستوى الإنفاق عن البحث والتطوير، معدل العمالة أو التوظيف، الأجور، ومستوى الضرائب والمداخيل... فضلا عن متغيرات أخرى.

2. استطلاعات الرأي

استطلاع الرأي يقام عن طريق دراسات استقصائية حول جاذبية الإقليم للاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، حيث يطلب من المستثمرين منهم ترتيب نسبي لمعايير التوطن الخاصة بمختلف الأقاليم المضيفة من خلال إحصاء معدل التوظيف، معدل نمو الاستثمار الأجنبي

المباشر الوارد وحصة كل قطاع منه، لتحديد القطاعات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ما ينص عليه مقياس الجاذبية الإقليمية لـ [1](ERNEST & YOUNG) (AIT HABOUCHE & Mihoub-AIT HABOUCHE, 2016).

3. مؤشرات وضعتها المؤسسات الدولية

وضعت المؤسسات الدولية مجموعة من المؤشرات لقياس القدرة التنافسية والجاذبية العامة لإقليم معين، لكن تختلف هذه الأخيرة من مؤسسة على أخرى ومن مؤشر لآخر من حيث: نوعية المصادر، اختيار المؤشرات وطريقة حسابها.

نقدم من خلال الجدول التالي مجموعة من المعايير الجاذبية المعتمدة لدى المؤسسات الدّولية.

جدول 2: معايير الجاذبية الإقليمية حسب المؤسسات الدّولية

المؤشر	تعريفه
مؤشر ممارسة أنشطة البنك الدولي (Doing Business)	يصدر عن البنك الدولي سنويا بحيث يعمل على ترتيب البلدان حسب وفقا لجودة مناخ الأعمال. مستندا في ذلك على عشر معايير من شأنها قياس جودة مناخ الأعمال والتسهيلات التي يجدها المستثمرين. (إنشاء المؤسسات، استخراج تراخيص البناء، نقل الملكية....)
مؤشر التنافسية العالمي Global Competitiveness) (Index	مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي (FEM)، وهو مؤشر مركب يقوم على 200 مؤشرا لقياس عوامل النمو الإجمالية

[1] مقياس جاذبية (ERNEST & YOUNG) هو مقياس يتم نشره سنويا. يتعلق الأمر بإحصاء لقادة الشركات متعددة الجنسيات مدرجًا قوائم بالمواقع الدولية وامتدادات الأعمال. ويعكس حقيقة الاستثمارات التي تقوم بها الشركات الأجنبية في الوظائف الصناعية والقطاعات الأخرى في محاولة منه لاستقصاء عدد الوظائف التي تم إنشاؤها، ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي مسّها، يهدف بصفة عامة لقياس مدى جاذبية الإقليم للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

	(النتائج الاقتصادية الإجمالية، البنية التحتية، التعليم والصحة، التكنولوجيا، وكفاءة الأسواق، الابتكار، حجم السوق ...)
مؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index)	مقياس مركب من عشرات المؤشرات يصدر من جريدة (Wall Street) و (Heritage Fondation)، يهدف لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد من بينها (الجباية، النفقات العمومية، التدخلات القانونية الخ ....)
مؤشر القدرة التنافسية للنمو (Growth Competitiveness Index)	مقياس مركب من عدة مؤشرات يصدر من منتدى الاقتصاد العالمي، يقوم بقياس عوامل الإجمالية للنمو (بيئة الاقتصاد الكلي، البيئة السياسية والتكنولوجية)
مؤشر القدرة التنافسية المصغرة (Micro Competitiveness Index)	هو مقياس يتم إصداره كذلك من طرف منتدى الاقتصاد العالمي، يتركب من عشرات المؤشرات التي تقيس شروط منافسة المؤسسة (تنظيم المؤسسة، بيئة الأعمال)
مؤشر التنمية البشرية (Human Developement Index)	مقياس مركب يصدر من طرف المنظمة الأمم المتحدة (ONU)، يتكون من بعض المؤشرات الخاصة بمستوى الصحة، التعليم والدخل الفردي.
مؤشر العولمة (Globalization Index)	مؤشر يصدر من طرف المؤسسة الاستشارية AT Kearney المتخصصة في قضايا الإدارة العامة، يتكون من عدة مؤشرات تقيس درجة انفتاح البلد على مختلف التدفقات (التجارة، رأس المال، الأفكار، التكنولوجيا....)
مؤشر الثقة (Confidence Index)	هو عبارة عن نتائج لاستطلاع رأي لدى متخذي القرار الخواص حول صورة البلد المعني، ويقام هذا الاستطلاع من طرف مؤسسة AT Kearney.
إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Potential Index)	مؤشر يصدر في تقرير الاستثمار العالمي يتكون من عدة مؤشرات التي تهدف الى قياس مدى جاذبية بلد معين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
أداء الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Performance Index)	مؤشر يصدر في تقرير الاستثمار العالمي يستند على متوسط ثلاث سنوات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الناتج المحلي الخام.

المصدر: (HATEM, 2004a)

المبحث الثالث: تنافسية الأقاليم

تمهيد

يعتبر الإقليم حالياً لبنة أساسية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية، حيث يمثل وحدة مكانية لتطبيق السياسات العمومية وايجاد علاقات جديدة بين الفاعلين الاقتصاديين لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنافسية الإقليمية مرتبطة بنشاط الأعوان الاقتصاديين داخل الإقليم الواحد والتنافس بين الأقاليم فيما بينها، بالرغم من استخدام مفهوم التنافسية لأول مرة في المقارنة بين المؤسسات في نفس السوق في الاقتصاد الجزئي، ثم استخدامه مؤخراً في الاقتصاد الدولي، إدارة الأعمال وغيرها من مجالات الاقتصادية.

تقوم المنافسة أساسا على خيارات المرونة، التنوع، الأسعار، الابتكار، لهذا فإنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار الموارد الإقليمية المادية والغير مادية التي تحتويها، وإدراج الخصائص المحلية والعمل على تحويلها إلى ميزات تنافسية.

المطلب الأول: التنافسية والأقاليم

يعود استخدام مفهوم التنافسية أولا في الاقتصاد الجزئي من خلال المقارنة بين المؤسسات في نفس السوق، إلا أنه تم تداوله فيما بعد في مختلف المجالات الاقتصادية، الاقتصاد الدولي (التجارة الدولية، الأسواق المالية، وما إلى ذلك)، إدارة الأعمال (الأداء التنظيمي، الاستثمار، سياسات الابتكار وما إلى ذلك). بحيث يختلف هذا المفهوم من تيار اقتصادي لآخر حيث تم تفسير وفهم التنافسية من خلال ووجهات نظر مختلفة.

1. مفهوم التنافسية

إن الدّراسات النظرية والأدبيات التي تناولت مفهوم التنافسية لم تتفق على وجود تعريف موحّد، حيث نجد البعض يرى أن التنافسية مفهوم شاسع يضم الإنتاجية الكلية، المستوى المعيشي، النمو الاقتصادي، بينما يرى آخرون أنها مفهوم محدود على تنافسية الأسعار والتجارة. فمفهوم التنافسية يختلف حسب المستوى المدروس، إذا كان على مستوى الدولة، قطاع معين أو مؤسسة.

1.1. التنافسية على مستوى الدولة

حسب المنتدى الاقتصادي العالمي The World Economic Forum يعتبر التنافسية على مستوى الدولة هي القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط والطويل (ALAOUI, 2005)،كما تعرف على أنها قدرة البلد على زيادة حصتها من الصادرات في السوق، أو تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر(PARENQUE, 1995) ، يتوافق التعريفان على أن التنافسية تتمحور في أوضاع التجارة الخارجية للبلدان، فهي تعكس قدرة الدولة رفع حصتها في السوق الدولية.

بينما يرى مجلس التنافسية الأمريكي U.S Council on Competitiveness التنافسية على أنها قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات حسب الأذواق في الأسواق العالمية والتي تحقق مستوى معيشي متزايد على المدى الطويل، بالتالي تنافسية الدولة تتمثل في القدرة الإنتاجية للسلع والخدمات والمنافسة بها في الأسواق العالمية، الى جانب قدرة الدولة على رفع المستوى المعيشي للأفراد.

على عكس معهد الدولي للتنمية الإدارية International Institue for Management Developement بسويسرا يعرّف التنافسية الدولية على أنها القدرة على بيئة تنافسية قادرة على إدامة المشاريع والأعمال دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات السياسية، الاجتماعية والثقافية في الدولة.

بصفة عامة التعاريف التي تطرقت الى التنافسية تمحورت حول ثلاث نقاط أساسية وهي على التوالي: التجارة الخارجية للدول، المستويات المعيشية المرتفعة لأفراد المجتمع، تحقيق التوازن التجاري وهذه الأخيرة تشمل التجارة الخارجية للدولة إضافة إلى تحسين مستويات المعيشية لأفراد المجتمع. (زيدان و بريش، 2005)

1.2. التنافسية على مستوى القطاع

بالنسبة للتنافسية على مستوى القطاع فتعرف بأنها قدرة المؤسسة في قطاع معين في دولة ما تحقيق النجاح المستمر على مستوى الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم الحكومي، وبالتالي تصبح لديها ميزة في هذا النوع من الصناعة وتصبح قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. (سلطان، 2010)

1.3. التنافسية على مستوى المؤسسة

إن مفهوم التنافسية على مستوى الدولة والقطاع لم يلق اهتماما كبيرا في الأدبيات الحديثة مقارنة مع مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة، يعرّف المنتدى الاقتصادي العالمي The World Economic Forum تنافسية المؤسسة بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات بنوعية جيدة، سعر مناسب وفي الوقت المناسب. فبالتالي هي القدرة على تزويد المستهلكين بالمنتجات والخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين.

بينما (BOUNFOUR, 1998) يرى أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على تحقيق حصة سوقية أكبر نسبيا مقارنة بمنافسيها، فهذا التعريف يعتبر الحصة السوقية للمؤسسة مؤشرا على قدرتها التنافسية.

من هذا المنطلق، يمكن القول أن تنافسية المؤسسة هي قدرتها على الصمود والمقاومة في السوق، من خلال الاستحواذ أو المحافظة على مكانتها بين المؤسسات لأطول فترة ممكنة.

1.4. تنافسية الإقليم

بعد تناول الأدبيات الاقتصادية لمفهوم التنافسية نظرا لتزايد الوعي لدى الأفراد والمؤسسات بفضل العولمة، أبدت هذه الأخيرة اهتماما بالسّياسات الإقليمية لكونها تدعم التنمية والاستقرار الاجتماعي، مما يفرض على الأقاليم العمل على رفع التنافسية فيما بينها.

حسب (PORTER, 2001) إن الإنتاجية المعبر عنها بالمدخلات الخام سواء المادية، الخدماتية، التنظيمية والمعلوماتية، تعتبر أفضل مقياس لتنافسية الإقليم، هذا التلاؤم يكوّن عناقيد صناعية نتيجة التفاعل بين الأعوان الاقتصاديين بحيث يولد قدرات تنافسية سعرية وغير سعرية.

بينما اعتبر (CAMAGNI, 2003) الإقليم يملك ميزة تنافسية عند حيازته أصولا اجتماعية، بنية تحتية من مؤسسات وتكنولوجيا، إضافة الى التوزيع الجغرافي للسعر مما يمنح هامشا أفضل سواء للمؤسسة أو الإقليم.

أما بالنسبة لـ (SCOTT & STORPER, 2007) الإقليم التنافسي هو الإقليم الذي يتعدى المنافسة السّوقية الى ضمان الاستدامة البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. المبنية على منطق التفكير الشبكي بين العاملين الاقتصاديين بفضل أدوات تدعم القرارات والذكاء الاقتصادي الإقليمي.

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن التنافسية الإقليمية هي مفهوم متعدد الأبعاد، يرتبط بمجموعة من العوامل الإقليمية والمؤسساتية المتوطنة بها لجذب الاستثمارات و المحافظة على الموجودة منها، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي التي دافع عنها (KRUGMAN, 1994) عندما تطرق الى آثار العولمة المكانية على عوامل الإنتاج والعوائد المتزايدة نتيجة تراكم المعارف والخبرات على مستوى مكاني محدد.

2. التأصيل النظري للتنافسية الإقليمية

انطلاقا من تسعينيات القرن الماضي، بدأت أبحاث ودراسات في الظهور تتناول العلوم الاقليمية وتهتم بوجه خاص بالأقاليم العقدية والمدن الظهيرة ودراسة العوامل المؤثرة في تنافسيتها. من هذا المنطلق، سنتطرق لأهم النظريات الاقتصادية التي استندت عليها هذه الدراسات كمرجع أدبي.

جدول 3: نظريات التنافسية الإقليمية

النظرية	الأفكار
النظرية الكلاسيكية	تناولت هذه النظرية نقطتين هامتين: 1. مبدأ A. SMITH، الذي ينص على الاستفادة من العوائد المتزايدة والمتراكمة المتاحة من اقتصاديات الحجم، الاستثمار في الأصول المادية، تنشيط التجارة لزيادة الحصة السوقية. وأكّد هذا الأخير على أن حرية التجارة تمكن الدولة من امتلاك ميزة مطلقة في الإنتاج مع مراعاة تكلفة رأس المال والتي بدورها تصبح ميزة نسبية. 2. وجود سوق المنافسة الكاملة، وافترض D. RICARDO أن الاختلافات التكنولوجية لدى الدول هي التي تحدد مستوى المنافسة. هذا يوافق الميزة النسبية، حيث أن الدول تتخصص في الصناعات التي تعتمد بشكل مكثف على أحد عوامل الإنتاج.(CROSTA & N, 2008)

النظرية الكينزية	بخصوص هه النظرية فقد اختلفت عن سابقتها في نقطتين: اعتقد J. M. KEYNES أن السّعر لا يمكنه توفير أسواق جديدة، بل يعدل فقط من كمّية الإنتاج المسوقة. إضافة إلى عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل) هما عاملان متكاملان عكس النظرية الكلاسيكية التي اعتبرتهما عاملان مستقلان.
اقتصاديات التنمية	قامت نظرية التنمية بإدماج كل من القطاع الفلاحي والاستثمار الى جانب بعض الشروط السّياسية والاجتماعية المسبقة في عملية التنمية والحفاظ على مستويات نمو مرتفعة. حيث قسّمت هذه النظرية عملية التنمية إلى خمس مستويات تطورية: منعدمة، تقليدية، انتقالية، ناضجة وعالية الاستهلاك، وكل مستوى له ميزات تسمح له الانتقال إلى مستوى أعلى من التنمية.
نظرية التجارة الحديثة	تفترض هذه النظرية وفقاً للكلاسيك، أن عملية المبادلات أو التجارة تحدث بين بلدين ذي عوامل تكنولوجية مختلفة، ثم توصلت إلى تفسير المبادلات بين بلدين متشابهين من حيث العوامل وهياكل الإنتاج ممّا يخلق منتجات متشابهة. تزامنا مع نهاية القرن التاسع عشر والثورة الصناعية آنذاك، ظهرت نوع من المنافسة البينية بين صناعات الإقليم الواحد، ولم تعد الميزة النسبية كافية لوحدها بتفسير التجارة الصناعية البينية.
نظرية النمو الحضري	قامت هذه النظرية سنة 1969 على فكرة الأقاليم الحضرية هي التي تشكل المنظومة الاقتصادية الفعلية، حيث أكّد JANE JACOBS أن الأقاليم بإمكانها خلق الثروة وتراكمها من خلال التبادل المعرفي بين الأعوان الاقتصاديين والمؤسسات داخل الإقليم الواحد، كما أن التجمّعات الحضرية تقلل من التكاليف وتعزز التعاون الذي يساهم في خلق فرص ابتكارية، أجريت العديد من الدّراسات الميدانية في هذا الصّدد والتي أثبتت أن التنوّع في الاقتصاد الإقليمي مرتبط بمعدلات نمو عالية، هذا ما عرف لاحقاً بـ " جغرافيا المواهب".(SCOTT & A.J., 2006)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المراجع المذكورة

المطلب الثاني: الميزة التنافسية الإقليمية

برز مفهوم الميزة التنافسية مع مطلع ثمانينات القرن الماضي، حيث شغل مكانة هامة في مجال الإدارة الاستراتيجية واقتصاديات الأعمال.

تناول (Porter, 1985) مفهوم الاستراتيجيات التنافسية، حيث اعتبر أن المركز التنافسي هو العامل الأهم والمحدد لنجاح منظمات الأعمال في الصناعات التي تعمل فيها.

1. مفهوم الميزة التنافسية والميزة التنافسية الإقليمية

تباين مفهوم الميزة التنافسية بشكل عام بين مختلف الكتّاب والباحثين، بالنسبة لـ (Porter, 1985) تنشأ الميزة التنافسية للمؤسسة أساساً من القيمة التي استطاعت أن تخلقها لزبائنها حيث يمكن أن توفر أسعار أقل بالنسبة للمنافسين بمنافع متساوية، أو بتقديم منافع منفردة في المنتج لتعويض الزيادة السعرية المفروضة. ركز Porter على معيار خلق القيمة، أي يمكن الحكم على الميزة التنافسية بالاعتماد على ما تحققه من قيمة مضافة للزبون، الذي بدوره يجب أن يدرك قيمة هذه المنافع، مما يجعله مستعداً لشراء منتجات هذه المؤسسة بالرغم من زيادة الأسعار، مادامت المنافع المحققة تعوض هذه الزيادة. يجب الإشارة هنا على أن الأسعار لابد أن تكون أقل من القيمة التي يوليها الزبون لذلك المنتج او الخدمة، فبالتالي كلما تعاظمت القيمة التي تخلقها المؤسسة لمنتجاتها كلما كان مجال التسعير المتاح أمامها كبير. (PORTER M. , 1985)

أما بالنسبة لـ (Barney, 2006) يرى أن التعريف الذي استخدمه Porter يركز على جوهر الميزة التنافسية، لكن يختلفان في نقطة أساسية والمتمثلة في مفهوم القيمة الاقتصادية. حيث يعرف Barney الميزة التنافسية على أنها قدرة المؤسسة على خلق قيمة اقتصادية لمنتج، أكبر مما يمكن أن يحققه منافسيها. وتنشأ هذه الأخيرة عندما تقدم المؤسسة سلع وخدمات، بحيث يكون هناك فرقا بين المنافع المقدمة للزبائن وتكلفة المنتوج الاقتصادية بالنسبة للمؤسسة.(Barney & Delwing, 2007)

يمكننا القول أن الميزة التنافسية التي تحققها المؤسسة يمكن قياسها من خلال الفرق بين قيمة المنتوج لدى المستهلك وبين تكلفة إنتاجه بالنسبة لها، وبالتالي تمتلك المؤسسة ميزة تنافسية وتحقق هامش ربح أعلى من منافسيها كلما خلقت قيمة أكبر لمنتجاتها لدى زبائنها والتحكم أكثر في تكاليفها.

بالنسبة للميزة التنافسية الإقليمية، تسعى القيادات الإقليمية والسّلطات المحلية إلى تعزيز التنمية الإقليمية ورفع التنافسية من خلال تطبيق مختلف الاستراتيجيات التي من شأنها خلق ميزة تنافسية للإقليم. يعتبر العديد من الكتاب والباحثين أن أساس الميزة التنافسية الإقليمية يعتمد على عناصر معينة كالمعرفة ورأس المال (الإنتاجي، البشري، الاجتماعي، الثقافي، الإبداعي والمادي كالبنى التحتية والمؤسسات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال... إلخ). فالموافقة بين كل هذه العناصر وإيجاد التركيبة المناسبة داخل إقليم معين يعمل على تطوير إنتاجية العمل وتوفير تسويق لرأس المال الإبداعي، ممّا يوفر تحسن في الإطار المعيشي في الإقليم وجودة الحياة.

تناولت أعمال (PORTER M. , 2000) تنافسية الإقليم من خلال تركيزها على العناقيد بحكمها حيزا مكانيا حاضنا للتنافسية الإقليمية، حيث تعتبر العناقيد مرجعا وإطارا ملائما لتنفيذ السياسات العمومية ونطاق لتنظيم الشراكة العمومية والخاصة. اعتبر Porter عوامل الميزة التنافسية الإقليمية تتمثل في: جودة المورد البشري على مستوى التعليم والتكوين، تثمين وحماية الموارد المادية الطبيعية، إدارة البيئة، التحكم في التقنيات والتكنولوجيا النظيفة، جاذبية المؤسسات، توفر المعلومات حول السوق، دعم الابتكار والاستثمار في الجامعات ... إلخ، كمدخل أولي للحديث عن القدرة التنافسية لإقليم ما.

بالتالي يمكن تقييد الميزة التنافسية الإقليمية في المحاور الأربعة التالية:

رأس المال الاجتماعي: ويتمثل في المورد البشري ومختلف أشكال التفاعل الاجتماعي كالقيم الغير مادية والأخلاقية، تسيير المعلومة، شبكات الاتصال ... إلخ.

المحور المالي: مستوى الدخل الفردي، الحوكمة والتسيير المالي، الدعم المالي من تنوع القروض والهبات، النمو الاقتصادي، التخطيط الاستراتيجي... إلخ.

الابتكار: يشير هذا المحور إلى البحث والتطوير، تطوير رأس المال البشري، التربية البيئية ...إلخ.

الاستدامة: يتمثل في المسؤولية البيئية، الحفاظ على البيئة، إعادة التدوير، القضاء على التلوث ...إلخ.

2. محددات التنافسية

درست العديد من الأدبيات السابقة محددات التنافسية او محددات القدرة التنافسية، وإن كانت بعض الدراسات تناولتها على أنها عناصر أو مزايا للقدرة التنافسية، بينما تناولتها مجموعة أخرى محاور وأبعاد للقدرة التنافسية. بداية، قدم Porter أربع محددات رئيسية للميزة التنافسية، ما عرف بالنظرية الماسية (*The Diamond Theory*)، بحيث تتمثل هذه المحددات في: عوامل الإنتاج، عوامل الطلب، الصناعات المرتبطة والمساندة، استراتيجية وهيكل المؤسسة والمنافسة، إضافة إلى دور الحكومة والصدفة اللذان اعتبرا عنصرين ثانويين. في حين أشار لمظاهر هذه المزايا التنافسية والتي تتمثل في الجودة العالية للسلع والخدمات، التكلفة الأقل والسعر الأفضل للعملاء، إدارة العلاقات مع الزبائن، سرعة خدمة الزبائن إضافة إلى العناية والرعاية الشاملة للزبائن.

شكل 2: النموذج الماسي لـ Porter

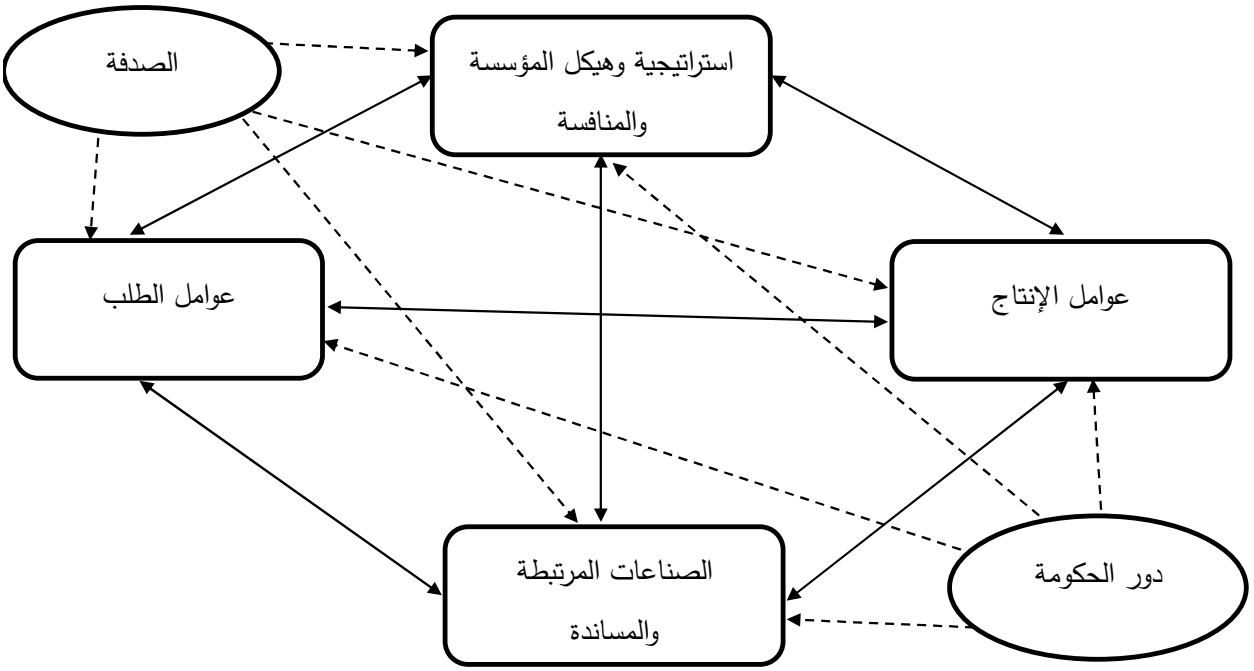

المصدر: (Porter, 1990)

– **استراتيجية وهيكل المؤسسة والمنافسة:** تساهم البيئة التي توجد بها المؤسسة في تشجيع وحث المؤسسات على التطوير والابتكار والحصول على أحدث التقنيات الإنتاجية. فالبيئة توجه المؤسسات الاقتصادية التي تتواجد بها من حيث طريقة خلق، تنظيم وتسيير نشاطاتها، فهي تقرب الى حد ما بين الممارسات التسييرية والتنظيمية، من جهة، ومصادر الميزة التنافسية من جهة أخرى.

كيفيات الصناعات ذات المستوى العالمي، المرتبطة والمساندة لبعضها البعض مساهمة في إثراء الميزة التنافسية للنشاطات الاقتصادية وبعض الصناعات. فتوفر موردين ذوي مستوى جيد في السوق المحلية يساعد الصناعات على اكتساب ميزة من حيث تخفيض التكاليف وتعظيم المنفعة بطريقة فعالة وسريعة، فالمنفذ الى الموارد بحد ذاته ميزة في مجال الابداع ناتجة عن الصناعات المرتبطة والمساندة تقوم على أسس جوارية، علاقات عمل، الاتصالات المباشرة، سرعة تنقل المعلومات وتبادل الأفكار والتكنولوجيا ما يسرّع وتيرة عمليتي الابداع والابتكار.

– **عوامل الإنتاج**: تتركب عوامل الإنتاج من عوامل إنتاجية متقدمة، متخصصة وأخرى متميزة، بحيث تضم العوامل المتقدمة أنظمة الاتصال المتطورة وحاملي الشهادات الجامعية والعليا في مختلف المجالات، أما العوامل المتخصصة تشمل المهارات والموارد المعرفية ذات الخصائص المتميزة، وهي التي أولاها Porter الاهتمام في أعماله حول الميزة التنافسية. بينما العوامل المتبقية من عوامل الإنتاج، والمتمثلة في العوامل الأساسية كالموارد الطبيعية، المناخ، الموقع إضافة إلى اليد العاملة الغير مؤهلة والتي قد تؤدي إلى خلق ميزة تنافسية إن وجدت بعض الاهتمام والتطوير والابتكار بصفة مستمرة.

– **الصناعات المرتبطة والمساندة**: تعتبر الصناعات ذات المستوى العالمي، المرتبطة والمساندة لبعضها البعض مساهمة في إثراء الميزة التنافسية للنشاطات الاقتصادية وبعض الصناعات. فتوفر موردين ذوي مستوى جيد في السوق المحلية يساعد الصناعات على اكتساب ميزة من حيث تخفيض التكاليف وتعظيم المنفعة بطريقة فعالة وسريعة، فالمنفذ الى الموارد بحد ذاته ميزة في مجال الابداع ناتجة عن الصناعات المرتبطة والمساندة تقوم على أسس جوارية، علاقات عمل، الاتصالات المباشرة، سرعة تنقل المعلومات وتبادل الأفكار والتكنولوجيا ما يسرّع وتيرة عمليتي الابداع والابتكار.

– **عوامل الطلب**: يمكن للطلب المحلي التأثر بالعولمة، لكن يمكن حدوث غير ذلك، بما أن طبيعة السّوق المحلية لا تؤثر على المؤسسات بنفس المستوى، بحيث يدفع الطلب المؤسسات المحلية نحو الابتكار والابداع بسرعة تفوق المنافسين من المستثمرين الأجانب. كذلك اهتمام المؤسسات بالطلب المحلي يعطي الأولوية للنشاطات الاقتصادية الأكثر طلباً ثم الانتقال إلى الأقل طلباً مما يدفع بالمؤسسات إلى تحسين الإبداع، بالتالي هذا الجانب النوعي من الطلب يجعل المؤسسات المحلية تستجيب لمختلف التحديات ويدفعها للبحث عن التميز ويكسبها ميزة تنافسية. (Porter, 1999)

– **دور الحكومة**: يتمثل في مساعي الحكومة لخلق بيئة مؤسساتية وسن قوانين وتشريعات تهدف لجذب الاستثمار وتقديم خدمات من شأنها تحسين أو عرقلة الميزة التنافسية.

– **الصدفة**: تتمثل في الأحداث المفاجئة التي تخلق اضطرابات وفجوات تمس المزايا التنافسية للدول والتي بدورها تحول هذه الصدفة الى ميزة تنافسية، كالتقلبات العالمية المفاجئة في الطلب، الأسواق المالية، ظهور اختراع جديد ...إلخ.

تتحقق الميزة التنافسية عندما تتفاعل هذه المحددات الأربعة، إضافة إلى عنصري الصدفة ودور الحكومة مع بعضها البعض بشكل ديناميكي. هذه المحددات تشكل شكل هندسي يشبه قطعة الماس لهذا أطلق عليه "النموذج الماسي لـ Porter".

بينما (Greenham, 1999) في دراسته يشير إلى أن للقدرة التنافسية أبعاد متمثلة في المجال، الكفاية، الجودة، مستوى الاستثمار، الأسعار بالنسبة للمستهلك. أما بالنسبة لقسم الدراسات البيئية والإقليمية لبناء القدرة التنافسية في الأقاليم البريطانية، حصر القدرة التنافسية في محاور محددة، المتمثلة في خلق المعرفة والابتكار والتنمية المستمرة للخطط الابتكارية الإقليمية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تنمية الأفراد، تطبيق الاستراتيجيات التنافسية، مشاركة القطاعات المختلفة وتشابك الأعمال. (Department of the Environment Transport and Regions, 1999)

بينما تقرير المؤتمر الدولي حول محددات التنافسية لسنة 2018، أشار إلى أن تحقيق التنافسية يتطلب توفر بنية تحتية شاملة، اليد العاملة المؤهلة، التكنولوجيا. إضافة إلى هذا يشير التقرير أن لتحقيق الميزة التنافسية لابد من التركيز على وجود منتجات متميزة والاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة عوض البحث عن الميزة التي ترجع إلى اليد العاملة ذات التكلفة المنخفضة أو توفر المواد الأولية. (The Global Competitiveness Report, 2018)

3. محددات التنافسية الإقليمية

التنافسية الإقليمية مرتبطة بشكل كبير مع المجتمع، بحيث كلما زادت حدة المنافسة تزداد أهمية المجتمع. يرجع هذا إلى أن الدعائم الخاصة بالتنافسية تساهم بشكل واضح في تنمية الإقليم عامة والمجتمع على وجه الخصوص، فالعوامل المحلية الخاصة بالقيم الاجتماعية والثقافية، الهيكل الاقتصادي والمؤسسات، الثوابت التاريخية، تعتبر محددات تساهم في تحقيق التنافسية. سنحاول فيما يلي الحديث ببعض التفصيل حول أهم محددات التنافسية الإقليمية التي تناولتها الباحثون في مختلف دراساتهم الأدبية.

جدول 4: محددات التنافسية الإقليمية

المحددات	البيان
رأس المال البشري	يساهم مستوى تأهيل وتنظيم الموارد البشرية بإيجابية على المبادرات الاقتصادية والتنافسية الإقليمية، من خلال الرفع من القدرة الابتكارية ونشر التكنولوجيا فبناء الأنظمة الابتكارية يحتاج موارد بشرية عالية التأهيل، الرفع من قدرة الإقليم على استقطاب المقاولين وأصحاب المشاريع الابتكارية لأنه مرتبط بالفئات العمرية النشطة ودرجة التشبع بالثقافة المقاولاتية والذي سيأثر

	على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مرونة وفعالية الموارد البشرية حيث اليد العاملة النشطة والثقافة الاجتماعية لهم أثر إيجابي على التنافسية الإقليمية.
نوعية الإقليم	تؤثر نوعية الإقليم على الاستراتيجيات الإقليمية المطبقة عليه، سواء طبيعته الاقتصادية، الإدارية، الجغرافية وحتى المناخية. حيث نجد أقاليم إدارية تسيطر عليها الخدمات العامة والقطاع العام، إقليم ريفي تنتشر به صناعات غذائية، إقليم تسيطر عليه الصناعات الثقيلة وشركات متخصصة تكنولوجيا ... إلخ. لهذا يمكن تصنيف الأقاليم إلى عدة أشكال وفقاً للمزايا التي يوفرها تركز الموارد البشرية والطبيعية، سيطرة صناعة محددة، خصوصية ونوعية المنتج الذي يوفره الإقليم.
الموقع الجغرافي	يلعب الموقع الجغرافي دورا كبيراً في تطوير التنافسية الإقليمية، بحيث يستفيد الإقليم من آثار التدفق بسبب قربه من أقطاب النمو والمناطق الحضرية، أيضا يمكنه حيازة ميزة تنافسية بتواجد الإقليم بالقرب من مفترق طرق النقل الاستراتيجية كالمناطق الحدودية والأقاليم المتاخمة لها. (Mérenne-Schoumaker, 2007)
البُنى التحتية	يقصد بها كل من المنشآت المادية، الاجتماعية، التكنولوجية والمعرفية التي تزيد من قدرة المؤسسات على الابتكار خاصة في ظل تسارع تكنولوجيا الإعلام والاتصال. إضافة إلى البنية التحتية الصناعية التي تعتبر شرطا مهما لتحقيق التنافسية، يقصد بها المواقع الصناعية الى جانب حاضنات الأعمال كونها تقلص من فترة استقرار المؤسسات وبدأ نشاطها. كذلك نجد البنية التحتية الطاقوية المستدامة والصديقة للبيئة، إضافة إلى البيئة المناسبة للبحث العلمي والابتكار زيادة على المنشآت الاجتماعية كالمراكز التعليمية، التجارية والترفيهية التي تعمل على جذب الموارد البشرية المؤهلة. (Roberto, 2002)
طبيعة المؤسسات	إن درجة تكامل المؤسسات ونوعية العلاقات فيما بينها داخل إقليم معين؛ تحدد الموقف التنافسي له، بحكم أن المؤسسات تميل إلى اختيار الإقليم الأمثل من منظورها ولتحقيق أهدافها المسطرة والذي يوفر عوامل إنتاج الأمثل.
بيئة المؤسسات والشبكات	تلعب الشبكات دورا هاما في بناء بيئة مؤسساتية ومنظومة إقليمية، من خلال تبادل المعلومات والمهارات كونهما يؤثران على قدرة الاعوان الاقتصاديين في تحديد التغييرات المحيطة بالبيئة الاجتماعية واقتصادية، خلق موارد ومشاريع جديدة إضافة إلى تكيف سلوك الأعوان الإقليميين مع التحديات الراهنة والمستقبلية. يقصد بالشبكات الإقليمية جميع الأوجه من المؤسسات، الفاعلين والشركاء الذين يعبرون عن مختلف العلاقات بين الإدارات العمومية، المؤسسات التمويلية، المؤسسات الخدماتية ومنظومة التكوين والتعليم العالي، مما يسمح بخلق صيغة نوعية من الاعمال تساعد المؤسسات المتوطنة في الإقليم للحفاظ على تنافسيتها وخلق فرص جديدة.(Euro chambres, 2011)

العناقيد	تساهم العناقيد في الاستفادة من مزايا الموارد المشتركة كالموارد والمعلومات بحكم التجاور، حيث تعد العناقيد تكتل لمؤسسات اقتصادية في بيئة جغرافية متقاربة ذات تخصص عالٍ سنتطرق لها بالتفصيل لاحقاً.
الهيكل القطاعي	تأثر طبيعة البنية الصناعية للإقليم على التنافسية، إضافة إلى درجة الإنتاجية وتوفر الخدمات اللوجستية بالإقليم، إلى جانب نوعية المؤسسات ودرجة اندماجها.
طبيعة الاستثمارات الأجنبية	تساهم الاستثمارات الأجنبية في تمويل الأقاليم بالانفتاح على الأسواق الدولية، استقطاب التكنولوجيا وخلق ديناميكية ابتكارية بفضل الأقطاب التنافسية والعناقيد الصناعية إضافة إلى الأنظمة الابتكارية. لهذا تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات ذات أهمية كبيرة لسمعة الإقليم وتنافسيته، ويبقى مستوى نقل الخبرات والكفاءات منوط بمرونة البيئة المحيطة التي تساهم في تحسين مردودية الابتكار والتكنولوجيا.(GASTAMBIDE, 2007)
جاذبية الاستثمارات	يعد مدى جاذبية واستقطاب الاستثمار محددا مهما لمعرفة تنافسية الإقليم، بحيث يساهم في التنمية الإقليمية التي تشهدها المدن حول العالم، سواء كانت هاته الاستثمارات أجنبية أو محلية. وبالتالي فالمؤسسات تفاضل بين المواقع من خلال مجموعة من المحددات من بينها جاذبية الاستثمارات.
الأنظمة الابتكارية الإقليمية	في ظل بيئة الأعمال المعقدة، تعد العملية الابتكارية عملية مركبة تتكون من تفاعل مختلف الأعوان كمخابر البحث العلمي، الجامعات، المؤسسات المالية، مؤسسات الدعم التقني ومختلف السلطات العمومية. (Olivier, 2014)
الحكامة والقدرات المؤسساتية	أكدت لجان الاتحاد الأوربي على ضرورة تبني مقاربة "من القاعدة نحو القمة" (Bottom-Up)، القائمة على تقاسم المسؤوليات مع المجتمع المدني والشراكة عام/خاص، وهذا لما أثبتته العديد من الدراسات حول العلاقة بين التنافسية وطبيعة الحكامة الاقتصادية والقدرات الإقليمية. في نفس السياق نتطرق إلى التسيير العمومي الحديث (NPM)، الذي تبنى الحكامة والديمقراطية التشاركية على شكل وكالات للتنمية الحضرية وتهيئة الإقليم باعتبارها أحد مؤهلات مناخ الاستثمار والاستقرار الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المراجع المذكورة.

4. مؤشرات الأداء التنافسي للأقاليم

تعتمد التنافسية الإقليمية على تشخيص وضبط الممارسات المتعلقة بالمعطيات الاقتصادية، الاجتماعية، الديمغرافية والبيئية من أجل توفير متطلباتها وتكييفها لدى المؤسسات المالية، التجارة الخارجية، البيئة والأشغال الكبرى. بالتالي فإن تنافسية الإقليم تعتمد أساسا على الدراسات الكمية التي تتطلب مؤشرات متعددة تتأقلم مع الاحتياجات النوعية لمختلف الهيئات.

1.4. المؤشرات الاقتصادية

نجد كل من مستوى الناتج الداخلي الخام، المؤشرات القطاعية والقطاع الموازي كمؤشرات من أجل تمييز مستويات التنمية وكذا التنافسية الإقليمية.

– **الناتج الداخلي الخام (PIB)**: يعتبر عامل الناتج الداخلي الخام مقياسا للبعد المكاني، من خلال قياس خلق القيمة المضافة التي تميز مستوى تنافسية إقليم ما، كذلك حساب أثر المضاعفات الأخرى مثل التحويلات المحلية كالأجور والتدفقات المالية بين المؤسسات وأثره على دائرة الاستثمار، لكن يبقى من الصعب جدا الحصول على هذه المعلومات مما يتطلب استبداله بمضاعف العمل كبديل والذي تبقى نتائجه نسبية.

– **المؤشرات القطاعية**: يعتبر الناتج الداخلي الخام عاملا كليا لا يأخذ بعين الاعتبار الانحرافات والتوزيعات المكانية المختلفة لمختلق القطاعات الاقتصادية داخل إقليم ما. فتأتي المؤشرات القطاعية وهي المهمة التي تتولاها القطاعات الوزارية و/أو الإقليمية المكلفة بتوفير البيانات الدقيقة كحجم المؤسسات وتأهيلها.

– **القطاع الموازي**: هذا القطاع يُعَد جزءا من الاقتصاد الكلي والذي لا يمكن إهماله، فالكتلة النقدية في المقاربات الاقتصادية تساهم في فعالية القطاعات الرسمية كالسياحة، البناء والأشغال العمومية، التجارة والحرف وغيرها، بالتالي لا يمكن إهمالها عند الحكم وتقييم الاقتصاد الإقليمي.

2.4. المؤشرات الاجتماعية

نذكر من بينها التخصيصات المالية الموجهة للإنفاق العمومي والتي يستفيد منها المواطنون كالتربية، الصحة، النقل والترفيه، إضافة إلى توزيع الدخل الي يعتبر بدوره مقياسا للرفاهية الاجتماعية، كما أنه من المؤشرات التي يصعب الوصول إليها وهذا بسبب عدم تعاون القطاعات الاقتصادية بالخصوص قطاع العائلات.

3.4. المؤشرات البيئية

أصبح من الضروري والمهم جدا الالتزام بالمعايير الدولية لحماية وإدارة البيئة، هذا ما يدفع إلى زيادة الاهتمام بالاعتبارات البيئية من طرف سلطات تهيئة الإقليم من أجل تقديم قواعد ومعطيات بيئية مكانية مفصلة ومحينة.

تجب الإشارة إلى أن التنافسية الإقليمية أصبحت تشمل أبعاد كثيرة، فهي لم تعد تمثل فقط تبادل الموارد المادية وتعتمد على عاملين وحيدين للإنتاج هما العمل ورأس المال كما جاءت به الأعمال النظرية. بل تعتمد على مخرجات أخرى مثل الصورة الإقليمية، الأمن، المستوى التعليمي، البنى التحتية، جودة الخدمات وغيرها، إضافة إلى المعطيات المكانية التي تستخدم كمدخلات لتنافسية الإقليم. من هنا نقول أن مجال التنافسية الإقليمية يمثل ملقى العديد من النظريات على غرار نظرية التنمية الاقتصادية، الجغرافيا الاقتصادية، التنمية المكانية وهذا ما يدعو إلى تجانس السياسات العمومية، القطاعية والمكانية. إضافة الى التوجهات الحالية والتي فرضتها العولمة، تم الالتفاف الى تطوير استراتيجيات الجذب وتوليد مصادر للجاذبية والتنافسية، تحسين مزايا التوطن التي تتحول بدورها إلى مزايا تنافسية والابتعاد عن الاستراتيجيات التقليدية.(Thiard, 2005)

خاتمة الفصل

في هذا الفصل تطرقنا لموضوع الاقتصاد الإقليمي بشكل مفصل، ابتداءً من الإطار المفاهيمي الذي تضمن تعريف الاقتصاد الإقليمي وأقسامه إلى غاية ظهور النظريات الاقتصادية وتطورها مع الوقت. ومروراً بالجاذبية الإقليمية وتحديد عواملها بالنسبة للأفراد والمستثمرين، إضافة إلى مؤشراتها. وختمنا الفصل بتنافسية الأقاليم من خلال الميزة التنافسية مفهومها، محدداتها ومؤشرات الأداء التنافسي للأقاليم.

وبالتالي يمكننا القول من خلال ما سبق، أنّ الإقليم حيز مكاني محدود طبيعيا أو إداريا يتميز بمجموعة من الخصائص الطبيعية، الاجتماعية وثقافية تشكل هويته وتميزه عن غيره من الأقاليم، يعتبر حيز لتوطن الأعوان الاقتصاديين ويمارس سكانه الأنشطة الاقتصادية المختلفة. يهدف الإقليم لتحقيق التنمية بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة فيه.

لهذا اِعْتُبِرَ إدماج البعد المكاني في السّياق الاقتصادي ضرورة لابد منها، فالاقتصاد الإقليمي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة والمستدامة، والذي من خلاله يتم فك العزلة عن بعض الأقاليم المعزولة أو العمل على زوال التباينات الاجتماعية والاقتصادية بين بعض الأقاليم المتنافسة فيما بينها.

الفصل الثاني:

تحليل نظري لعملية إنشاء وتوطن المؤسسة

مقدمة الفصل

عكف الاقتصاديون على المقاولاتية بالدراسة والتحليل منذ أول ظهور لمصطلح المقاولاتية في الأدبيات الاقتصادية على يد (RICHARD CANTILLON, 1725)، وزاد الاهتمام بشكل كبير مع بدايات القرن العشرين بسبب تحول الاهتمام للمؤسسات الكبيرة، ليتطور الأمر ويأخذ منحى آخر في سبعينيات القرن الماضي، حيث تشعب الموضوع ووصل الأمر إلى تخصصات ومجالات متعددة كعلم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الإدارية.

وهذا ما خلق تضارب بين الباحثين عبر السنوات وحسب مختلف المدارس الفكرية في تحديد تعريف واضح وموحد للمقاولة والمقاول على حد سواء. فهناك من نظر للمقاول على أنه مجرد وسيط يتحمل المخاطر، ومن هم من اعتبره مبدع ومسير يمثل الحجر الأساس في النشاط الاقتصادي. بل تطور الأمر ببعض الباحثين إلى التطرق للخصائص النفسية والصفات الشخصية للمقول ومحيطه العائلي ومختلف جوانبه البيئية للبحث في العوامل المؤثرة المقولين والمحددة لسلوكهم المقاولاتي.

وبالتالي ونظراً لتوسع الموضوع سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم الإطار النظري والفكري للمقاولة مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الاتجاهات الفكرية التي اهتمت بدراسة هذه الظاهرة والتطور التاريخي لها دون اهمال التنويه بالمقاول بصفته الفاعل الرئيسي للمقاولة ومفهومه من منظور المدارس الفكرية. ثم ربط المقاولة بالإقليم من خلال دراسة الأسس النظرية لتوطن المؤسسات والخيارات التي يوفرها الإقليم لتوطن المؤسسة. وفي الختام نسلط الضوء على واقع المقاولاتية بالجزائر عبر تعريفها حسب ما ينص عليه المشرع الجزائري والسياسة العامة المطبقة لترقية المقاولة في الجزائر.

المبحث الأول: المقاولاتية، الإطار النظري والمفاهيمي

تمهيد

تقتضي منهجية البحث التطرق إلى الأدبيات التي تناولت ظاهرة المقاولة والمقاول لفهم المصطلحات والمعاني التي استخدمها الباحثون، بحكم أن مجال المقاولة مرتبط بشتى فروع المعرفة من اقتصاد، علوم تسيير، الإدارة، علم النفس والعلوم الاجتماعية. في هذا السّياق ومن خلال قراءتنا للأدبيات التي تناولت موضوعنا واجهنا بدرجة أولى التعقيد الشديد الذي يتّسم به هذا الأخير، لهذا حاولنا قدر المستطاع إيجاد توافق بين مختلف التعاريف التي جاء بها الباحثون في مختلف التخصصات والمناهج العلمية، بهدف إيجاد لغة مشتركة بينهم من شأنها أن تسمح لنا بتقديم تصور نظري ومفاهيمي شامل حول مفهوم المقاولة والمقاول في الجزء التالي من دراستنا.

المطلب الأول: مفهوم المقاولة والفرصة

1. تعريف المقاولة

الأدبيات العلمية المرتبطة بمفهوم المقاولة تقدم مجموعة واسعة من التعاريف. وفقا لـ (Verstraete, 2000)، المقاولة هي ظاهرة معقدة للغاية حتى يتم تقليصها إلى تعريف بسيط، توضيحها يتطلب نمذجة. هذا التعقيد يستبعد رسم حدود منظمة لا لبس فيها للدلالة على مفهوم المقاولة. بالإضافة إلى ذلك، عرّف المؤلف نفسه المقاولة بأنها ظاهرة تؤدي إلى إنشاء منظمة من طرف فرد واحد أو أكثر انضموا لهذه المناسبة، بالتالي فهو يعتبر المقاولة كظاهرة معقدة يمكن أن تكون نوعًا معينًا من المؤسسات التي بدأها رجل أعمال يعمل لتحقيق أهدافه. يحتوي مصطلح المقاولة على كلمة مقاول، لذلك فالمقاولة تستحث من طرف الأفراد. (Vestraete & Fayolle, 2005)

بالنسبة لـ (Julien & Marchesnay, 1996)، قام مجلس اللغة الفرنسية في مقاطعة "كيبيك" بكندا؛ باختيار كلمة "Entrepreneuriat" على حساب المصطلح الإنجليزي "Entrepreneurship"، بحكم أن هذه الكلمة تشير إلى حالة (جودة) الشخص أو المقاول، والتي تنتج من عدّة عوامل مكملة تقريبيا لبعضها البعض، روح المؤسسة، إنشاء شركة، القيام بمهمة، أو إدارة عمل تجاري من خلال كونك مقاول أو رائد أعمال.

المقاولة هي عملية لخلق القيمة من خلال تركيبة إنتاجية جديدة والتي تشكل رافعة هائلة للنمو والابتكار. بالإضافة إلى ذلك، فهي أيضًا ديناميكية التغيير بالنسبة للفرد، الذي يستثمر في إنشاء مؤسسته الخاصة، ومن المحتمل التغيير في المهارات، المواقف، القيم والوضع الاجتماعي ...إلخ. في هذا المعنى، المقاولة هي العلاقة بين (الفرد / خلق القيمة).

كما سبق وأشرنا، يواجه المجتمع العلمي باختلاف مناهجه وفروعه صعوبات في الاتفاق على تعريف مشترك للمقاولة، إلا أن الأدبيات المتعلقة بمفهوم المقاولة تشترك في خمسة عناصر حددها الباحثون كأساس لهذا المفهوم والمتمثلة في الدور الرئيسي من صاحب المشاريع، المجازفة أي قدرة المقاول علي التعامل مع عدم اليقين، إنشاء وتطوير منظمة، اكتشاف أو خلق الفرص، وتهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية كافية أو مواتية.

- **الدور الرئيسي للمقاول:**

المقاول، سواء كان ذلك بمفرده أو في مجموعة أو رابطة كما هو الحال في كثير من الأحيان، هو الشخص الذي ينشأ مؤسسته ويديرها حتى يتم بيعها أو إغلاقها أو إفلاسها. للقيام بذلك، فإنه ينظم الموارد المختلفة، وتكييفها وفقاً لاحتياجات السوق ويحولها تدريجيا لمواجهة التغيير. هذه القدرة على تحويل عمل الفرد تدريجيا على أساس منتظم هي التي تجعل المرء مقاولاً. خلاف لذلك، عندما يقبل الروتين العملي أكثر فأكثر يصبح مسيراً أو مديرًا.

وبالتالي فإنه هو مصدر العديد من الابتكارات سواء المادية كشراء أو تحويل معدات جديدة، وغير مادية مثل إعادة تنظيم العمل في الشركة والابتكارات. إضافة على ذلك هو أيضًا من يخلق ثروة للمجتمع ويعتبر مصدر التغيير في الاقتصاد، وهو عنصر أساسي في المقاولة. (Julien A. P., 1989)

الدخول إلى عالم المقاولة بالنسبة للمقاول يمكن تفسيره جزئيا من قبل مختلف التأثيرات داخل الأسرة، خلال الدراسة، الخبرة المهنية في المؤسسات الصغيرة خلال العطل الدراسية وغيرها. لكنه يأتي أيضا من اكتشاف فكرة أو انتهاز فرصة، وهذا ما سنتطرق اليه لاحقاً، يمكن لهذه الأخيرة أن تنموا تدريجياً بسرعات متفاوتة وتؤدي في الأخير بشراء أو إنشاء هذه المؤسسة. نحن نعلم أن التعلم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو واحد من أفضل المدارس، لأنه يساعد على فهم تعقيد تسيير المؤسسة لأي شخص، بدلاً من العمل لعدة عقود في شركة كبيرة دون أن تكون على اتصال مع وظائف مختلفة. (Holcombe, 1998)

تجدر الإشارة إلى أن المقاول نادراً ما يكون وحده. يتمتع ببيئة تزوده بالموارد والمهارات، وغالبًا ما يتم دعمها من قِبل عائلته، الأصدقاء وبعض المشاركين النشطين في عملية الإنشاء من خلال جلب الأفكار التكميلية والأموال، وهذا ما يسمى برأس المال الصديق، إضافة إلى بعض العملاء الأوليين يشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر في الإنشاء خلال السنوات الأولى. (Sarasvathy, 2008) يمكن أن يكون هذا الدعم حاسمًا للتغلب على حالة الشك وعدم اليقين التي يواجهها أي مقاول، بينما نجد آخرون يؤمنون بالمغامرة.

- **الخطر وعدم اليقين:**

عدم اليقين والمخاطر دائماً حاضرين في قرارات الأفراد وهذا في جميع المجالات، حتى في سياق المقاولة؛ التي هي محل دراستنا؛ يعتبران في صميم القرارات والإجراءات (Gifford, 2003). إذا تم ضمان المكاسب من القرارات المختلفة للمقاولين فإن الجميع سوف يغتنمون الفرص ولن تعود المقاولة ذات فائدة (McMullen & Shepherd, 2006). ونتيجة لذلك، فإن الميل إلى المخاطرة والقدرة على التغلب على عدم اليقين يعتبران عمومًا من الصفات المميزة للمقاول، حتى لو لم تكن هذه الخصائص متفوقة بالضرورة على الموجودة عند عموم السكان.

على الرغم من الخلط في كثير من الأحيان بين عدم اليقين والمخاطر إلا أنهما مفهومان متميزان ولا يؤثران على القرارات بالطريقة نفسها. فالمخاطرة هي عندما تكون هناك إمكانية لتخصيص الاحتمالات لعواقب كل خيار من الخيارات التي تم بحثها بينما عدم اليقين عندما يكون من المستحيل أن ننسب العواقب إلى الخيارات بشكل قاطع. أي خلق أو ابتكار يجلب عدم اليقين، لأن الجوهر الجديد الذي يميزه يجعل من غير الممكن التأكد من نجاح العملية، ولهذا فإن عدم اليقين هو العائق الرئيسي لجميع أولئك الذين لديهم أو سيكون لديهم فكرة عن بدء عمل تجاري (Julien & St-Pierre, 2012) . هذا هو السبب في أن معظم الناس يترددون ويتراجعون في نهاية المطاف لأنهم لا يدركون عواقب هذا القرار سواء على دخلهم الحالي أو المستقبلي وحول كيفية قضاء وقتهم الإنتاجي. يؤثر عدم اليقين على قرارات المقاولين لأنه يؤدي إلى الشك والتردد في القرار. لذلك يعتبر مثبطًا لنشاط المقاولة مثل إنشاء المؤسسات، تطوير سوق جديدة أو الابتكار.

تعتبر البيئة بشكل عام المصدر الرئيسي لعدم اليقين هذا يميل إلى النمو مع الخوف من تزايد المنافسة، تسارع التغير التكنولوجي والتطور السريع في الأذواق واحتياجات العملاء. تكون نسبة عدم اليقين عالية في صناعة جديدة نوعاً ما، معقدة ومضطربة بشكل متزايد مع

ديناميكية البيئة وتعقيدها وتقلبها. هذه العناصر الأخيرة توصف بأنها الاضطرابات البيئية، هي تؤثر سلباً على الابتكار، التدويل وانشاء المؤسسات. (Sanchez-Peinado & Pla-Barber, 2006)

يشير تنوع السلوكيات في بيئات المقاولة؛ إلى أن عدم اليقين هو أمر شخصي ويعكس بشكل أساسي تصورات الأفراد، كالجهل أو عدم القدرة على التنبؤ بدقة نسبيا حول التغيرات والأحداث المستقبلية والعواقب المترتبة على التنظيم. ومع ذلك، لا يمكن حصر عدم اليقين فقط في البيئة، فالشك والتردد يتعلق أيضًا بالاستجابة للتغيرات البيئية وعواقب القرارات المتخذة. يبدو أن عدم اليقين، يرتبط بالأحرى بالمهمة المراد تحقيقها والمحددة بالفرق بين المعلومات اللازمة لتنفيذ هذه المهمة والمعلومات التي تمتلكها فعليًا، ويبدو أنه عنصر أساسي يجب أخذه بعين الاعتبار لأنه يؤثر بشكل كبير في قرارات المقاولين.

بالنسبة للخطر وموقف المقاول تجاهه، لقد تمت دراسته على نطاق واسع في المقاولة، حيث يرى بعض المؤلفين أن المخاطر مرتبطة بقرار المقاولة أكبر من أي قرار آخر. في حالة الخلق أو الاستحواذ يستثمر المقاول الموارد المالية من مدخراته الخاصة، القروض التي عادة ما تكون مضمونة بأصوله، بمساعدة أسرته وأصدقائه الذين يؤمنون بالنجاح القضية دون التأكد من الأداء. سيتعين على عائلته أن تقبل أن صاحب المشروع لديه وقت فراغ أقل وخاصة خلال السنوات الأولى. سيضطر أصدقاؤه إلى التغلب على التغييرات المزاجية في الأوقات الصعبة التي قد تكون أكثر خطورة بالنسبة إلى المقاول أكثر مما ستكون عليه للموظف غير المسؤول عن الانتكاسات المحتملة. (Torrès, 2012)

ومع ذلك، يعتقد مؤلفون آخرون أمثال (Palich, Bagby, 1995)، (Liesch,Gifford,2003)، (Welch, Buckley 2011) أن مخاطر تنظيم المشاريع ليست استثنائية ولا تتعدى بالضرورة أي مخاطر اجتماعية أخرى. في هذا السياق، يبدو من الصعب تحديد ما إذا كان من المرجح أن يتخذ المقاولون قرارات محفوفة بالمخاطر أكثر من الجهات الفاعلة الاقتصادية الأخرى. وبالتالي لا يمكن تحديد ما إذا كانت ميولهم للمخاطرة في الواقع متفوقة أو على العكس حيث لا يمكن اعتبارها سمة ميزة للمقاولين، أو من الممكن أن يكون المقاول أكثر تجنباً للمخاطرة من العوامل الاقتصادية الأخرى.

- **إنشاء وتطوير التنظيم:**

لا يخلو أي مشروع خاص بالمقاول مهما كان حجمه وطبيعته من تنظيم للموارد المعتمدة سواء كانت بشرية، مادية أو معنوية. فالموارد البشرية تعتبر المورد الأهم، حيث التي تكمل معرفة ومهارات المدير في المعرفة والخبرة للتعامل مع عدم اليقين في السوق وتلبية احتياجات الزبائن. وينطبق هذا أيضًا على الاستحواذ على تنظيم، حيث يأخذ تدريجياً أضعاف المدير الجديد.

نلاحظ غالبًا في المؤسسات الصغيرة وجود موظفين رافقوا صاحب المشروع في الأوقات الصعبة منذ الإنشاء، والذين يعتبرون أنهم شركاء متميزون في نجاح المشروع، لذلك هم قد نسجوا روابط خاصة مع الإدارة بحيث لا يمكن الاستغناء عنهم بينما يمكن استبدال الموظفين الآخرين بسهولة أكبر. يتمثل الدور الرئيسي لرجل الأعمال في إدارة هذه الموارد البشرية لتطوير الروتين، ولكن أيضًا للحفاظ على بعض المرونة والتي تعد واحدة من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذه المرونة تجعل من الممكن التنافس مع المؤسسات الكبيرة، على الرغم من جودة مواردها، لأن أي مؤسسة كبيرة تخلق البيروقراطية تلقائيًا وبالتالي القصور الذاتي. فبالتالي تعوض بعض المؤسسات الصغيرة عن القيود المفروضة على الموارد من خلال قدرتها على التغيير بسرعة والتكيف كما هو الحال في المحلات الصغيرة حيث يمكن معاملة كل زبون جيد بطريقة خاصة، والتي تجذبهم وتحتفظ بهم رغم ارتفاع الأسعار في بعض الأحيان. ومع ذلك، فإن هذه المرونة ليست عاملاً حصريًا لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد يكون هناك بعض المؤسسات الغير فعالة، حيث تعتمد المرونة على المعرفة الفريدة وامتلاك الزبائن. (Mills & Schumann, 1985)

يتطلب التنظيم إعداد استراتيجية واضحة يمكن تطويرها أثناء إنشاء المؤسسة، إضافة إلى بعض التخطيط على المدى القصير حتى يعرف الموظفون إلى أين تتجه الشركة. بشرط أن تكون هذه الاستراتيجية مرنة حتى يتمكن أكبر عدد من الموظفين من معرفتها والرجوع إليها.

- **ضبط أو خلق الفرص:**

الفرصة هي حجر الزاوية لمعظم النظريات المتعلقة بمفهوم المقاول والمقاولة. إنه يمثل المفهوم الذي ربما يكون أفضل توضيح حول إنشاء وتحويل المؤسسات الصغيرة، لأنه مع الابتكار، يمثلان السبب الجذري لانتشار المؤسسات في الإقليم وقدرتها على مواجهة المنافسة لخلق فرص عمل والحفاظ عليها. تنشأ الفرصة عن فكرة جديدة، على الأقل بالنسبة للمقاول، ويجب إثراء هذه الفكرة الأولية بالعديد من الأفكار التكميلية الأخرى للوصول إلى السوق والتي ستمنحها الصلاحية من خلال قبولها أم لا. من جهة أخرى، يمكنها أن تنشأ من خلال التقليد، فكما نعلم إن معظم الابتكارات هي ببساطة إعادة تنظيم جديدة للأشياء معروفة، أي إنها تقريبا تقليد لعناصر معاد تنظيمها.

القدرة على اغتنام الفرصة هي السمة التي تميز المقاول عن المسيرين الآخرين. بعد التسيير، يجب على صاحب المشروع البحث وقياس وتطبيق التغيير إذا أراد للمؤسسة البقاء على قيد الحياة. فالفرصة هي في الأساس فكرة عمل يمكن أن تصل إلى السوق، غالبًا ما تكون هذه الفكرة بسيطة مثلا تكيف منتج مع زبون معين، تحول بسيط في المعدات لتحسين المنتج أو لتقليل التكلفة، طريقة جديدة إلى حد ما للوصول إلى الزبائن. ولكن قد يكون من المهم أن يكون مع منتج جديد، سوق جديد وحتى تحويل قطاع ما، وما إلى ذلك. فهي نتيجة لتراكم وإعادة تجميع المعلومات المختلفة مع مرور الوقت والتي تحولت إلى المعرفة، وإشراكها فتؤدي إلى إنشاء قيمة جديدة في السوق، سواء كانت مقبولة أم لا. (Greve & Salaff, 2003)

من خلال الأعمال التي تناولت موضوع الفرص بالتحديد، تتجلى حقيقة أن العديد من الباحثين ينسون ذكر أنها تستغرق بعض الوقت. يمكن تحقيقها بسرعة أو بالعكس يمكن أن تتطلب الكثير من البحث والتحليل للوصول إلى السوق، كما هو الحال في صناعة الأدوية حيث تتطلب الاكتشافات مدة زمنية معتبرة لإجراء البحوث والتأكد من النتائج إضافة إلى الوقت اللازم للموافقة عليها ليتم تسويقها. لكن ليست كل الفرص تسمح باستغراق بعض الوقت، قد يكون الوصول المتأخر إلى السوق قاتلاً للمؤسسة، نظرًا لأن الابتكار قد يكون اجتذب بالفعل المستهلكين، فسوف يحتاجون إلى الكثير من التحسينات حتى يهتمون بمنتج يأتي في المرتبة الثانية.

باختصار، تتعلق الفرصة بالمقاول وتنظيمه، لكن مساعدة البيئة وثراء شبكاتها تسمح بالتغلب على حالة عدم اليقين من خلال اللعب على الوقت المحدد وضد المنافسة، عند الاقتضاء تتنبأ باختلافات السوق وزيادة تحفيز المقاولة في إقليم معين.

- **دور المجتمع أو الوسط المقاولاتي:**

لا يقتصر نجاح المؤسسات باعتمادها فقط على مواردها الخاصة، بل باعتمادها أيضا على مجموعة من الموارد الخارجية التي يوفرها المجتمع. هذا ما يسمى بمفارقة المقولة، التي تقوم على عدد كبير جدًا من المؤسسات المنافسة التي يجب عليها في الوقت نفسه أن تتعاون في أسواق معينة كالموارد البشرية وخاصة فيما يتعلق بالتكوين، وأيضًا لتطوير رأس المال الاجتماعي واستخدام الشبكات والتي بحكم تعريفها لا يمكن إلا أن تقوم على المشاركة والثقة بين المؤسسات في قطاعات تثير اهتمامهم.

تمَّ الإشارة إلى أهمية المجتمع والوسط منذ وقت طويل في أوائل القرن العشرين من طرف اقتصاديين أمثال (Veblen, 1904)، (Commons, 1919) وقد سبقهم إلى ذلك الأب الروحي للاقتصاد الكلاسيكي (A. Marshall, 1890) حيث أشار هذا الأخير

إلى وجود عناصر نوعية في الإقليم خاصة الذي يتميز بالمقاولة، أطلق عليها اسم الجو الصناعي، وهو مفهوم يصعب تحديده، لكنه سمح بتجاوز التحليل الإحصائي. وأضاف أيضًا، أن الأفكار الجديدة موجودة في الهواء، وأن هذه الأفكار إذا كانت عديدة، يتم إدراكها بسهولة وتحويلها في بيئات مواتية تحكمها القواعد والاتفاقيات، وأيضًا عن طريق السلوكيات الجماعية. لقد فهم مارشال أن النماذج الاقتصادية كانت مجرد تمثيل شاحب للواقع، يجب أن يكون أكثر تعقيدًا لفهمه، وبالتالي، لا يمكن للدراسات التي تعتمد حصريًا على البيانات الكمية أن تكشف على وجه الخصوص عن تعقيد السلوك البشري والعلاقات بين الأفراد الذين ينجحون أو يفشلون وفقًا لقدرتهم على الثقة في المعاملات التعاون والمنافسة. (Hindle, 2010) ساهم علماء الاجتماع في رؤية الروابط المتعددة بين المؤسسات وموارد المجتمع وكذلك بين المؤسسات نفسها. شرحت أيضا مقاربات علم الاجتماع كيفية التنمية من القاعدة، والذي تقوم على المقاولة الإقليمية وصولاً إلى المقاولين الخارجيين، عكس التنمية من الأعلى المرتبطة بالاستثمارات الضخمة من المؤسسات الكبيرة المدعومة من الحكومة.

يمكن القول أن المقاولة هي عمل بشري، تدعمه البيئة المحيطة، لإنشاء أو تطوير جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية وبالتالي توليد قيمة جديدة في الأسواق من أجل تلبية احتياجات الأفراد والجماعات بشكل في إقليم معين. من وراء هذه القيمة الجديدة من قبل المؤسسات، نجد توقعات أصحاب القرار لفهم أفضل لكيفية تعزيز المقاولة التي تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي الضروري لحيوية إقليمها.

2. الأهداف والتوقعات المرتقبة من المقاولة

ليس من السهل تحديد الأسباب أو المحددات التي تدعم روح المقاولة، فمعرفة محددات المقاولة أو فهمها بشكل أفضل يقتضي دراسة عدد كبير جدًا من المتغيرات التي تؤثر على مجموعات مختلفة من المؤسسات في مناطق مختلفة. تحقيقًا لهذه الغاية، كانت العديد من الدول والمنظمات الدولية تبحث منذ عدة سنوات عن إجراء هذه التحليلات التي تقوم من خلالها بتطوير بنوك للبيانات مكيفة وقادرة على توفير المعلومات الأكثر صلة بالموضوع. يتطلب هذا الهدف التمييز بين الأهم، مع مراعاة خصائص الأقاليم وهياكلها الصناعية الخاصة. هذه التحاليل يجب أن تسمح بتوجيه التدخلات والسياسات التي تعزز المقاولة.

لكن مع هذا، وبالرغم من الهدف المشترك بين الباحثين وأصحاب القرار إلا أنه نجد العديد من وجهات النظر حول المقاولة مما يجعل من الصعب صياغة إجابة بسيطة وموحدة حول محددات المقاولة. فالبعض منها يربطها بإنشاء المؤسسات وفقا لوجهة نظر الاقتصاد الرأسمالي، وبالتالي الحد من تدخل الدولة قدر الإمكان، بينما يتحدث البعض الآخر عن الحاجة للسيطرة على تجاوزات المؤسسات الرأسمالية،

لتحفيز أولئك الذين يشجعون توظيف المواطنين ورفاهيتهم وحتى للمساعدة في مضاعفة المؤسسات الاجتماعية. تؤثر هذه الاختلافات في وجهات النظر على تحديد الأسباب ووزنها في التوجيه، ليس فقط لكونها ليست نفس المحددات في جميع الحالات بل إن تأثيرها يختلف باختلاف المناطق وظروفها. ولهذا وجب تحديد الأهداف التي تتناسب مع سياسة الحكومة في ترقية وتشجيع المقاولة بالمقام الأول، ثم تحديد توقعاتهم كجزء من مقياس المقاولة.

من خلال ما سبق، تظهر ثلاثة أهداف عامة للمقاولة والمتمثلة في خلق المزيد من فرص العمل، زيادة القدرة التنافسية ونمو الاقتصاد وجعل المناطق أكثر استقلالية.

2.1. خلق فرص العمل

الدور الذي يمكن أن تلعبه المقاولة في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان هو جانب حاسم بالنسبة للسلطات العامة، وبالتالي هي تعمل على تسهيل المشاركة فئات معينة من السكان في الحياة الاقتصادية، بمن فيهم الشباب أو النساء أو المهاجرين، من خلال دعم مختلف الأعمال الحرة وإنشاء المؤسسات. إن خلق المزيد من الوظائف يعني تشجيع أكبر عدد ممكن من الناس على أن يصبحوا مقاولين، إما عن طريق إنشاء وظائف خاصة بهم، أو عن طريق إنشاء شركات توظف أفراد آخرين، أو عن طريق توليد نمو المؤسسات القائمة لمضاعفة تلك الوظائف.(Davis, 2006)

من الواضح أن العديد من الدراسات قد ركزت على خلق فرص العمل، وهو ليس فقط مقياسًا حاسمًا للنشاط الاقتصادي لبلد أو إقليم معين، بل هو أساس تنميتها في النهاية. فكرة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مصدر غالبية الوظائف الجديدة لا يتم تقاسمها بالإجماع لكن تعتبر رأي الأغلبية، هذا هو السبب في أن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في خلق فرص عمل جديدة يبقى في قلب اهتمامات السلطات العمومية.

بالرغم من الأهمية التي تحوزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والقضاء على البطالة، إلا أنها ليست هي المؤسسات الوحيدة التي تعمل على زيادة فرص العمل. لذلك لا يمكننا أن نتقيد بها فقط عندما نقيس تأثير المقاولة على التوظيف. إن غالبية خلق فرص العمل الإجمالية تعزى إلى نمو المؤسسات القائمة بالفعل. وقد أدى ذلك إلى مناقشات تقترح أن تقوم الحكومات بتوسيع سياسة دعم المقاولة لتشمل المؤسسات القائمة حتى يتسنى لها تسريع نمو أعمالها وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة. (Chabaud, 2009)

2.2. زيادة القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي

تلعب عمليات كل من إنشاء، اغلاق واستمرارية عمل المؤسسات دورًا رئيسيًا في تحسين القدرة التنافسية بينها. فالمقاولة من جهة، تسرع في خروج المؤسسات ذات الإنتاجية المنخفضة؛ هذه الظاهرة مرغوب فيها بشكل خاص عندما يتم استبدالها بدخول مؤسسات أخرى أكثر إنتاجية. ومن جهة أخرى، تساهم في تسريع وتيرة ابتكار المؤسسات القائمة بحيث تحافظ على تنميتها وتميزها لصالح التنافسية. فالهدف هو دعم القدرة التنافسية أكثر من دعم الإنتاجية، إضافة إلى الابتكار، لتكون المؤسسة قادرة على المنافسة في الأسواق.

السياسة العمومية التي تهدف إلى تسهيل ليس فقط خلق المؤسسات وإنما لتطوير جزء منها من خلال إدخال سياسات تشجع على تحديث المعدات وتكوين الموظفين، تشكل جانبًا مهمًا لتحفيز القدرة التنافسية، الابتكار، الإنتاجية ونمو الاقتصاد.

2.3. التنمية المقاولاتية في الإقليم

المقاولة هي إحدى الطرق لزيادة تعزيز القدرة التنافسية للأقاليم، سواء كانت راكدة أو نامية. يمكن أن تكون هذه سياسة عامة، ولكن يمكن تطبيقها أيضًا بشكل مختلف وفقًا لديناميكية كل منطقة، وكذلك العوامل المختلفة التي يجدها المرء هناك.

الأدوار التي يمكن أن تلعبها الدولة والجهات الفاعلة الإقليمية وشبكات الدعم تختلف من وجهة نظر الاقتصاديين، فبالنسبة للنيوليبراليين، ليس للسلطات دور تلعبه، لأن المقاولة تتعلق بالأفراد الذين يعملون بمبادرة منهم. لكن بالنسبة للآخرين، تمتلك الحكومات مجالًا كبيرًا لتسهيل مباشرة الأعمال الحرة بشكل أو بآخر. ولتحقيق هذه الغاية، تفضل بعض البلدان أن تقتصر على إنشاء مؤسسات تهدف إلى تطوير قوانين المنافسة التي تحد من الاحتكارات والمنافسة غير العادلة، أو القوانين التي تحمي الأصول المعرفية وغير الملموسة مثل براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر. يمكن للدولة أيضًا أن تعمل من خلال مؤسساتها مثل تلك المكرسة لتدريب رواد الأعمال المستقبليين بشكل أفضل أو حاضنات الأعمال التجارية، مراكز البحث والتطوير، المراكز التكنولوجية، هياكل التمويل المحلية حيث الأموال العامة المدعومة يمكن للصناديق الخاصة أن تكمل سلسلة التمويل وتدعم المشروعات التي لا يمكن أن يدعمها النظام المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر كل من الخدمات الاستشارية، المؤسسات المالية، المنظمات الدولية، الجمعيات المهنية، الجامعات ومراكز البحوث أمثلة على شبكات الدعم اللازمة لتطوير ثقافة المقاولة في إقليم معين شريطة أن يتعلموا التعاون بشكل أفضل من خلال تطوير لغات مشتركة وتقدير أفضل لاحتياجات وقدرات بعضهم البعض. (Lundström & Stevenson, 2005)

3. بعض النماذج المفاهيمية للمقاولة

سنقوم بالتركيز على بعض النماذج النظرية التي تسمح بفهم أفضل لتحليل المقاولة، من خلال شرح كل من إنشاء المؤسسات والاستحواذ عليها وذلك بترتيب زمني متصاعد.

- **نموذج (Morris, 1998)**

يرى **(Morris, 1998)** المقاولة على أنها عملية لتحويل المدخلات إلى مخرجات. بحيث، تشمل المدخلات موارد مختلفة قابلة للاستغلال، يتم استغلالها وتحويلها بطرق مختلفة، في حين أن المخرجات هي نتيجة لكثافة المشاريع التي تم التعبير عنها أثناء العملية.

تنقسم هذه المدخلات، من جهة، إلى فرص متاحة تتمثل في عدد الأفراد القادرين على اغتنامها للقيام بها في سياق تنظيمي مواتٍ إلى حد ما، وفي قدرة المؤسسات على تمييز نفسها، ومن جهة أخرى، إلى مختلف الموارد المالية والبشرية المتاحة على الأرض لدعم المبادرات. يتم تحويل هذه المدخلات عن طريق دخول رواد الأعمال إلى السوق، والقدرة على تحديد الفرص وتطويرها من خلال الحصول على الموارد اللازمة، لإنشاء منظمات فعالة للعمل في النهاية. بينما يتم التحقق من المخرجات، أولاً، من خلال عدد الإجراءات المقاولاتية وتأثيراتها على السوق. تركز هذه الإجراءات بشكل خاص على إنتاج السلع والخدمات، أو حتى على المخاطرة والابتكار، وهو ما يفسر تأثير المؤسسات على الاقتصاد. وأخيراً، من خلال نمو في العمالة والدخل.

بالنسبة لهذا الباحث، يتم تحديد ما يسميه كثافة تنظيم المشاريع من خلال عدد من العوامل البيئية الهامة، يتم تجميعها في ثلاثة أنواع من المتغيرات البيئية: أولاً، البنية التحتية البيئية والتي تميز المجتمع كالمستوى التعليمي، الوضع الاقتصادي، القدرات المالية، البيئة القانونية، الوضع السياسي والبنية التحتية المادية. ثانيا، درجة الاضطرابات البيئية الموجودة في المجتمع ديناميكية، معقدة أم لا. وأخيراً، تجربة الحياة الشخصية للأفراد الذين يشكلون المجتمع مثل الأسرة، التعليم والخبرة المهنية. يمثل الجمع بين هذه المجموعات الثلاث من العوامل البيئية وترابطها درجة كثافة الأعمال الحرة في مجتمع معين.**(Cadieux & Brouard, 2009)**

- **نموذج (Thurik, Wennekers et Uhlaner, 2002)**

يعتبر هذا النموذج أن بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً أكثر أهمية من غيرها في ظهور أو تباطؤ روح المقاولة. على سبيل المثال، المستوى التكنولوجي للاقتصاد، وضع اقتصادي مواتٍ إلى حد ما، البنية والتطور الديموغرافي، وجود ثقافة تشجع المبادرة الفردية

والدعم المؤسساتي. كما يمكن تفسيرها بمستوى الثروة الشخصية التي يمكن استثمارها، وربحية المؤسسات بشكل عام، وأخيرا النمو الاقتصادي (السبب والنتيجة). بينما تقاس النتيجة، بعدد المقاولين الناشئين وبواسطة عدد المدراء المالكين للمشاريع أو معدل المقاولة الذي يقتصر فقط على إنشاء مؤسسات جديدة.

- نموذج (**Verheul**, **Wennekers**, **Audretsch et Thurik**, **2002**)

يتضمن هذا النموذج عناصر أخرى أكثر عمومية تشرح درجة النشاط التجاري لإقليم ما، كالطلب، العرض، عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمقاولة بما في ذلك التحكيم بين المخاطر والأرباح المتوقعة وبالتالي قرار دخول السوق أو بدء عمل تجاري أو الخروج من السوق عن طريق إغلاق أو بيع الشركة، المعدل الحالي وتوازن المقاولة إضافة إلى تدخل الحكومة.

لبناء هذا النموذج، افترض هؤلاء الباحثون أن مستوى المقاولة في بلد معين يمكن تفسيره عن طريق التمييز بين عرض وطلب المقاولة. العرض من منظور سوق العمل الذي يؤدي إلى البدء أو البحث عن وظيفة في شركة تم إنشاؤها، والطلب من منظور توقعات السوق بقبول منتج جديد أي القدرة السوقية.

يستند الطلب المقاولاتي على وجود فرص ناجمة عن احتياجات السوق من السلع والخدمات. يمكن تحليلها من وجهة نظر العميل أو الشركة. في الواقع، يعد تنوع طلب الزبون أمرًا مهمًا، لأنه كلما كان الطلب أكبر زادت الفرص المتاحة أمام المقاولين المحتملين. يتم تحديد طلب المقاولة على المستوى بلد ما، من خلال مجموعة من العوامل، بما في ذلك مستوى التنمية الاقتصادية، عولمة الأسواق، مستوى التطور التكنولوجي. التفاعل بين هذه العوامل يؤثر على هيكل الصناعة وتنوع الطلب مما يؤدي إلى استغلال فرص المقاولة.

- نموذج (**Gasse**, **2003**)

يحاول هذا النموذج تلخيص التأثيرات المختلفة التي تؤثر على المقاولة، سواء كانت جماعية أو فردية. هذه التأثيرات هي أسرية، تعليمية والخاصة بالأعمال، يتم تسهيلها بواسطة الشبكات الاجتماعية وشبكات الأعمال والدعم المؤسساتي. في نموذجه يوضح **Gasse** أيضًا أن إنشاء مؤسسة يمر بثلاث مراحل، أولا، تطوير فكرة والارتباط بتطبيقها في السوق، ثانيا، تحليل هذه الفكرة لمعرفة إذا كانت قابلة للتسويق، والتي يتم التعبير عنها من خلال الجدوى، وأخيراً، التنفيذ مع إنشاء المؤسسة نفسها. هذه المقاربة نفسية بقدر ما هي اقتصادية واجتماعية.

- نموذج (**Carree et Thurik, 2003**)

بالنسبة لهذا النموذج، يبدأ نشاط المقاولة على المستوى الفردي، ولكنها تتشكل على المستوى التنظيمي، بمساعدة البيئة المواتية. أي أن المقاول (كمحرك للمقاولة) يحتاج إلى بيئة عمل محفزة لتمكينه من تحويل صفاته الشخصية وطموحاته إلى أفعال، مثل اكتشاف واغتنام الفرص أو خلقها. تعتبر المؤسسات الصغيرة جدًا أو الصغيرة أو المتوسطة، والتي يتحكم فيها المقاول في الإدارة الاستراتيجية ويطبق رؤيته، أماكن مثالية على وجه التحديد لتحقيق طموحاتها. يمكن أن تقلد المؤسسات الكبيرة بعض المؤسسات الصغيرة من خلال تقديم المقاولة، أو المقاولة من الداخل (intrapreneurship)، أو عن طريق تشجيع الانفصال (spin-offs).

- نموذج (**Julien, 2005**)

يوضح هذا النموذج، من جهة، العلاقة بين إنشاء وتطوير المؤسسات وبين ثقافة المقاولة المحيطة، الاتفاقيات، الشبكات، رأس المال الاجتماعي بما في ذلك ديناميكية البيئة. ومن جهة أخرى، يوضح أن الديناميكية دائرية، فالثقافة والموارد يسهلان المقاولة، وهذه الأخيرة تحفز بدورها تنمية الثقافة والموارد. عندما تكون ثقافة تنظيم المشاريع أو الاتفاقيات مواتية لهذا الإنشاء والتطوير، إضافة إلى تضاعف شبكات تبادل المعلومات الغنية يؤديان إلى الفرص والابتكار اللذان يستحوذ عليهما المقاولون الحاليون أو الجدد. عندما يطور المجتمع رأس المال الاجتماعي لدعم تنفيذ الفرص والابتكار، وعندما تقوم الدولة بتسهيل كل شيء، لا تتضاعف المؤسسات فحسب، بل بعضها ينمو بسرعة، حيث تتضاعف الوظائف وتحفز رأس المال الاجتماعي والشبكات الضعيفة على الابتكار.

(**Julien & Ramangalahy, 2003**)

- نموذج (**Davis, 2006**)

يعد هذا النموذج، جزءًا من أعمال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OCDE**) حول البحث عن محددات تسمح بمقارنة متجانسة لتركيبة المؤسسات بين الدول وقياس المحددات التي من شأنها أن تشرح الاختلافات من أجل مساعدة هذه البلدان على دعم ريادة الأعمال عندهم.

لكن، يعترف هذا النموذج بأنه لا توجد مجموعة من المؤشرات يمكنها توجيه عملية صنع القرار أو تحديد نجاح السياسة لوحدها. بل، إن التفاعل بين العوامل المختلفة هو الذي يدفع ديناميكية المقاولة، مهارات المقاولة والظروف التي تحدد مستوى ونوع نشاطها في الاقتصاد.

العناصر الرئيسية لهذا النموذج تتمثل في المحددات القابلة للقياس، كإمكانيات السوق، الوصول إلى التمويل، مهارات المقاولة، الحوافز الحكومية أو المساعدات وثقافة المقاولة. تستخدم هذه المحددات لقياس مستوى ريادة المقاولة (الإنشاء واستئناف النشاط) ومعدلات النجاح على أساس البقاء والنمو المرتفع وحصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

- **نموذج مراقب المقاولة العالمي (Global Entrepreneurship Monitor)**

يتميز نموذج المجموعة البحثية الدولية التي تسمى مراقب المقاولة العالمي (**GEM**) بشكل خاص عن باقي النماذج السابقة، من خلال حقيقة أنها تعتبر صراحة، أن المقاولة هي قبل كل شيء عملية فردية، تقع على عاتق واحد أو العديد من المقاولين لإنشاء مؤسسة، دعم البيئة أو السياسات الحكومية يستطيع أن يسهل العملية فقط، أو على العكس من ذلك، يمكنه أن يحد من هذه الرغبة. إضافة إلى ذلك، تعتبر أن هذه العملية تبدأ من الخطوات الأولى لإنشاء المؤسسة، أو على الأقل في الأشهر الثلاثة الأولى من بدء التشغيل، حتى لو لم تسمح بعد ببيع منتج أو خدمة في السوق، ما تسميه بمقاول "ناشئ"، هذا ما يمنحه تعريفًا أكثر تقييدًا من النماذج السابقة. إضافة إلى الأخذ في الاعتبار، نوايا بدء عمل تجاري، سواء أدت هذه الفكرة أو لم تؤد إلى إنشاء أعمال فعليًا أم لا. ينما المؤسسات الناشئة من أكثر من 3 أشهر إلى 42 شهرًا، يسمونها بالمؤسسات القائمة.

- نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OCDE**) (**Ahmad et Hoffman, 2007**)

يقسم هذا النموذج عملية المقاولة إلى ثلاث مجموعات رئيسية من العوامل، من المراحل الأولية إلى غاية المراحل النهائية من العملية (من المنبع إلى المصب). المجموعة الأولى، تتمثل في المحددات، تضم كل من الإطار التنظيمي، البحث والتطوير والتكنولوجيا، القدرات المقاولاتية، الثقافة، الوصول إلى التمويل وظروف السوق. بينما المجموعة الثانية، تتمثل في الأداء المقاولاتي، وتضم كل من المؤسسة، العمل والثروة. وفي الأخير، المجموعة الثالثة والمتمثلة في الأثر، حيث تضم هذه الأخيرة كل خلق العمل، النمو الاقتصادي وتقليص الفقر.

تشرح هذه المجموعات العلاقات بين المحددات، أداء المقاولة وتأثير هذا الأخير على الاقتصاد، من خلال خلق فرص العمل، الدخل، نمو وتطور الاقتصاد. الافتراضات الأولية لهذا النموذج تنص على الأخذ بعين الاعتبارات المئات من المتغيرات لتحقيق وفهم ديناميكية المقاولة، ويمكن قياس كل هذه المتغيرات جزئيًا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. إلا أنه لم يتم تعريف الأهمية النسبية لكل من المتغيرات، مما يحول دون تقييم هذه الأهمية، على سبيل المثال، بعض الأقاليم، حتى ولو كانت تحوز على العديد من العناصر الإيجابية كرأس مال

استثماري كبير أو نظام براءات متطورة للغاية، في مقابل عدد أقل من العناصر السلبية كالضرائب المباشرة وغير المباشرة تكون منخفضة نسبياً، لا تكون بالضرورة تتمتع بروح المقاولة أكثر من غيرها. يمكن أن تكون بعض الأقاليم الأخرى، ذات شبكة قوية من رأس المال المحلي وشبكات تدعم الابتكار، حتى لو كانت هناك روابط ضعيفة بين المؤسسات والجامعات أو قواعد أكثر صرامة لحماية العمال، ديناميكية للغاية مقارنة مع الأقاليم الأولى. إنها قبل كل شيء مسألة تركيبة مثالية، لأنه ربما لا توجد منطقة غنية جدًا بكل العناصر الإيجابية والفقيرة للغاية في العناصر المحددة. علاوة على ذلك، لم يتم التحقق من هذا النموذج النظري بعد، نظرًا للقيود على وجه التحديد، خاصة تلك المتعلقة بتوفر البيانات.

- **نموذج (Larsen, 2008)**

يهدف هذا النموذج، إلى تقييم الأداء وظروف بلد ما من حيث ريادة الأعمال، واختبار العلاقة بينهما، على أساس أربعة مؤشرات خاصة بالإنشاء والنمو. بحيث يوفر هذا الأخير، إطارًا قياسًا شاملاً للظروف العامة لريادة الأعمال من أجل المقارنات الدولية.

لبناء نموذجه، افترض **(Larsen, 2008)**، أن الاختلافات في الأداء المقاولاتي للبلدان يمكن تفسيرها بالاختلافات في ظروفها العامة أو المحددات التوضيحية. تغطي هذه المحددات مجموعة متنوعة من العناصر: سهولة الوصول إلى الأسواق الأجنبية، الوصول غير المحدود إلى رأس المال المالي، وجود المهارات اللازمة لبدء وتنمية الأعمال التجارية، وجود هياكل الحوافز الخاصة التي تقدم فوائد ملموسة للمقاولين، وأخيرا، وجود ثقافة المقاولة الحيوية. وبالتالي، يقترح أن يدمج في هذه النماذج هذه الشروط التي تحدد حالة وتطور النشاط والأداء المقاولاتي.

المطلب الثاني: المقاول كفاعل رئيسي للمقاولة

1. مفهوم المقاول

قبل الخوض في ايراد جملة من التعريفات، نحاول إلقاء الضوء على مصطلح المقاول. فمصطلح المقاول يرجع في الأصل إلى مفردة Entrepreneur باللغة الفرنسية وعند الترجمة إلى اللغة العربية نجد مجموعة من المرادفات على غرار: صاحب مشروع، ريادي، منظم، ومقاول. ما يميز هذه المرادفات، هو أنه لكل مفردة صفاتها وخصائصها وتم استخدامها في فترات زمنية معينة.

تم في البداية استخدام مصطلح المنظم، في سبعينيات القرن الماضي، الفترة التي كان يعتمد فيها على التنظيم لإنشاء المؤسسات. لكن مع تطور النشاطات الاقتصادية وزيادة حجم المشاريع في الثمانينات تغيرت الترجمة لتصبح صاحب المشروع، ويعود هذا بوجه الخصوص إلى انتشار المشاريع الكبيرة بكثرة في تلك الفترة. بينما في تسعينيات القرن العشرين، وبعد تسليط الضوء على المشاريع التي حققت نجاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية كالتجارة، الاتصال، الاعلام الآلي، الخدمات، الأغذية وكذا المطاعم، وتباينت الاحجام بين مشاريع صغيرة إلى أخرى عملاقة، فظهر مصطلح المقاول، والريادي للدلالة على الأفراد بينما ريادة الأعمال للدلالة على الظاهرة. (حاشي، 2017)

تباين تعريف المقاول حسب اختلاف مدارس الفكر الرئيسية في المقاولة. وفيما يلي، سنحاول تلخيص تعريف المقاول حسب ما جاءت به أهم هذه المدارس. نبدأها بمدرسة الخصائص النفسية، حيث ركزت هذه الأخيرة، على العوامل الشخصية والقيم الفريدة للمقاول. أشار (FAYOLLE, 2004) إلى أن المقاول لديه خصائص نفسية فريدة كالقيم، المواقف والاحتياجات، توجهه في عملية تنظيم المشاريع. من بين هذه، على سبيل المثال لا الحصر، نذكر الحاجة إلى الاستقلال، الرقابة الداخلية، المخاطرة، إلى جانب قيم الصدق والشعور بالواجب، والمسؤولية والأخلاق. يضيف بعضهم إلى هذه الخيال، الثقة بالنفس، الحماس، الذوق بالقيادة وحل المشكلات.

المدرسة الكلاسيكية، تهتم هذه المدرسة بشكل خاص بإنشاء تنظيم جديد، الابتكار وتحديد الفرص. وتشير إلى أن الوظيفة الأساسية لرجل الأعمال هي الابتكار وإدخال مجموعات جديدة من وسائل الإنتاج.

مدرسة الإدارة، تقول ان المقاول هو منظم عمليات تخلق الثروة الاقتصادية، فهم أشخاص يقومون بتنظيم وإدارة وتحمل المخاطر. يقول (BRUYAT, 1994)، أن صاحب المشروع هو شخص يرى الفرص ويخلق تنظيم لاستغلالها.

مدرسة القيادة، تعرف المقاول على أنه قائد يعرف كيفية تحريك الفرق ويقود الرجال نحو تحقيق الأهداف والغايات. لديه القدرة على تكييف أسلوبه مع احتياجات الناس. المقاول يلعب دورا في الدافع والتوجيه وسلوك موظفيه.

من خلال ما سبق، يمكننا القول ان المقاول يعتبر جوهر أو روح المقاولة. فهو يبتكر وفقًا للفرص التي تنشأ، وينظم الموارد اللازمة للإنتاج والتسويق، مع البحث عن اهتمامها. المقاول هو الشخص الذي يدير المؤسسة التي أنشأها، والتي تتمتع بصفات خاصة وتنفذ أساليب

جديدة. إذاً، رجل الأعمال هو الشخص الذي يجمع بين الموارد والعمل والمواد الخام والأصول الأخرى لمنحهم قيمة أكبر من ذي قبل، من خلال ما يقدمه من تغييرات وابتكارات وطلب جديد.

2. التطور التاريخي لمفهوم المقاول

لا يمكننا أن ندرك مفهوم المقاول من خلال توليفة بسيطة من التعاريف التي وضعها العديد من الباحثين التابعين لمختلف مدارس الفكر الاقتصادية، حيث شرح كل مؤلف وأديب مفهوم المقاول، وطريقة تعامله مع هذا المفهوم بطريقة مختلفة. لهذا السبب، من الضروري أن نوضح فيما يلي تطور نظرية المقاول في الفكر الاقتصادي، فلقد تطور مفهوم المقاول كثيرًا مع مرور الزمان واختلاف المكان.

هناك العديد من النظريات التي تتعلق بالمقاول، كل واحدة تقوم على جانب معين منه. سنحاول التطرق إلى أشهرها:

2.1. المقاول في الفكر الكلاسيكي:

لم يتحدث الاقتصاديون الكلاسيكيون عن المؤسسة أو المقاول على نحو مباشر وصريح كما تناوله الاقتصاديين المتأخرين، بحيث كانت دراساتهم تدور حول الاقتصاد الكلي. فقد سعو إلى شرح الحركة الكلية للاقتصاد، وكيف يتم إنتاج الثروة وكيفية حركتها.

جدول 5: مفهوم المقاول في الفكر الكلاسيكي

المفكر	نظرته إلى مفهوم المقاول
(Richard Cantillon, 1726)	كان Cantillon السّباق في إدماج المقاول إلى التفكير الاقتصادي، فبالنسبة له، توجد مؤسسة يديرها مُنشئها والذي لا يمكنه التنبؤ بالمبيعات ولا الأسعار، ليس أكثر من الأخطار المناخية وعواقبها على سلوك المستهلك، قبل وقت طويل من Say وSchumpeter. حسب Cantillon المؤسسة تدار من قبل المقاول، وهي تتميز بعدم اليقين بصفة أساسية وغير قابلة للرفض، وبالتالي عرّف المقاول من خلال مواجهته للمخاطر، بمعنى أنه لا يوجد ضمان على ما سيتحصل عليه وفقاً لقراره للقيام بالمقاولة.

(Adam Smith, 1776)	بعد مرور خمسين عامًا على أعمال Cantillon، وصل A. Smith مع كتابه "البحث في الطبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776، حيث أشار إلى عدم وجود مفهوم الشركة. بالنسبة له، لا يوجد سوى أفراد أنانيين، وليس هناك مؤسسة، بل هناك سوق واحد فقط يربط الأفراد الذين يقومون بالتبادل. وأضاف أن الرجل يستخدم رأس ماله فقط لغرض الحصول على الربح، ويبقى يستخدمه في الأنشطة التي ستمكنه منتجه من كسب أكبر قدر من المال. يبرر أنانية صاحب المشروع من خلال حقيقة أن هذا الأخير لا يسعى لخدمة المصلحة العامة، ولكنه يفكر فقط في منح نفسه قدرًا أكبر من الأمان، وتوجيه هذه الصناعة حتى يكون لمنتجه أكبر قيمة ممكنة.
(Jean-Baptiste Say, 1803)	يعتبر Say ثالث الآباء المؤسسين للنظرية الاقتصادية للمقاول. حيث يعرف هذا الأخير، بأنه الوسيط بين العالِم الذي ينتج المعرفة، والعامل الذي يطبقها على الصناعة، ويتلخص هدفه في زيادة الإنتاج وتحقيق أقصى قدر من الأرباح. إذاً المقاول هو المزارع، العامل أو التاجر الذي يتعهد بإنشاء أي منتج لحسابه، لفائدته ولمخاطره. وبالتالي، يجب على رجل الأعمال أن يوجه وينظم من ناحية، ويخاطر من ناحية أخرى، هما السمتان الأكثر تميزًا لنشاط المقاول. فرفاهية البلد تعتمد على عدد سكانها النشطين وديناميكية مقاوليها.

2.2. المقاول في المقاربة الإدارية:

- **المقاول: مهندس**

تميزت فترة النهضة الصناعية بتركيز المصانع وتقسيم العمل مما سمح بإنتاج كميات كبيرة من المنتجات، بهدف تحقيق اقتصاديات الحجم. كان المقاولون في ذلك الوقت مهندسين، وتم تكوين الغالبية العظمى منهم في المدارس التقنية الكبرى، ولم يتلقوا أي دورات في الإدارة، ولا في التجارة ولا حتى في المالية، كان لديهم فقط عدد قليل جدًا من الدورات التكوينية في المحاسبة. فالمقاولون في تلك الفترة كانوا

يتمتعون بخلفية فنية بحتة تستند أساسا على الرياضيات، لهذا اقترح Fayol إدخال دروس الإدارة في مناهج المدارس، من خلال المنظمة العلمية للعمل التي أسسها في نفس الفترة والقائمة على أساس تقسيم المهام وتخصص اليد العملة. فبالنسبة له، ممارسة الأعمال في المؤسسات ليست كافية لتشكيل القدرة الإدارية، ولهذا، فإن تكوين المقاول يلعب دورًا مهمًا للغاية نجاحه. (Scheid, 2005)

- **المقاول: شخص مسيطر**

بالنسبة لـ Fayol، السلطة هي حق القيادة وقوة الطاعة، وهي تمثل مفهوم الشخص الذي يدير منظمته، حيث يولي هذا الأخير أهمية قصوى على الأداء والشخصية الملحقة لإرضاء الموظفين.

تمثل فكرة السلطة كما وصفها Fayol عقلية تلك الحقبة، أي الطابع غير المتنازع عليه للسلطة، ووجود قوة مركزية للغاية لا تعزز المشاركة الكاملة للموظفين.

- **المقاول: مدير**

سمح التنظيم الصناعي الجديد بنقل وإعادة تكوين وظيفة المسؤولية والقيادة التي كانت مملوكة بعد ذلك من قبل فرد واحد، حيث تم استبدال النموذج القديم وأصبحت السلطة العليا للمؤسسات مقسمة بين عدة شركاء أو حتى بين عدد كبير من المساهمين. (Tounès, 2005)

ظهور التصنيع إضافة إلى تعقيد الأعمال يؤدي إلى ظهور مدراء والمهنيين الإداريين غير المالكين. هذا البعد الإداري يثير مشكلة تعريف المقاول الذي يجد فسه مع الفصل بين ممارسة قوة القرار في الشركة وملكية العقار. في هذا السياق، لا يمكننا أن نذهب دون ذكر نظرية المؤسسة الإدارية Berle and Means، من خلال كتابهما المنشور في عام 1932 المكرس للملكية الخاصة، حيث اعتبرا أن تطوير الشركة من خلال العمل يولد فصل الملكية والإدارة، وبالتالي تنتقل سلطة اتخاذ القرار من المساهمين الذين يمتلكون الشركة إلى المديرين المسؤولين عن إدارتها.

على نفس المسار، نجد نظرية الوكالة التي أسسها Jensen وMeckling سنة 1976، هذه النظرية تم تناولها كعقد تجاري. يتضح ذلك من خلال علاقة الوكالة بين صاحب رأس المال ومدير الشركة. يحدد قادة المؤسسات الاستراتيجيات، بينما يصادق عليها أصحابها. ويقومون بتنفيذها وتحديد موارد رأس المال والعمالة اللازمة لتحقيق الأهداف، كذلك اختيار هيكل وتنظيم النشاط.

2.3. المقاول كعامل مركزي للنشاط الاقتصادي:

- **المقاول حسب** Schumpeter

يرى Schumpeter أن المقاول هو الشخصية الرئيسية للنشاط الاقتصادي، تتمثل مهمته في الابتكار ووضع مجموعات جديدة من عوامل الإنتاج موضع التنفيذ. ووفقا له، فإن الأفراد القادرون على الابتكار فقط هم من يستحقون اسم "مقاول"، وهم يتمتعون بالخيال وإظهار المبادرة والاستعداد.

كذلك يرى أن المقاول، يلعب دورًا ديناميكيًا وثورياً في تطور الرأسمالية، من خلال دور الإصلاح أو لإحداث ثورة في عملية الإنتاج من خلال استغلال اختراع أو بشكل أعم، إمكانية تقنية غير مسبوقة، لأن المقاول يتكون من الطاقة والمجازفة بأمواله لإنتاج وبيع شيء آخر بشكل مختلف، مقارنة بما تفعله المؤسسات في المنافسة.

- **الخطر وعدم اليقين عند** Knight

يربط Knight المقاولة بالخطر، في الواقع، يقوم صاحب المشروع باتخاذ القرارات في سياق عدم اليقين الكبير الذي لا يمكن احتماله. هذا الأخير يعني أن المقاول لا يمكنه، بناءً على الخبرة السابقة، تحقيق احتمالات الأحداث المستقبلية، وبالتالي من المستحيل تطبيق الطرق الاحتمالية لتوجيه عملية صنع القرار. وفقًا لهذا الأخير، فإن المقاولون هم أفراد يتمتعون بأعلى مستوى من التنبؤ، مما يسمح لهم باتخاذ قرارات الإنتاج والثقة في أحكامهم.

- **نظرية الكفاءة لـ** Leibenstein

وفقًا لـ Leibenstein، ليس من الضروري أن تكون شركتين متطابقتين تستخدمان نفس عوامل الإنتاج أن تحققان النتائج نفسها، وهو نفس ما نادى به Schumpeter، الذي يسعى إلى فصل الروتين عن الابتكار.

نظرية الكفاءة (X) تهتم بدرجة عدم الكفاءة في استخدام الموارد داخل الشركة، يمثل مدى فشل الشركة في تحقيق إمكاناتها الإنتاجية، إما بسبب سوء استخدام الموارد أو بسبب إهدارها. حيث يرى Leibenstein أن وظيفة ريادة الأعمال هي استجابة إبداعية لعدم الكفاءة، وأن المقاول هو محرك النمو.

- **يقظة المقاول عند** Kirzner

بالنسبة لـ Kirzner، يجب على صاحب المشروع أن يكون متيقظًا لاكتشاف واستغلال الفرص التي قد تنشأ، يمكن تعريف هذا اليقظة المقاولاتية كنوع من القدرة الخاصة بالمقاولين للحصول على المعلومات بشكل تلقائي، بحيث تتجلى هذه القدرة، في القدرة على إدراك الفرص التي توفرها السوق.

يقدم المقاول نفسه على أنه الوكيل الاقتصادي الذي يستغل المعلومات. بهذه النوعية، يعرف هذا الأخير كيفية الجمع بين عوامل الإنتاج وكيفية إيجاد الأشخاص الذين لديهم المعلومات التي يحتاجونها لحصول على مصادر الربح. (Tounes, 2003)

2.4. المقاول في الفكر المعاصر:

يواجه الكتاب المعاصرون صعوبة كبيرة في تحديد رجل الأعمال بدقة كعامل اقتصادي. يدرسون سلوك وخصائص رجل الأعمال لدراسة مساهمته الخاصة في أداء الاقتصاد.

- **المقاول عند** Drucker

على غرار Schumpeter، يرى Drucker أن المقاول هو المبدع، فالأفراد القادرون على الابتكار فقط هم من يستحقون اسم "مقاول"، وهم يتمتعون بالخيال وإظهار المبادرة والاستعداد. ووفقا له، فإن مبادئ الإدارة التي تمارسها المؤسسات حتى عام 1970 كالتنظيم العلمي للعمل اليدوي، اللامركزية، التخطيط طويل الأجل وما إلى ذلك، أصبحت غير كافية لأن العديد من المنظمات وجدت أن التخصص له حدود وظهرت احتياجات جديدة مثل احتياجات الابتكار، التغيير الاجتماعي والحاجة إلى تنظيم العمل بكفاءة ...فأصبح المقاول هو الشخصية الرئيسية للنشاط الاقتصادي. تتمثل مهمته في الابتكار ووضع مجموعات جديدة من عوامل الإنتاج موضع التنفيذ، إضافة بما يتعلق بأسلوب الإدارة، فهي بحد ذاتها ابتكار.

- **المقاول: قائد**

رجل الأعمال هو رائد، القوة الدافعة وراء الديناميكية الاقتصادية. لديه رؤية لمستقبل سليم يعتمد على العناصر العقلانية والخبرة والحدس، شخصيته موجهة نحو القدرة على مواجهة التحديات، وإدارة التناقضات وكذلك لتحمل المخاطر.

- **المقول ونظرية السلوك**

لا يرتبط نجاح المقاول فقط بصفاته الشخصية، لكنه يشمل الأسرة التي أنجبت ذلك والمجتمع الذي تستمد منه ثقافته. المبادرة الفردية ليست شيئًا بدون سياق اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي مواتٍ.

WEBER، هو أول مؤلف يمكننا من ربط نظرية السلوك بمجال المقاولة، إضافة إلى McClelland، الذي يعتبر أول من اهتم بالروابط بين تصرفات الأفراد (المقاولين) وبيئتهم (القيم، المعتقدات والدوافع). أساس تحليله هو أن التنمية الاقتصادية يمكن تفسيرها بروح المبادرة، والتي وجد مصدرها في الحاجة إلى الوفاء.

3. خصائص المقاول وتصنيفاته

حاول العديد من الباحثين تحديد الخصائص التي تميز المقاولين عن باقي الأفراد الآخرين، لقد سعوا جاهدين لتحديد خصائص المقاول النموذجي بشكل شامل ومحاولة إعطائه تصنيفات وفقاً للخصائص النفسية، الاجتماعية والإدارية التي تميزه عن غيره.

3.1. خصائص المقاول

يتميز المقاول عن بقية الناس ببعض الخصائص، سنحاول فيما يلي تقديم البعض منها في الجدول التالي، اعتمادا على توليفة من أعمال بعض المؤلفين.

جدول 6: خصائص المقاول

الخاصية	المؤلف	الفكرة
الابتكار	(1935) Schumpeter	حسب هذا المؤلف، فقط الأفراد القادرين على الابتكار هم من يستحقون اسم "مقاول"، كونهم وهبوا الخيال، الإرادة وروح المبادرة. ويستفيد المقاول من معرفة العلماء (الاختراعات) لإنشاء منتجات مفيدة (عن طريق الابتكار).

الحاجة إلى الإنجاز	(1961,1965) McClelland	استند هذا الأخير إلى معيار الحاجة إلى الإنجاز، والذي من بين العناصر التي لا يمكن فصلها عن خصائص رجل الأعمال. يفضل صاحب المشروع أن يكون مديراً على نفسه وتحقيق أهدافه الخاصة بدلاً من الخضوع لأوامر الغير (كونه موظف بسيط). بالتالي "أن تكون رئيسك الخاص".
المبادرة	العديد من المؤلفين، على غرار: (Boutillier, Uzunidis, 1995)	حسب هؤلاء، رجل الأعمال هو الفاعل في عملية المقاولة، حيث تمّ التركيز في أبحاثهم في مجال المقاولة على الخصائص النفسية لصاحب المشروع باعتباره المبادر والممثل لهذه العملية، ولديه نية وإرادة للدخول في مجال الأعمال، اضافة إلى نموذج Shapero (1975).
المخاطرة	العديد من المؤلفين، على غرار: McClelland, Collins,) (Moore	أظهرت العديد من الدراسات أن بدء عمل تجاري أو تسويق ابتكار يمثل مخاطرة أكبر في معظم الأحيان، فلا يكون المقاول الشاب على دراية بتكاليفه وإمكانات السوق. يتفق العديد من الخبراء على أن المخاطرة هي سمة تميز رواد الأعمال عن الأفراد الآخرين، فالمقاول يواجه أنواعًا مختلفة من المخاطر كالمخاطر المالية، المهنية العائلية. لذلك يعتبر المقاول مُجازفاً.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على (BERBER, 2014)

3.2. تصنيفات المقاول

استنادا إلى الخصائص النفسية والاجتماعية والإدارية للمقاول التي سبق وتطرقنا إليها، أعطى الباحثون بعض التصنيفات المعينة. سنحاول أهم التصنيفات من خلال الجدول التالي:

جدول 7: تصنيفات المقاول

الباحث	التصنيف
J. Schumpeter	يقدم هذا الأخير تصنيفين إثنين للمقاول، يتمثل التصنيف الأول في المقاول المبتكر والثاني في المقاول المقلد.
Lorrain et Dussault (1988)	التصنيف الثاني يعتمد على مستوى التعليم، بالنسبة لهؤلاء الباحثان، يتميز المقاول الحرفي بالكفاءة الفنية وانخفاض مستوى التكوين، ويتميز كذلك بوجود إرادة قوية في الاستقلال والحكم الذاتي، إضافة إلى اتسامه بصلة قوية مع بيئته الأسرية. بينما المقاول الذي ينتهز الفرص يتمتع بتكوين أفضل من سابقه، ويتميز بمستوى عالي من الخبرة في مجال الإدارة.
P.A. Julien (1994)	يميز بين أربع أنواع رئيسية من المقاولين وهم: الصنف الأول: المقاول، الذي يجمع بين صفات المبتكر، المخاطر والمنظم. الصنف الثاني: المبتكر، الذي يهدف إلى تجديد المنتجات والخدمات التي لا تتميز بدرجة كبيرة من الخطر. ثالثاً: المقاول التقني، مسير يبحث عن أداء متوسط ومستقر. وأخيراً، التصنيف الرابع: المدير والمهني، موجه من قبل قلقه حول أداء المنظمة.
Marchesnay (1996)	حدد هذا الأخير نوعين من المقاولين، النوع الأول، يتمثل في المقاول PIC: هذا النوع يفضل الديمومة (la Pérennité)، ثم الاستقلالية (l' Independence)، وأخيرا النمو (la Croissance). أما النوع الثاني، يتمثل في المقاول CAP: هذا النوع يفضل كأهداف له في المقام الأول، النمو (la Croissance)، ثم يليها الحكم الذاتي (l'Autonomie)، وأخيرا الديمومة. في كلتا الحالتين تعتبر المردودية هدف ضروري، لكن يُنظر إليها كمعوق تهدف المؤسسة للتغلب عليه أكثر من تعظيمه.
H.H. Stevenson (1998)م'	يركز تصنيفه على نوعين من المقاولين: النوع الأول: المنظم، يتميز بقوة الثقة في النفس، والاستماع إلى محيطه. يمتلك حس الإدارة المقاولاتية بفضل ذكائه وتجربته، فهو مبدع ومبتكر، إضافة إلى كونه يتقبل المخاطرة بقدر ما يحاول تحقيق أقصى قدر من خلق القيمة بأقل الموارد الممكنة.

	النوع الثاني: المسير، الذي يتميز بالتحكم والاستخدام الفعال للموارد المتاحة (التسيير الإداري)، يستغرق وقتًا أكثر لاتخاذ قرار وتخصيص المزيد من الموارد. انه يفوض السلطة والمسؤوليات.
E.M. Hernandez (1999)	بينما يميز هذا الأخير، بين أربع فئات لمنشئي المؤسسات على أساس النمو الذاتي: المدير: يتصرف مثل مدير تنفيذي للشركة. مثقف، يخلق شركته مع إرادة السلطة. يستطيع أن يصبح مقاول. المقاول: يبحث عن النمو، لكنه يهدف إلى تحقيق نمو أكثر تحكمًا من الناحية المالية، فهو أقل تعليماً، بينما يفوض المهام أقل من المدير. الحرفيين أصحاب المؤسسات الجد صغيرة (TPE): لديهم أقل من عشرة موظفين، يتقنون التجارة ويبحثون عن الاستقلالية. يمكن أن يتطور حرفي TPE إلى فئة المقاول. المستبعد: عاطل عن العمل ويريد إنشاء وظيفته الخاصة عن طريق إنشاء شركته. هذا الأخير لديه هيكل غير رسمي. يمكن للمستبعدين من منتصف العمال الانضمام إلى الحرفيين وأصحاب المشاريع الصغيرة TPE، بينما من كانت لديه وظيفة كإطار يمكن أن يصبح مديرًا. بالنسبة للذين يعتبرون إنشاء الأعمال التجارية ثقة حقيقية، سينضمون إلى فئة المقاولين.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على (BERBER, 2014, pp. 21-24)

المبحث الثاني: الأسس النظرية لتوطن المؤسسات

تمهيد

التوطن هو مفهوم واسع يختلف من مجال لآخر، وحتى يتسنى استيعابه يجب الإشارة إليه مع الأخذ بعين الاعتبار كل من الجانب لاقتصادي، الجغرافي، علم الاجتماع، التخطيط الحضري، حتى السياسة والعلوم الإدارية. في الواقع، معظم الأبحاث الحالية التي تعالج العلاقات المكانية للشركات والتي تعود أساساً للقرن التاسع عشر، تقوم بالالتفاف ذهابا وإيابا حول مختلف الفروع العلمية والمقاربات التاريخية لهذا المجال من أجل تحديد الأسس النظرية للتوطن.

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث، تسليط الضوء على مساهمات مختلف التخصصات التي تضع المراحل الرئيسية لفهم وتحليل منطق توطن المؤسسات في إقليم محدد.

المطلب الأول: المفهوم والأسس النظرية للتوطن

1. مفهوم التوطن

في محاولتنا لتحديد مفهوم التوطن ونظرا لتشعب هذا الموضوع في مختلف الفروع العلمية، سنكتفي بتناول الموضوع على النحو الذي حددته الأدبيات الاقتصادية.

بالنسبة لـ (Dupuy & Gilly, 1995)، التوطن الإقليمي هو نتيجة لعملية ديناميكية ينشأ عن التوتر التنظيمي بين ثلاثة أصناف تنظيمية هي المجموعة، الإقليم، الصناعة، والتي تكون أهدافها الظاهرة و/أو الضمنية مختلفة سلفًا. من خلال هذا التعريف نجد أن هناك إجماع بين الأدبيين حول علاقة التوطن بالإقليم دون التطرق حول تعريفهم للإقليم.

في نفس السّياق، اعتبر (FRAYSSIGNES, 2005) التوطن كمجموعة من الروابط المتبادلة التي توحد النشاط الاقتصادي مع إقليم.

بينما يعتبر (ZIMMERMANN, et al., 1999) ، التوطن نتيجة عن اجتماع بين كل من جانب القرب التنظيمي، البعد الصناعي داخل وبين المؤسسات، القرب الجغرافي، والتي يقوم عليها البعد الإقليمي. حسب هذا التعريف التوطن هو تفاعل نشط وقابل للتطور بين كل من المؤسسة والإقليم.

من جهة أخرى، نجد (Méchin-Delabarre, 2004) يعتبر توطن مؤسسة ما يشبه استدامة الميزة التنافسية الإقليمية.

من خلال هذه التعاريف التي سبقت يمكننا تلخيص مفهوم التوطن على أنه عملية ونتيجة للتفاعلات بين المؤسسة والإقليم، مبنية على خلق جماعي للموارد، مما يسمح باستقرار طويل المدة للمؤسسة.

2. الأسس النظرية للتوطن

2.1. الأساس الأول: المسافات

توطن المؤسسة كما سبق تعريفه هو عملية معقدة وطويلة، تتطلب الأخذ بعين الاعتبار قرار اختيار الموقع كجزء لا يتجزأ من هذه العملية.

التطور التاريخي لنماذج الموقع:

عموما عند ذكر الموقع يتم ربطه مع VON THÜNEN باعتباره من المبادرين في شرح نظرية الموقع، من خلال إدراج المسافة في تحليله، بحيث يستند نموذجه على فرضيتين رئيسيتين، هما تماثل الفضاء وموقع السوق كنقطة مركزية. يتم تحديد تكلفة الأرض، وإيجار المالك، من خلال التكلفة التي يمكن أن يتحملها المنتج، وتتناسب تكلفة نقل المنتجات (الإنتاج الزراعي) مع المسافة بين منطقة الإنتاج والسوق. نفس المنطق يستخدمه WEBER في مقاربته، لكنه يركز على تكلفة نقل المدخلات والمخرجات في بيئة صناعية. الموقع هو نقطة التوازن التي تقلل من تكاليف التموين بين نقطتي استخراج المواد الخام والسوق.

مع تقدم الوقت أصبحت هذه النماذج أكثر واقعية، خاصة بعد إدخال بعض التعديلات على النماذج الأساسية، لقد تمّ التخلي عن فرضية نقطة السوق الواحدة، غير أن CHRISTALLER وLÖSCH احتفظا بفكرة توزيع السكان في الفضاء، إضافة إلى وجود نقاط توزيع البضاعة بشكل متساوٍ. على عكس WEBER الذي حاول تقليل تكاليف الإنتاج، سعى LÖSCH إلى تعظيم الأرباح من خلال الاتصال بأكبر عدد ممكن من المستهلكين الذين ينجذبون بدورهم إلى المنتجات ذات تكاليف نقل منخفضة. (Mérenne-Schoumaker, 2002)

من جهته اقترح REILLY وضع نماذج لمناطق تجميع المؤسسات، عن طريق تحديد نقاط نفاذ المنتج المتعددة، التي تأخذ بعين الاعتبار كمواقع لنقاط التوزيع الأخرى وتموقع السكان.

في نفس الفترة، اقترح HOTELLING نموذجا يتجاوز مجرد الإشارة إلى تساوي المسافة، بل قدّم فكرة العلاقة التنافسية بين المؤسسات، حيث يتم الحصول على نقطة التوازن عندما يقترب المنافسان من بعضهما البعض ويوضعان في مركز الحيز، وبالتالي يقسمان منطقة التجميع إلى قسمين متساويين. وأثبت أيضا أن التموقع هو رد فعل لاستراتيجية منافسة.(Baray, 2002)

هذه الأعمال الرائدة تقدم العديد من الاهتمامات، على الرغم من أن الفرضيات الأساسية تمّ نقدها بشكل كبير، إلا أنها مازالت تحتفظ بقوة تفسيرية كبيرة.

مستجدّات نظرية الموقع:

مع مرور الوقت أصبح العديد من الاقتصاديين يشكّون في أهمية النقل في النماذج التاريخية، مشيرين إلى ذلك بأن تكلفة النقل تقلصت بشكل كبير، وهم يدعون لإعادة النظر في المدخلات التي تؤخذ بعين الاعتبار في نماذج التوطين. لكن مع ذلك، مازالت مقاربة المسافات تحتفظ بقوة تفسيرية كبيرة. (GLAESER & KOHLHASE, 2004) على سبيل المثال، فيما يتعلق بعلوم التسيير، تظل مفاهيم المسافة والنقل أساسية، إضافة إلى ما أثبته (POLÈSE & SHEARMUR, 2007) في أن مسافات بين الأطراف والمركز تواصل شرح السّمات الرئيسية للتوزيع الحالي للتوظيف في كندا.

كذلك، بخصوص عملية التموين، تحتفظ المسافة بمكانتها كونها عنصراً رئيسياً في قرار تحديد الزبون والمورد. لهذا نشهد تطور ما يسمى بالحضائر الصناعية للموردين (PIF)[2].(ADAM-LEDUNOIS & RENAULT, 2008)

لم يعد التعبير عن المسافة في الاقتصاد بالمصطلح القديم فحسب، على أساس أنها تكلفة نقل، بل أصبحت أكثر موضوعية ويعبر عنها كتكلفة اختيار. فخدمات التوصيل المقدمة للمستهلكين لا تستند على فكرة تقليل المسافة بين الزبون ونقطة البيع فقط، وإنما لربح الوقت أيضا، هذه الخدمة تستهدف المستهلكين الذين لا يملكون الوقت بالخصوص المرأة العاملة، وبالتالي بالنسبة لهم الوقت تكلفة اختيار عالية. مفهوم المسافة هنا يجد تطبيق استثنائي في إطار مقاربة تسويق التوزيع. (POLÈSE & SHEARMUR, 2005)

2.2. الأساس الثاني: العلاقات المحلية بين العملاء

تضم بعض الأقاليم الأقطاب التنافسية، المناطق الصناعية، العناقيد، وتجمعات المؤسسات، هذه التجمعات تتكون بصفة تطوعية واستغلالية. لقد سعى الاقتصاديون إلى شرحها من خلال الاقتصاد الجغرافي الجديد والعوامل الخارجية ذات الطبيعة المتعددة.

مساهمات الاقتصاد الجغرافي الجديد (NEG)

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، هَدَفَ الاقتصاد الجغرافي الجديد (NEG) إلى شرح أسباب تجمع المؤسسات في إقليم معين. هذه الظاهرة منتشرة في مختلف البلدان، يبدو أن المؤسسات تجد اهتمامًا خاصًا بالتموقع بجوار بعضها البعض. الاتجاه الذي تتبعه المؤسسات هو التكتل بالقرب من المدن الكبرى التي لم تعد مواقع غنية طبيعيا، فالموارد الطبيعية لم تعد تفسر هذه الظاهرة.

2

في هذا الصدد، أشار HOTELLING إلى حركة التجميع، لكن لا يمكن تفسير ظاهرة التكتل فقط برغبة المؤسسات في تحسين قربها من الزبائن، خصوصاً عند الإشارة إلى العولمة وذكر التبادلات وحركات التنقل، فإن منطق التجميع يبدو متناقضا.

انخفضت تكاليف النقل بشكل كبير مقارنة بالماضي، حيث يشير كل من (GLAESER & KOHLHASE, 2004) إلى أن تكلفة النقل تدنت إلى الثُمُن ما بين سنة 1980 والوقت الحاضر، مهما كان مصدر المنتجات، يمكن أن تصل إلى أي سوق بتكلفة معقولة.

إلا أن الاقتصاد الجغرافي الجديد يبين بشكل متناقض أن انخفاض تكاليف يؤثر بشكل إيجابي في انتشار ظاهرة تكتل المؤسسات. فالانخفاض المتواصل في تكاليف النقل لا يعني أن التجارة أصبحت حرة تمامًا ومجانية. فهناك أربعة أنواع رئيسية من العوائق: الحواجز الجمركية، تكاليف المعاملات، تكاليف النقل وقيمة الوقت الذي ينقضي في المبادلات. لكن هذه العوائق تتضاءل والتكتلات تتطور.

لقد بيّن أنصار الاقتصاد الجغرافي الجديد من خلال نماذجهم المبنية على الأعمال التجريبية أن انخفاض التكاليف يتأثر بزيادة العائدات المتعلقة بتركيز الإنتاج في منطقة أكثر من تناقص العائدات المرتبطة بحواجز المبادلات التجارية، كما يعني التكتل أيضا أن هناك تنوع في الموردين وفرص كبيرة لإنتاج سلع مختلفة تلبي الطلب. (CROZET & LAFOURCADE, 2009)

تميل آليات تحسين التكاليف الصناعية إلى إنشاء تكتلات داخل أهم الأسواق، وهذا يعني قريبًا من مناطق التركيز العالي للسكان والمؤسسات. إن الاقتصاد الجغرافي الجديد كما أكد العديد من الباحثين يعيد تعريف حالة التوازن في حالة المنافسة غير الكاملة، يضع الفضاء داخل الاقتصاد الحضري. ويقدم أيضا بعض التفاسير لظواهر العائدات المتزايدة من خلال النظر في طبيعة الترابط بين المؤسسات.

العوامل الخارجية

يستخدم الاقتصاد الجغرافي الجديد مفهوم العوامل الخارجية لشرح المكاسب الإنتاجية المتراكمة أو غير المتراكمة، الملاحَظَة على المؤسسات المتواجدة بالتكتلات أو المناطق الحضرية الكبرى.

تقدم الأدبيات الاقتصادية العديد من أشكال العوامل الخارجية، في المقام الأول نجد العوامل الخارجية المالية، هي غير قابلة للتجزئة، أي الاستثمارات الجماعية التي تقلل حصة الاستثمارات الفردية. ثانيا، العوامل الخارجية التكنولوجية، يشير مفهومها إلى آثار تراكم التكنولوجيا

والمعرفة في البيئات التي من شأنها تعزيز دورانها. وأخيرًا، العوامل الخارجية للتبني أو (الشبكة)، هذه الأخيرة تظهر بمجرد إرضاء وكيل عضويته في شبكة اقتصادية يرتبط بشكل إيجابي مع عدد المتبنين من هذه الشبكة. (FELDMAN, 1999)

هذه العوامل الخارجية المرتبطة باقتصادات التكتل تسمح بظهور فكرة التوطن الإقليمي، كما أنها تساعد على فهم التوطن كخطوة استراتيجية والتي يمكن أن تحقق أهدافًا متعددة. تتألف هذه الاستراتيجية من ميزة تنافسية، من خلال الحصول على عوائد متزايدة، وأيضا رغبة في الابتكار، من خلال الاستفادة من الفائض التكنولوجي.

اقتصادات التكتل

تعتبر اقتصادات التكتل نتيجة للعوامل الخارجية التي تظهر بسبب زيادة كثافة المؤسسات في إقليم معين، قد يكون التكتل ناشئ عن الاقتصادات الصناعية أو الاقتصادات الحضرية حسب التنوع القطاعي.

يظهر التكتل عندما يتم تجميع المؤسسات معًا ضمن نفس التجمع الصناعي المتخصص، هذا التخصص يتعلق بقطاع كامل ويتعلق كذلك بالمدخلات اللازمة لإنتاج السلع الوسيطة والمنتجات النهائية. يستند التكتل على مجموعة من الظواهر، كظهور البنى التحتية المشتركة لمؤسسات القطاع الواحد والتي تكون غير قابلة للتجزئة تؤدي بوجه الخصوص إلى العوامل الخارجية المالية. تطوير يد عاملة متخصصة يسهل التنمية المحلية للمؤسسة، كما أنها تساعد على تغذية العوامل الخارجية التكنولوجية من خلال نقل المعرفة أثناء التنقل بين مختلف المؤسسات.

على المستوى الإقليمي، المناطق التي تتميز بوجود اقتصادات التكتل تشكل عناقيد على غرار سيليكون فالي"Silicon Valley" والمناطق الصناعية. تظهر الدراسات التجريبية أن حجم التكتلات ينمو كلما ازدادت أهمية وجودة العوامل الخارجية، كما تبين أن حجم هذه التكتلات يختلف باختلاف قطاع النشاط. (POLÈSE & SHEARMUR, 2005)

يتميز الاقتصاد الحضري بطبيعة الفضاء الذي يولدها، فهي لا تعد تجمع لمؤسسات من نفس القطاع كما هو الحال في اقتصاد التكتل، بل بالمدن الكبيرة أو المساحات الحضرية. تعتمد هذه الاقتصادات على مجموعة واسعة من أنشطة المؤسسات والخدمات العامة.

استراتيجيا، تحديد توطن المؤسسة يرجع الى رغبتها في الاختيار بين التكتل أو الاقتصاد الحضري، أي إذا كان عليها أن تختار بيئة متخصصة أو نسيجًا متنوعًا. فكل من التكتل أو الاقتصاد الحضري يدعمان مختلف العوامل خارجية، فعلى سبيل المثال، العوامل الخارجية التكنولوجية يمكن أن تتطور في المدن الكبرى والمناطق الحضرية إلى المعرفة المتنوعة، بينما في التكتلات يمكنها التطور إلى المعرفة المتخصصة.

تركز عدد كبير من الأدبيات على ظاهرة الابتكار داخل العناقيد(AUDRETSCH & FELDMAN, 1996) . لكن كما أشار (GASCHET & LACOUR, 2007)، غالباً ما تأتي ظواهر الابتكار في الوقت نفسه من منطق تكتل العناقيد والاقتصاد الحضري المرتبطين بتطوير الوظائف الحضرية بالقرب من المدن الكبرى. يقترح هؤلاء المؤلفون مصطلح "Clusty" من خلال توحيد مصطلحا العناقيد "Cluster" والمدينة "City". فهم يحاولون توحيد مقاربات الاقتصاد الحضري، وهو ما يفسر تحركات التمركز وجاذبية المدن، الخاصة بجغرافيا الابتكار أو الاقتصاد الصناعي، التي تركز اهتمامها على ظواهر بروز أنشطة جديدة داخل كل من الأنظمة الإنتاجية المحلية (SPL)، العناقيد والمقاطعات. (TRIPPL & TÖDTLING, 2007)

مساهمات الاقتصاد الصناعي

إن الاقتصاد الصناعي يهتم بكيفية تأثير الإقليم على ظهور المؤسسات ومساراتها، فلم تعد المؤسسة تمتلك معرفة محصورة بها ولكن تستمد مواردها من المعرفة المشتركة. أصبح الهيكل التنظيمي للمؤسسات يتعدى الحدود التقليدية، لتمتد إلى روابط رسمية أو غير رسمية مع الجهات الفاعلة الأخرى.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القابلة للتكيف والاستجابة، تلعب دورا جديدا في إنتاج الابتكار، كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) على سبيل المثال. تستخدم نظرية الشبكات على نطاق واسع لشرح هذه الظاهرة.(ROPER, 2001)

في الوقت نفسه، تنهار مناطق صناعية تقليدية مع ظهور مناطق اقتصادية جديدة، على حد تعبير (AYDALOT, 1984) هناك انعكاس مكاني، أي دور جديد تلعبه المناطق من حيث التنمية الاقتصادية والابتكار.

المساهمات المؤسساتية

المصطلح المؤسساتي يستخدم في الكثير من النظريات التي تتناول المؤسسة كالتوطن والعلاقة بين المؤسسة وإقليمها. بينما النهج المؤسساتي يوضح دور المؤسسات المحلية في ظهور أشكال جديدة للتنسيق تكون قادرة بشكل أكبر على تفسير هذه الظواهر.

بداية هذه المناهج والمقاربات قديمة، بحيث تشكل دراسة المقاطعات الإيطالية أول قاعدة تجريبية تسلط الضوء على دور تكتل المؤسسات وروح المجتمع. تساعد كل من الاستخدامات، تقاسم نظام القيم المشتركة، العلاقات التعاونية بين المؤسسات المتنافسة على تفسير التوطن من خلال الموارد الجماعية وفوارق النمو التي يمكن أن تنتج، بغض النظر عن العائدات المتزايدة.(BECATTINI, 1992)

ومع ذلك، فإن اكتشاف لعبة مؤسسية محلية لا يسمح بفهم كيفية عملها على ربحية المؤسسات، ولا شروط ظهورها. في حين تساعد ظواهر التمكين المؤسساتي في تفسير هذه النقطة الأخيرة، لكنها تفشل في إظهار سبب بقاء هذه المؤسسات محلية ولا تنتشر على نطاق واسع.(BOUBA-OLGA & GROSSETTI, 2008)

2.3. الأساس الثالث: دور الإقليم

يتعدد مفهوم الإقليم في الأدبيات، كما هو موضح من خلال ما قدمه المؤلفون من تفسيرات من وجهة نظر متعددة. لهذا فإن تحديد الأشكال الإقليمية غير ثابت، سنحاول عرض الأشكال الإقليمية المختلفة من خلال تحديد الآليات المشتركة والاختلافات التي تكمن وراءها.

الأنظمة الإنتاجية المحلية (SPL)

يلقى مفهوم الأنظمة الإنتاجية المحلية (SPL) تعاريف متعددة وفي بعض الأحيان متباينة. حسب (COURLET, 2000) الأنظمة الإنتاجية المحلية هي تشكل مجموعات من المؤسسات التي لديها علاقات تبادل بأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة. هذه التبادلات يمكن أن تتعلق بالسلع والخدمات والمعرفة. من هذا المنظور، فإن المناطق الصناعية والبيئات الابتكارية هي نماذج مدمجة في هذه الأنظمة الإنتاجية.

أما من منظور أكثر تقييدا، يرى أن المؤسسات المتجمعة في الأنظمة الإنتاجية المحلية هي بشكل أساسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتم تجميعها حول نفس القطاع الصناعي. في هذه المقاربة لا تزال درجة الابتكار متواضعة. (Mérenne-Schoumaker, 2002)

المناطق الصناعية

تنشأ المناطق الصناعية بمرور الوقت، وهي تشمل بشكل أساسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم تنظيمها وفقًا لمنطق تقاسم العمل الذي ترتكز عليه العلاقات التنافسية والتعاونية. تعتبر هذه المناطق الصناعية أكثر استقرارًا من العناقيد، فهي علامة لتاريخ المنطقة وتأسيسها هو ثمرة لتاريخ صناعي مشترك. (SUIRE, 2003)

هذه المقاطعات لديها نظام تنظيم خاص بها، وذلك بفضل القواعد المحلية للعبة وفي غياب سلطة رسمية. (JOHANNISSON, 2003)

الوسط المبتكر

تم تعريف الوسط من طرف المجموعة الأوروبية للبحوث حول البيئات المبتكرة GREMI على أنه سياق بقدر ما يحافظ على آثار ماضي المجتمعات، وطريقتهم في الحياة، ونظم قيمهم وثقافتهم بشكل عام، من جهة. كما يعرف على أنه فاعل من حيث أنه يخطط تطوره ويختار المسارات، من جهة أخرى. يمكن لهذه المسارات أن تكون إعادة توجيه القدرات الابتكارية لإقليم معين، أو جاذبية تمارس على المؤسسات الخارجية، أو حتى مسار الابتكار من العلم. في جميع الحالات، يظهر الإقليم باعتباره الإطار الأساسي والحتمي للابتكار، ويعد التعلم بعدًا أساسيًا للوسط المبتكر.

تمتلك الشركة معرفتها الخاصة وقدراتها الابتكارية، لكن هذه الأخيرة تكشف بشكل أساسي من خلال العلاقات مع الجهات الفاعلة الأخرى في هذا الوسط بما في ذلك العملاء والموردين.

يظهر الوسط المبتكر كنظام مفتوح، هذه خاصية أساسية لشكله المثالي. بفضل استغلال الشبكات والتعاون الخارجي، يجب أن تكون البيئة قادرة على تجنب حالة الموت التي تهدد دائمًا الأنظمة.

من وجهة نظر مقارنة، تختلف البيئة عن المقاطعات والمناطق الصناعية لأنها ليست بالضرورة متخصصة ويمكن لممثليها الاستفادة من العوامل الخارجية، خاصة داخل المدن الكبرى. من جهة أخرى، فهي لا تتألف فقط من مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل تشمل أيضاً المؤسسات الكبيرة، مختبرات ومؤسسات عمومية.(Matteaccioli & Tabariés, 2006)

العناقيد

حسب ما أشار إليه كل من (VOM HOFE & CHEN, 2006)، أن العناقيد تستجيب إلى تعريفات وطرق تحديد متعددة. الأعمال التي تناولت العناقيد حددت معرفة معيارية لما يجب أن تكون عليه الهيئات، واقترحت نهجًا للسياسة الإقليمية من خلال وضع المؤشرات. من وجهة نظر مقارنة، العناقيد تختلف عن المقاطعات في وجود المؤسسات الكبيرة، وجود مراكز البحث والتكوين وعموما مستوى أعلى من الابتكار.

وفقا (PORTER M. , 1998)، يمكن للمؤسسات في العناقيد أن تكون متنافسة ومتكاملة، وترتبط بهيئات متخصصة في قطاع من النشاط. كما أشار (AUDRETSCH, 2001) إلى أن العناقيد تشمل خدمات البحث والتطوير على مستوى عالمي، ورأس المال المخاطر، وثقافة تنظيم المشاريع والتنظيم الحكومي المعتدل.

يوضح العمل على العناقيد الفوائد التي يمكن الحصول عليها من القرب الجغرافي القوي، وهذا يسمح بتداول المعرفة الضمنية، لا سيما من خلال التركيز المحلي للموارد البشرية المؤهلة بدرجة عالية ومن خلال الاتصالات وجهًا لوجه.

المطلب الثاني: الخيارات الاقليمية لتموقع المؤسسات

1. عوامل توطن الأنشطة الاقتصادية

يمكن تعريف عامل التوطين على أنه متغير يعمل عادة على القرارات والاستراتيجيات الخاصة بمستخدمي الإقليم كالسلطات العامة، الممولين وما إلى ذلك، حتى يتم ترسيخ نوع من النشاط الحضري، وبشكل عام، عامل التوطين هو عنصر يؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار عملية ترسيخ الأنشطة وخلال مختلف مراحل عملية صنع القرار: اختيار البدائل، مقارنة البدائل أو الاختيار النهائي إضافة إلى فهم الجوانب الكمية (مثلا: تكلفة المبنى) والجوانب النوعية (مثلا: جودة البيئة المباشرة).

إن اختيار موقع الأنشطة الاقتصادية هو نتيجة حل وسط وخيار بين عدد أكبر أو أقل من العوامل التي يختلف وزنها وتنوعها من حالة إلى أخرى، لأننا نختار ما هو الأفضل مما نريده ووفقاً لما هو متاح. (Mérenne-Schoumaker, 2002)

1.1. المحددات الاقتصادية لخيارات الموقع للمؤسسات الاقتصادية

تنقسم المحددات الاقتصادية لخيارات تموقع المؤسسات الصناعية إلى ثلاث مجموعات، أولاها تتعلق بمجموعة من المتغيرات التي تؤثر على تكاليف الإنتاج، بالطبع، تكلفة العمالة هنا مركزية، لكن العديد من العناصر الأخرى تدخل في تكوين تكاليف الإنتاج. يمكن أن تؤثر السياسات العامة (الضرائب والإعانات وغيرها)، وخاصة السياسات الإقليمية، على هذه التكاليف أما المحددات الأخرى فتتدخل بطريقة أكثر تعقيدًا.

المجموعة الثانية هي حجم الطلب الذي يمكن للمؤسسة الوصول إليه بناءً على موقعها. مستوى وهيكل تكاليف المعاملات أساسي تمامًا هنا، في اقتصاد متكامل تمامًا، تكون تكاليف المعاملة صفرًا ولا يؤثر موقع المؤسسة على الطلب الموجه إليها: المسافة، والحدود، وبشكل أعم الاقليم التي تعمل بها المؤسسة ليس لها أي تأثير على تداولها. في المقابل، إذا كانت تكاليف المعاملات مرتفعة للغاية، يجب على المؤسسة أن تختار تجزئة الطلب، لذلك، الطلب المحلي فقط يتدخل في اختيار الموقع. بطبيعة الحال، تقع الحقيقة بين هذين النقيضين، والاختيار بين عدة مواقع يراعي إمكانات السوق التي يوفرها كل منهما.

أما المحدد الثالث للتموقع يتمثل في كثافة المنافسة، في هذه الحالة تعتبر تكاليف المعاملات مهمة كذلك هنا، ففي حالة غيابها تواجه كل مؤسسة نفس المنافسة، ولا يتدخل عدد المنافسين ولا مكان تواجدهم في اختيارات الموقع. وعلى العكس، في ظل وجود تكاليف المعاملات، تحمي المسافة من المنافسة وتسعى كل شركة إلى تجنب المناطق التي يوجد فيها بالفعل العديد من المنافسين. وقد تم تحديد هذه النزعة لتجنب القرب من المنافسين منذ زمن بعيد بواسطة نظريات التوطين. ومع ذلك، يمكن للشركات أيضًا البحث عن المواقع التي توجد بها شركات أخرى، فبعض نتائج الدراسات التجريبية حول خيارات تموقع المؤسسات أثبتت أن المؤسسات تتكتل في مواقع معينة، أكثر من المتوقع عن حجم السوق وتكاليف الإنتاج. (FUJITA & THISSE, 2003)

يمكننا تمييز هذه المحددات حسب نوع الموقع. في التموقع بين المدن، تؤثر العوامل على قرارات توطين المؤسسات بشكل عام، عندما يتعلق الأمر باختيار مدينة فإنها تؤثر على جاذبية هذه المدينة. هذه العوامل هي مختلفة بالضرورة لترسيخ مصنع أو لإنشاء مكتب رئيسي أو فرعي.

أما فيما يتعلق بالتموقع داخل المناطق الحضرية، من الضروري أولاً التمييز بين العوامل كل من جانب العرض والطلب، فعوامل الطلب هي الأكثر أهمية والأكثر دراسا نظرًا لأن مستخدم الإقليم هو الذي يحدد اختيار موقعه وفقًا لمتطلباته وقيوده، أما عوامل العرض ترتبط بالفضاء نفسه وبظروف الموقع كخصائص البنية التحتية وقيودها، فلها تأثير كبير كونها تشترط تكييف الموقع.

إذا كانت العوامل الرئيسية لخيارات توطن المؤسسات تعتبر ذات طبيعة خارجية، خاصة تلك المتعلقة بالإقليم (إمكانية الدخول، اليد العاملة الممكنة، ... إلخ)، نجد بالمقابل أن هناك أيضًا عوامل داخلية خاصة ببعض المؤسسات أو الصناعات (أنواع الصناعة، الشكل والتنظيم، والتشتت الجغرافي، مكان إقامة الإطارات السامية، ... وما إلى ذلك). هذه الأخيرة يمكن أن يكون لها تأثير في التوطين الحضري. ومع ذلك، فإن العوامل الخارجية هي أيضا الأكثر دراسة من طرف المخططين والجهات الفاعلة الأخرى في المناطق الحضرية لأنهم يهتمون بشكل خاص بالمتغيرات التي يمكن أن تؤثر بتدخلها، وذلك من أجل توجيه استراتيجيات على أراضيهم وحتى قرارات توطن المؤسسات.

2.1. العوامل التنظيمية والإقليمية التي تؤثر على اختيار موقع الأنشطة الاقتصادية

وفقا لـ (Mérenne-Schoumaker B. , 1991) يتأثر موقع الأنشطة الاقتصادية بكل من خصائص المنشآت الاقتصادية وخصائص الأقاليم.

- **العوامل التي تميز المؤسسات**

يختلف اختيار الموقع وفقًا لخصائص محددة بالمؤسسات، لكن كل حالة تختلف عن الأخرى وليس من الممكن النظر في كل الحالات الممكنة. لقد حدّد (Mérenne-Schoumaker B. , 1991) خمس خصائص سيتم التطرق إليها فيما يلي.

جدول 8: عوامل التوطن الخاصة بالمؤسسات

العوامل	التسمية
قطاع النشاط الخاص بالمؤسسة ودورة حياة المنتوج	إن توطن مختلف أنواع الأنشطة راجع إلى معايير خاصة، لذا من الصعب وضع عموميات حول توطن القطاعات ما عدا بعض القطاعات الخاصة كالحديد والصلب، بينما قطاع صناعة السلع الاستهلاكية لا يختلف عن قطاع الخدمات والتجارة. عوامل التوطن تتأثر باحتياجات المؤسسة المتعلقة بدورة حياة المنتوج، لأن التكتلات الكبيرة في البلدان المتقدمة تشمل خصائص مواتية لإطلاق منتجات جديدة، بينما المناطق المحيطة وخاصة العالم الثالث، هي أكثر ملاءمة لتصنيع المنتجات الناضجة.
حجم المؤسسة	حجم المؤسسة له تأثير على المتطلبات من اليد العاملة والمساحة. في الواقع، كلما زاد حجم المؤسسة كلما انخفض عدد المواقع المناسبة لها للتوطن فيها. فمن ناحية، تعتبر الأراضي الكبيرة ذات المواقع الجيدة نادرة نسبياً، ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون عدد العمال المتاحين ووسائل الاتصال كافية في منطقة تأثير الموقع. إذا كان الموقع يتوفر على خدمات بشكل جيد وأصبحت وسائل النقل سريعة وغير مكلفة، فإن مساحة النفوذ تزداد.
وظيفة المؤسسة	هناك اختلافات بين توطن أنشطة القطاع الثالث (الخدمات، التجارة ...) والأنشطة الإنتاجية. فأنشطة القطاع الثالث تسعى إلى تحديد موقعها بالقرب من المراكز الحضرية الرئيسية وكثيراً ما تعارض التوسع المفرط، بالتالي هي في حاجة إلى بيئة حضرية جيدة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأنشطة الإنتاجية، لا سيما تلك التي تتطلب القليل من اليد العملة المؤهلة، تتنقل بسهولة أكبر وتختار في كثير من الأحيان البلدات الصغيرة أو المناطق الريفية، وبالتالي هي الأماكن التي تتوفر على يد عاملة ذات تكلفة منخفضة تعتب أكثر جاذبية لها.
طبيعة استخدام الموقع	المقصود هنا، نوع الموقف الذي يؤدي بالمؤسسة إلى قرار البحث عن موقع جديد. يمكن تصور ثلاث حالات: إنشاء مؤسسة، تمديد مشروع قائم أو نقل وحدة تعمل مسبقاً. هناك بعض الحالات الوسيطة، على سبيل المثال، قد يتعلق النقل بالمشروع بأكمله، فقط الإنتاج أو نشاط معين. في حالة تمديد المشروع، قد تسعى المؤسسات لتقليل المسافة بين المؤسسة القديمة والجديدة بهدف السماح للمواد الخام بالوصول وتدفق المنتجات والاتصالات بين الفروع. في حالة النقل، قد تفسر عوامل مختلفة الحد من المسافة مثل، موقع الزبائن، مكان إقامة اليد العاملة أو البيئة المعيشية.

مستوى التواجد الجغرافي للمؤسسات	نستطيع تمييز أربع مستويات مختلفة من التواجد الجغرافي، والمتعلقة أساسا بطبيعة المؤسسة. بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، يتم إنشاء وحدة جديدة من خلال تقنية تم اختبارها فعليًا بشكل أو بآخر وبعض التجارب. الموقع الجديد جزء من شبكة معقدة داخل الشركة، فهي تتعامل بشكل أساسي مع السلطات الوطنية وتعتبر حساسة نوعاً ما للتقاليد الإقليمية. الشركات الأجنبية من البلدان المجاورة، لديها في كثير من الأحيان عدد محدود من المؤسسات وفي الغالب ما يواجهون صعوبات في بلادهم للتوسع، لذا هم يسعون إلى تحديد موقع بالقرب من الحدود من أجل تقليص المسافة للتنقل بين مؤسستهم الجديدة والشركة الأم. يسمح لهم هذا الموقع الجديد بحل مشكل اليد العاملة، الأرض، التمويل، التنظيم ... إلخ. الشركات الوطنية لديها العديد من المؤسسات المنتشرة على الإقليم، يؤثر العدد، المكان وطبيعة أنشطتها على القرار. بشكل عام، تعد الوحدة الجديدة جزءًا من برنامج شامل يلعب فيه عامل السوق دورًا رئيسيًا. ومع ذلك، قد تكون بعض عمليات التنقل أو التمديد حلاً لمشكلة معينة، مثلا، القضاء على البطالة. في الأخير، المؤسسات الإقليمية أو المحلية، غالباً ما تكون شركات خاصة عائلية مع مؤسسة واحدة فقط. لذا فإن إنشاء وحدة جديدة (أو نقل الوحدة الحالية الوحيدة) يعتبر مغامرة حقيقية. هذه الشركات على دراية جيّدة ببيئتها وحساسة جدا للجوانب المحلية، فهم تقريبا على اتصال دائم مع السّلطات المحلية أو الإقليمية والتي يمكن أن يكون لها ب تأثير كبير عليها.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على (Mérenne-Schoumaker B. , 1991)

- **الخصائص التي تميز الأقاليم**

قسّم (Mérenne-Schoumaker B. , 1991) مستويين من التحليل الإقليمي: من ناحية، مستوى المناطق الاقتصادية الكبيرة والبلدان، ومن ناحية أخرى، مستوى المناطق والأقاليم المحلية وهو مستوى التحليل الذي نحن بصدد دراسته. يمكننا من خلاله تحديد ثلاث مجموعات واسعة من العوامل: الإطار العام، عوامل الإنتاج والبيئة الاقتصادية البشرية والسياسية.

جدول 9: عوامل التوطن الخاصة بالإقليم

العوامل	التسمية
الإطار العام	– **الوضع الجغرافي:** هو مفهوم نسبي، لأنه يحدد الموقع بالنسبة لأماكن أو ظواهر أخرى (السوق، قنوات الاتصال ... إلخ). هذا العامل له تأثير أكبر على المستوى الإقليمي أو المحلي منه على المستوى الوطني أو الدولي. وعلى هذا النطاق، يعد استقطاب الأنشطة، المرور، السكان والاختلافات النوعية في التوزيع له أهمية كبيرة. علاوة على ذلك، ليست كل الحالات متكافئة، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية والبنى الفوقية المتاحة، مثلا، قد يرفض بعض المسيرين الاستقرار في أماكن معينة على الرغم من المزايا المالية التي تقدمها لهم المؤسسات. – **السوق:** يلعب هذا العامل دورًا أقل أهمية على المستوى الإقليمي والمحلي، ومع ذلك، ترتبط بعض الأنشطة ارتباطًا وثيقًا بتداول منتجاتها (عند ارتفاع تكاليف النقل، يفقد المنتج قيمته بسرعة).
عوامل الإنتاج	– **النقل وسهولة الوصول:** واحد من أهم العوامل بالنسبة لمؤسسات الصناعية هو النقل، يوفّر القرب من المحاور الهيكلية، المزايا اللوجستية وإمكانية الوصول. تختلف تكاليف النقل حسب نوع النشاط. بالنسبة للصناعة، توطن المصانع يرتبط بتكاليف النقل، إذا كانت حصة تكاليف النقل المباشرة في سعر تكلفة المنتجات تتجاوز 5٪ هذا هو السبب في أن عددا كبيرا من المؤسسات الصناعية تهدف إلى تقليل تكاليف النقل وتصبح متطلبة بشكل متزايد على البنية التحتية وتنظيم حركة سلعها وموظفيها. لذلك، عليهم الاختيار من بين وسائل النقل المتعددة، لكن الصناعة أصبحت تفضل شبكة الطرق والطرق السريعة بشكل متزايد كوسيلة للنقل لأنه يمكن الوصول إليها بسهولة. في المقابل، انخفض استخدام السكك الحديدية والطرق المائية الداخلية. – **تجمعات ومناطق النشاطات الجديدة:** تملك عموماً موقعًا قريبًا من الطرق السريعة والموانئ والمطارات. إضافة على أن هذه المناطق توفر مزايا من حيث مساحة الأراضي بأسعار مغرية، البعد عن السكان ومشاكل الجوار. – **خدمات الاتصالات:** يتأثر قرار التوطن بجودة الاتصالات ونسبة التغطية الشبكية، فالمؤسسات تتواجد بمناطق التي تحتوي خدمة اتصالات جيدة أكبر من المناطق التي تكون فيها شبكة الاتصالات سيئة.

	– المواد الخام والمياه والطاقة: تم تقييد توطن المواد الخام وإمدادات الطاقة في السنوات الأخيرة بسبب التغير التقني والتكنولوجي، التغيرات في الإنتاج، على سبيل المثال، خفض كمية المواد الخام المستخدمة في الإنتاج وتعويضها بمواد معادة التدوير. بينما أصبح دور المياه أكثر أهمية، مما دفع الصناعات التي تستهلك نسبة كبيرة من المياه إلى التوطن بالقرب من السواحل والمسطحات المائية. تعتبر مشكلة المياه مشكلة نوعية، لأنها يجب أن تكون ذات نوعية معينة وخاصة في قطاع الأغذية. **– توافر الأراضي والمباني:** المؤسسات لديها متطلبات متزايدة، مرتبطة بقدر كبير بالكميات والجودة. فهي تبحث عن أراضي مجهزة بسعر منخفض وتقع في بيئة ذات جودة عالية. المباني المتاحة تعتبر عامل للتوطن، إذا كان المبنى جديدًا أو في حالة جيدة، فمن السّهل إعادة استخدامه. لهذا فإن انتشار المجمعات الصناعية وتطوير العقارات الصناعية هي إجراءات تؤثر في عملية اختيار الموقع، كذلك مناطق النشاط تؤثر على تنظيم الأقاليم. تُعرَّف هذ المناطق بأنها مجموعة من الأرض تم اكتسابها وتجميعها من قبل مالك مشروع، وعادة ما تكون عامة، وأحيانًا خاصة، ومجهّزة مسبقاً لتسهيل تركيب، تشغيل وتنمية المؤسسات الاقتصادية. ولذلك فهي تمثل تحديا كبيرا للمؤسسات من خلال المساحات، المعدات والخدمات التي تقدمها لتأسيسها وتطويرها. **– الجوانب الكمية والنوعية لليد العاملة:** تعتبر اليد العاملة العامل الرئيسي للتوطن بالنسبة لمعظم الصناعات، ويأتي هذا من سببين، من جهة، تخفيض معوقات الإنتاج التقليدية لعدد كبير من المؤسسات ونمو القوى العاملة، ومن جهة أخرى، تدخل متزايد من قبل السلطات العمومية. اليد العاملة لديها أربعة جوانب: التوفر، التأهيل، السّمعة والتكلفة. يلعب التوفر دورًا على مستوى المؤسسات الكبرى التي لها صعوبات التوظيف مقيدة، كما أن توفر اليد العمالة له جانب نوعي من حيث العمر والجنس. بينما من وجهة نظر التأهيل، المؤسسات لديها متطلبات على مستوى التكوين المكتسب، بعض المؤسسات ترفض المناطق الريفية أو بالعكس هناك من يبحثون عن المناطق التي مستوى تأهيل السكان فيها منخفض. تتضمن سمعة اليد العاملة عناصر نوعية مثل الانتظام (الغياب)، السرعة (التكوين في العمل)، الكفاءة، الاستقرار ... إلخ، ولكن من الصعب تقدير هذه الخصائص بشكل صحيح. بينما تعتبر تكلفة العمالة معيارًا هامًا من حيث الموقع ولكن يتم ترجيحها حسب الإنتاجية.
العوامل البيئة الاقتصادية، البشرية والسياسية	**– البيئة الاقتصادية:** يمكن أن يتأثر اختيار الموقع بالبحث عن قرب المؤسسات الأخرى، يمكن تفسير هذه الحالة بالعلاقة المباشرة بين المؤسسة الجديدة وتلك الموجودة في المنطقة. مع الأخذ في الاعتبار المناخ الاقتصادي للمنطقة، والبحث عن مجاورة معينة التي تهدف إلى تقليل المخاطر، على سبيل المثال،

البحث عن شركات من نفس الجنسية، نفس النشاط أو على العكس، المؤسسات الصغيرة التي ترغب في تحديد موقع بجوار شركات أكبر. يؤثر قرب المؤسسات من تحفيز البيئة الاقتصادية وخلق تأثيرات غير مباشرة (التحفيز على التحديث، الابتكار، الإبداع وما إلى ذلك)، هذا هو هدف حاضنات الأعمال. تلعب الاقتصادات الخارجية دوراً مهماً ومعقداً، وهي الأرباح الجماعية التي تدركها المؤسسات بسبب وضعها النسبي، بغض النظر عن أي تبادل في السوق. لأنه، كما رأينا سابقاً، تتألف اقتصادات التكتلات من العوامل الخارجية للمواقع ومن العوامل الخارجية للتحضر. تنجم اقتصادات التوطين عن تكتل الأنشطة المماثلة أو المجاورة، وترتبط اقتصادات التحضر بالتنوع القطاعي في الإقليم. باختصار، بالنسبة للشركات المرتبطة بالإنتاج، فإن البحث عن اقتصادات التكتلات من قبل المؤسسات يؤدي إلى تطوير المدن "العامة" أو التكنولوجية.

– **المخاوف والقيود البيئية:** إن الوعي بقضايا حماية البيئة، وتخطيط استخدام الأراضي وحماية الطبيعة، يحد من خيارات العديد من الصناعات. حيث أصبحت إجراءات حماية البيئة عقبة أمام المؤسسات الملوِّثة، لكن القوانين المتعلقة بها تختلف باختلاف البلدان والمدن والمناطق مما يسبب انتقال المؤسسات الملوِّثة إلى البلدان ذات الأنظمة الأكثر تسامحا.

– **البيئة المعيشية:** هي عامل ذُكر بشكل متزايد في الأعمال الحديثة، ولكن نادراً ما يتم تعريفه. حسب (Mérenne-Schoumaker B. , 1991) تعرف البيئة المعيشية أنها تتضمن: إحداثيات البيئة المادية (مناظر طبيعية جميلة، سطوع الشمس)، ظروف السّكن (الوفرة، السعر وخصوصا الجودة)، جاذبية السّياحة، وجود المعدات في ميدان التعليم (خاصة الجامعات والمدارس الدولية)، التجارة، الرعاية الطبية، مرافق الاتصالات، الثقافة والترفيه، العادات الإقليمية، درجة الانفتاح على القادمين الجدد ... إلخ. هذه العناصر ليست حاسمة، لكن، في ظروف اقتصادية متساوية، يمكنها اتخاذ القرار. تبذل المناطق و/أو البلديات جهودًا لتحسين صور علاماتها التجارية ومحاولة تقديم زيادة. أخذ هذا العامل بعين الاعتبار يؤدي بالمسيّرين إلى اختيار المواقع القريبة من المدن الكبرى.

– **التدخل الحكومي:** نجد هنا، مجموعتان من التدخلات: التدخلات الإقليمية للقوة المركزية وتدخلات القادة الإقليميين أو المحليين. أولا، تجدر الإشارة إلى أن غالبية السياسات الإقليمية هي سياسات الحوافز (التدابير المالية والضريبية، توجيه الاستثمار نحو منطقة معينة، توزيع الأقطاب المتنامية نحو الأطراف المتأخرة)، لكن تأثيرها منخفض في المناطق التي تعاني من صعوبات على الرغم من المساعدات، والتي لا تغير صورة المناطق التي يكون فيها رؤساء المؤسسات لديهم الحد الأدنى من ظروف التشغيل. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنفعة التي يتم الحصول عليها ليست دائمة ولا يمكن مقارنتها بمزايا دائمة مثل

	البنية التحتية أو التأهيل العالي للقوى العاملة. بينما تدخلات المسيرين الإقليميين والمحليين أكثر حسماً، بسبب الأهمية التي يوليها مسيري المؤسسات إلى هياكل الاستقبال وإلى التعاون الجيد مع السّلطات المحلية.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على (Mérenne-Schoumaker B. , 1991)

تجدر الإشارة إلى أننا لم نتطرق إلى جميع العوامل المحتملة التي يمكن أن تتدخل في عملية اختيار مواقع الأنشطة الصناعية. لا يزال هناك العديد من العوامل الأخرى، قمنا بالإشارة إلى أولئك الذين ظهروا مهمين في الدراسة التي أجراها (Mérenne-Schoumaker B. 1991) , حول على العوامل التي تؤثر على قرارات اختيار مواقع المؤسسات.

2. استراتيجيات تحديد موقع المؤسسات الاقتصادية

يعتمد اختيار منطقة التموقع على عدد كبير من العوامل، كما سبق ورأينا، وقد تمت دراسة معظمها في الأعمال الأكاديمية. حاول الاقتصاد الصناعي في وقت مبكر جدا شرح توطن الصناعات، كذلك التسويق عندما سعى لتحديد الموقع المثالي للتجارة، وركز علم الاجتماع على تأسيس الشبكات ... الخ. على الرغم من وجود العديد من الأعمال، فإن النظر في المنافسة والتنقل بين الحدود كاستراتيجيات لتحديد مواقع المؤسسات الصناعية، ما يزال هامشيًا.

الاستراتيجيات المتعلقة بالمنافسة محدودة، حيث يمكن استخدام استراتيجيتي القرب أو التجنب، اللتان تحققان أهدافًا مختلفة قد تكون سلمية أو عدوانية. لكن هذا العدد المحدود من الاستراتيجيات، لا يعني أن عملية تحديد المواقع سهلة. يمكن أن تظهر بعض الاستراتيجيات المختلطة بين ثنائية (القرب والتجنب)، على سبيل المثال، شركات التوزيع تتحصل بسرعة على عدد كبير من الوحدات في شبكتها ويمكن أن تقع هذه الأخيرة بمنطقة بالقرب من المنافسين أو منعزلة عنهم، فبالتالي يمكن لشبكة التوزيع أن تتبع استراتيجية تعاونية في إقليم معين واستراتيجية أخرى أكثر حدة في إقليم آخر. شبكات التوزيع المختلفة توجد في حالة من الاعتماد المتبادل والتي تعمل على تكثيف وتسريع العلاقات التنافسية، وبالتالي، فإن اختيار موقع إحدى الوحدات سيكون له تأثير على الآخرين.

في المقابل، استراتيجيات الموقع الخاصة بالمؤسسات الصناعية المتعلقة بالمنافسة قليلة جدا وبسيطة للغاية. قد تختار كل وحدة من وحداتها بين موقع معزول أو بالقرب من المنافسة. تشير العزلة إلى الرغبة في التجنب، في حين أن البحث عن القرب قد يكون مرادفا للتعاون أو المواجهة.

1.2. التجنب كاستراتيجية للتموقع

شبكات التوزيع التي ترغب في إنشاء وحدة جديدة، بمجرد اختراق المنطقة والسوق المستهدف، تسعى للبقاء في المنافسة. من المهم جداً عدم إثارة أو شن هجوم على مختلف المنافسين، لأنها إذا تدخلت في وقت مبكر جداً، يمكن أن يكون قاتلاً. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لاختيار موقع بعيد عن منافسيها أن يميزها. في الواقع، في حالة التوطين على وجه الخصوص، حيث لا يمنح كل مستهلك نفس التفضيل لموقع جغرافي، فهي مسألة تمايز مكاني.

يعتبر التباعد الجغرافي أيضا فرصة لغزو الأراضي أولا. هذه الحالة لها آثار إيجابية يجب على المتسابق الجديد استغلالها إذا أراد أن يثبت نفسه كفاعل حقيقي في القطاع الذي يعمل فيه.

يمكن للرائد، الذي يصل أولاً لسوق جغرافية، إقامة حواجز أمام الدخول من خلال إتقان القيادة التكنولوجية والاستفادة أيضًا من سلوك المستهلك لأنه يلتقط تقريبًا جميع طلباتهم. التغيير بالنسبة للأفراد له تكلفة، ما يجعله مقاوم لأي تغيير في نقطة البيع. في مواجهة تكاليف التغيير، يجب على المنافسين الذين يصلون متأخرين للسوق الجغرافية، استثمار موارد إضافية لجذب العملاء.

من المزايا الأخرى للعزلة الجغرافية، السماح أولاً باحتلال المراكز الأفضل وبالتالي وضع استراتيجية للاستباق، من خلال تركيز الإنتاج الزائد أو القدرة على التوزيع على شريحة معينة من السكان، بهذا قد تقوم الشركة بمنع المنافسة من دخول ذلك السوق.

2.2. فوائد القرب الجغرافي

أشار (Marshall, 1920) في وقت مبكر جدا على أهمية بعض الاقتصادات الخارجية التي تولد آثار من تكتلات الصناعات. بينما أكّد (Weber,1929) على أن اقتصادات التكتلات تنشأ من تقاسم البنية التحتية بين المؤسسات (النقل، الاتصالات ... إلخ)، وإيجاد تعاون إيجابي بين المؤسسات. وقد أظهرت العديد من الدراسات التجريبية وجود هذه الظواهر للتكتل من خلال دراسة العديد من المناطق المتخصصة في حقل معين، حتى لو كانت العوامل التي تولد اقتصاد التكتلات يمكن أن تختلف، والتي تم التحقق منها لموقع المؤسسات الصناعية، فقد كانت أيضا للشركات التجارية.

يقلل التكتل الجغرافي من عدم اليقين بالنسبة لكل من المؤسسات والمستهلكين، بالنسبة للشركات، يوفر التكتل للمستثمرين الجدد معلومات عن جدوى مشروعهم وعن وجود الطلب من خلال ملاحظة المؤسسات القائمة. كما تعمل المجموعة الجغرافية أيضًا على

تقليل تكلفة البحث عن المعلومات حول المستهلك. بسبب مبدأ الحد الأدنى من الجهد (Zipf, 1949)، يفضل المستهلكون المناطق التي يتركز فيها العرض. يمكن للأفراد أيضًا تجميع زيارتهم والتحرك مرة واحدة لتقليل تكلفة النقل لكل عملية شراء.

في الصناعات التجارية، توجد عوامل خارجية إيجابية بين المحلات (تسمى أحيانًا العوامل الخارجية للطلب) والتي تسمح بزيادة معدل دوران رقم الأعمال، يولد التجمع التجاري استهلاكًا أعلى يؤثر في جميع المحلات.

3.2. استراتيجية التركيب

هناك استراتيجيتين ممكنتين للتوطين وهما القرب أو البعد، قوتان متعارضتان تحكمان العلاقات بين مختلف وحدات شبكات التوزيع. يجب على المؤسسات التحكيم بينهما من أجل التحرك في اتجاه واحد لكل من الوحدات التي تتألف منها الشبكة.

إن وجود هاتين القوتين المتعارضتين يقود المؤسسات إلى التردد بين إعادة التجميع الجغرافي والبُعد، نادراً ما تختار المؤسسات ذات الوحدات المتعددة استراتيجية وحيدة خالصة، بل تعمل على إيجاد التوازن الصحيح بين القرب والمسافة، حيث توجد نسبة من شبكة التوزيع بالقرب من الوحدات المنافسة في حين يتم عزل جزء آخر.

يعتمد اختيار استراتيجية الشركة أساسًا على حصتها السوقية، وعدد الموارد المتاحة لها وشرعيتها. في الواقع، هذه العناصر الثلاثة تعتمد على حجم الشبكة. بما أن حجم الأعمال والأرباح متطابقان تقريبًا من وحدة إلى أخرى، فإنه كلما زادت عدد الوحدات التي تقارنها الشركة مع منافسيها، زادت الموارد المتوفرة لديها وحظيت بحصة سوقية أكبر. وينطبق الشيء نفسه على الشرعية، حيث أنها تمنح للمؤسسات البارزة والتي يتمتع بسلطة تفاوضية مع مختلف الأطراف الفاعلة في السوق أقوى من غيرها.

المبحث الثالث: المقاولاتية في الجزائر

تمهيد

تبنت الجزائر سياسة تشجيع المبادرات الحرة من خلال دعم المقاولاتية نظرا لما أثبتته التجربة العالمية في أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

من خلال هذا المبحث نهدف إلى التعرف على واقع المقاولاتية في الجزائر، حيث سنحاول تحليل النسيج الاقتصادي الجزائري وتشخيص منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تسليط الضوء على آليات دعم وتمويل التي تقدمها الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم المقاولة

1. تعريف المقاولة حسب المشرع الجزائري

سبق وتطرقنا لتعريف المقاولة حسب مختلف الأدبيات العلمية التي تناولت مفهوم المقاولة، وتم تقديم مجموعة واسعة من التعاريف. إلا أن المشرع الجزائري أعطى تعريفا للمقاولة بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها: "عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر." بينما تم تعريف المقاولة حسب القانون الأساسي للحرفي على أنها: "استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم."

بالتالي، فإن هذان التعريفين يشتركان في أن المقاولاتية عبارة عن نظام يقوم على أساس المخرجات المتمثلة في المؤسسة، وإن أغلب المؤسسات التي يقوم المقاولون بإنشائها هي عبارة عن مؤسسات إما صغيرة أو متوسطة. (رحال و بعيط ، 2016)

2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

يتعدد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويختلف من بلد لآخر، نظرا للمعايير المتبعة في تحديد مفهومها، من جهة، ونظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية من دولة لأخرى إضافة. فثمة عدة معايير نوعية وكمية يُستند عليها في تصنيف المشاريع ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نجد أن كل دولة قد انفردت بوضع تعريف معين لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حسب (الجريدة الرسمية، 2001)، فقد عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، كل " مؤسسة إنتاج السلع و /أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو مجموع حصيلتها 500 مليون دينار، تستوفي معايير الاستقلالية". بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 بالمئة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من

المؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001. الجدول التالي يفصّل ما سبق ذكره.

جدول 10: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	النتيجة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 02 مليار دج	بين 100 و500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادتين 4 و20.

3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ما تختص به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن باقي المؤسسات الكبرى، هو مجموعة من المميزات التي تجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. هذه الخصائص تعتبر نقاط قوة تتمتع بها ويمكن حصرها فيما يلي:

- **المرونة واستقلالية القرار:**

تتميز هذه الفئة من المؤسسات بالمرونة، ونقصد هنا القدرة على التغيير وسرعة اتخاذ القرارات في حالة رواج أو كساد نشاطها الاقتصادي. وهذا بسبب صغر حجم المشاريع التي تسمح لها بتكييف أسلوب عملها ونشاطها حسب احتياجات السوق بحكم التكنولوجيا البسيطة والرأس مال المنخفض التي تتميز بها.

- **الابداع والابتكار:**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للاختراعات والأفكار الجديدة، وهي عرضة للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة والعمومية. حيث نجد الكثير من براءات الاختراع مسجلة باسم مقاولين أصحاب مشاريع صغيرة أو متوسطة.

- **الانخفاض النسبي لرأس المال وتكلفة العمال:**

في العادة، تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرأس مال صغير ومحدود، كما لا تتطلب عملية الاستغلال إلى تكاليف وتجهيزات ضخم، إضافة إلى تكلفة تشغيل المستخدمين مقارنة مع المؤسسات والمشاريع الكبرى.

- **الملكية والاستقلالية:**

ركز العديد من الكتاب على غرار Hollander، على الاستقلالية في تعريفهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مما يكسبها المرونة وإمكانية التكيف مع تغيرات الأوضاع الاقتصادية الوطنية والعالمية. أما بالنسبة للملكية، هي لا تتوقف على الأشخاص فقط بل تتعدى ذلك إلى مجموعة من الأفراد سواء كانوا أسرة، أقارب أو أصدقاء. فتعتبر المشاريع الصغيرة حافزاً للأشخاص الذين لديهم الرغبة والطموح في إنشاء مشاريعهم الخاصة، وبالتالي إشباع الحاجات المتنوعة للأفراد.

إذاً، إضافة إلى هذه المميزات نذكر:

- سرعة وفعالية القرارات المتخذة من طرف مسيريها، وهذا راجع لقلة التدرج الوظيفي بسبب نشاطها في مجال المقاولة من الباطن (sous-traitance).

- الاعتماد بشكل كبير على التمويل الذاتي، أو القروض الخاصة من أفراد العائلة والأصدقاء، بحكم شروط ومتطلبات الحصول على القروض البنكية، إضافة إلى عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة.

- القدرة على تضييق فجوات التنمية بين الأقاليم، كونها لا تتطلب استثمارات ذات تكلفة مرتفعة وقادرة على التكيف مع ظروف أي منطقة تبعا ادرجة وفرة عناصر الإنتاج. وبهذا تعتبر أهم وسيلة للنهوض بهذه المناطق وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

المطلب الثاني: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1. نبذة عن نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تزامنا مع تحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، قامت الجزائر بتبني النظام الاشتراكي، ذلك في ظل وفرة الموارد المالية الناتجة عن قطاع المحروقات ومحدودية رأس المال الخاص أعطت بذلك الأولوية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص مما أدى إلى تهميشه ودفع به نحو النسيج والصناعات الغذائية الصغيرة.

قامت الدولة بدور المقاول المالك لهذه المؤسسات والمسؤول عن إنشائها وتسييرها بما يتماشى ومخططاتها بتسيير الاقتصاد الوطني. لكن مع تفاقم المشاكل الاقتصادية الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام، خاصة بعد الوضعية الحرجة التي مر بها الاقتصاد الوطني بسبب انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986، والذي انجرّ عنه انخفاض حاد في مداخيل الدولة من العملة الصعبة، ومن أجل تدارك الوضع، شرعت الجزائر انطلاقاً من سنة 1988 في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية الخاضعة للقانون التجاري، والمستقلة ماليا عن الدولة.

تكللت هذه الإصلاحات بصدور جملة من القوانين والتشريعات، على غرار القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل سنة 1990، المتعلق بالنقد والقرض والذي جاء بهدف إصلاح القطاع المصرفي حتى يتماشى مع قطاع اقتصاد السوق، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية. إضافة إلى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993، المتعلق بترقية الاستثمار والذي يهدف لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص بصفة عامة والأجنبي بصفة خاصة.

ثم توالت بعد ذلك العديد من الإصلاحات القانونية انطلاقا من سنة 2001، لتدارك النقائص السابقة في قوانين الاستثمار، وتذليل الصعوبات أمام المقاولاتية. نذكر منها إصدار الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، والأمر رقم 01-18 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إلى جانب الأمر رقم03-01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي يحدد الإطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في مجال الامتياز أو الرخصة. (الجودي، 2015)

2. ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنحاول من خلال هذا العنوان، عرض الإحصاءات التي تبين تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بوجه عام، وتطوره خلال العشر سنوات الأخيرة.

جدول 11: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2009

السنوات	عدد المؤسسات الخاصة	عدد المؤسسات العمومية	العدد الإجمالي	نسبة التطور % مقارنة مع السنة الفارطة
2009	*586 903*	*591*	***587 494***	*/*
2010	*618 515*	*557*	***618 515***	***05 %***
2011	*658 737*	*572*	***659 309***	***07 %***
2012	*711 275*	*557*	***711 832***	***08 %***
2013	*777 259*	*557*	***777 816***	***09 %***
2014	*851 511*	*542*	***852 053***	***10 %***
2015	*934 037*	*532*	***934 569***	***10 %***
2016	*1 013 637*	*438*	***1 014 075***	***09 %***
2017	*1 060 025*	*264*	***1 060 289***	***05 %***
2018	*1 141 601*	*262*	***1 141 861***	***7,66 %***
2019	*1 193 096*	*243*	***1 193 339***	***4,5 %***

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على (Bulletin, N° 18,20,22,24,26,28,29,31,33,36)

بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009 حوالي 587494 مؤسسة، منها 586903 مؤسسة خاصة و591 مؤسسة عمومية. استمر عدد المؤسسات بالتزايد بمتوسط يبلغ حوالي 7% سنوياً، حيث مع حلول نهاية سنة 2019 تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أين بلغ 861 141 1 مؤسسة، منها 096 193 1مؤسسة خاصة و243 مؤسسة عمومية.

بالرجوع إلى الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذ في الارتفاع في كل سنة وبوتيرة معتبرة خاصة سنتي 2014 و2015، حيث زاد عدد المؤسسات بنسبة 10% على التوالي، وهذا ما يعكس الجهود المبذولة من طرف السلطات للتوجه نحو الاستثمار في قطاع المقاولاتية والعمل على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

لكن الملاحظ أيضا من خلال هذه البيانات الواردة، أن كل الزيادات كانت في المؤسسات الخاصة والحرفية، بينما نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية أخذت في التلاشي والتضاؤل تدريجاً وبصفة مستمرة، حيث تناقصت هذه الأخيرة بما يقارب 56% خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث تم إحصاء 591 مؤسسة عمومية في أواخر سنة 2009 لتتقلص إلى 243 مؤسسة مع نهاية سنة 2019.

بالرغم من السياسات المنتهجة لتطوير المقاولاتية من طرف السلطات الجزائرية، إلاّ أن النتائج المسجلة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما تزال لا ترقى إلى الأهداف المخطط لها، وتبقى بعيدة كل البعد مقارنة مع حجم الجهود المبذولة في هذا القطاع.

3. النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يظهر توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الاقتصادي بالجزائر، تمركزها بكثرة في قطاع الخدمات، يليه قطاع النشاطات الحرفية ثم قطاع البناء والأشغال العمومية. وهذا راجع للثقافة السائدة لدى المستثمرين، حيث يفضلون قطاع الخدمات كونه قطاعا مربحا غير مكلف مقارنة مع باقي القطاعات، بينما قطاع البناء والأشغال العمومية يرجع لكثرة الصفقات والصفقات والبرامج العمومية في هذا المجال ونخص بالذكر برامج السكنات. هذه القطاعات تضمن للمستثمرين فيها الربحية، المردودية وعدم المجازفة مقارنة مع قطاع الصناعة.

الجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 حسب مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

جدول 12: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	العدد الإجمالي	النسبة المئوية
الخدمات	*614 375*	*51,48*
الحرف	*274 554*	*23,01*
البناء والأشغال العمومية	*190 170*	*15,94*
الصناعة	*103 693*	*8,69*
الفلاحة والصيد البحري	*7 481*	*0,63*
الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة	*3 066*	*0,3*
باقي القطاعات	*223 260*	*20,4*
المجموع	***1 193 339***	***100***

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على (Bulletin d'information statistique de la PME, 2019)

نلاحظ من خلال الجدول، أن قطاع الخدمات يحتوي على نسبة 51,48 % من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يعادل *614 375* مؤسسة، متبوعا بقطاع الحرف والمهن الحرة بنسبة *23,01* %، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 16%، ثم قطاع الصناعة بحوالي 9% أي ما يساوي *103 693* مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

هذا التباين الواضح في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بكل قطاع يعكس ثقافة المستثمرين وعدم وجود تخصص لدى غالبية المقاولين في مجال النشاطات الصناعية، مما يؤدي إلى المفاضلة بين بعض المجالات بحثا منهم على ضمان الربحية والمردودية وعدم المجازفة في مشاريع بقطاعات أخرى. ونظرا لهذا، ينبغي السعي إلى تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات، والعمل على توعية وتوجيه المستثمرين لأخذ زمام المبادرة والاستثمار في جميع المجالات بهدف إثراء النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تعتبر المستقبل الواعد للاقتصاد الوطني كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات الذي من شأنه يعمل على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

المطلب الثالث: السياسة العامة لترقية المقاولة في الجزائر

1. هيئات المرافقة

قامت الجزائر بإنشاء العديد من الهيئات المختصة، في محاولة منها لتنمية شبكات مرافقة المقاولة وزيادة عدد المؤسسات الناشئة، إضافة إلى ضمان بقائها واستمرارها في السوق. سنقول بذكر أهمها من خلال الجدول التالي:

جدول 13: هيئات مرافقة المؤسسات الناشئة

الهيئة	النشأة	أهم أهدافها
حاضنات الأعمال	تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، طبقا للمادة رقم 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 12 ديسمبر 2001. وتعرف بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.	تعمد على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتأخذ ثلاث أشكال: **المشتلة (الحاضنة):** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات. **ورشة ربط:** هيكل دعم خاص بالصناعة الصغيرة والمهن الحرفية. نزل المؤسسات.
مراكز التسهيل	تم إنشائها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، طبقاً لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تعرف بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.	تهدف بالمقام الأول، لنشر وتطوير الثقافة المقاولاتية في المجتمع، وذلك من خلال: – مرافقة المقاولين في ميداني التكوين والتسيير، وتقديم الاستشارة اللازمة. – دراسة ملفات المقاولين والإشراف على متابعتها. – تقريب المقاول من الإدارة من خلال مساعدتهم على تخطي العراقيل التي تواجههم.

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على (قوجيل و قريشي، 2015)

تندرج كل من مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال في الهيئات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في سياستها لتشجيع المؤسسات الناشئة ودعم المقاولاتية.

2. أجهزة الدعم

عملت الجزائر جاهدة على تطوير المقاولاتية، فقامت بإنشاء العديد من الأجهزة لمساعدة المقاولين في استحداث أنشطتهم الخاصة.

سنحاول من خلال الجدول التالي التعرض بشكل مفصل لأهم هذه الأجهزة.

الهيئة	النشأة	أهم أهدافها
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	تأسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، طبقا للمرسوم التشريعي رقم 94-1، المؤرخ في 11ماي1994.	يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام، وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية. حيث: – يوفر مساعدات مالية بهدف أنشاء المؤسسات والحد من البطالة تشبه الى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ قروض ثلاثية. – تستهدف شريحة العاطلين ما بين 30 الى 50 سنة كما توفر لهم المرافقة خلال جميع مراحل المشروع.
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8سبتمبر 1996. تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.	الهدف الرئيسي من وراء تأسيس هذه الوكالة، هو مساعدة الشباب البطال على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، من خلال: – تقديم مساعدات مالية على شكل قروض ممنوحة للمشاريع المؤهلة من البنوك المحلية المعتمدة، كما تم إنشاء صندوق لضمان القروض سنة 1998. – تستهدف شريحة الشباب من 19 الى 35 سنة مع إمكانية تمديد شرط السن الى 40 سنة للمشاريع التي تولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة. – تقديم خدمة المرافقة المتضمن، الاستقبال الإعلام والتوجيه، خلال مرحلة الإنشاء، التوسيع وكذا الاستغلال.
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	تم إنشائها بمقتضى الأمر التشريعي رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتنمية الاستثمار. تعتبر مؤسسة عمومية تتعلق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.	تتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من خلال تقديم: – إعفاءات ضريبية وغير ضريبية للمستثمرين وكذا السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري. – تخفيضات للرسوم الجمركية للأجهزة المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

		– بالإضافة إلى الإعفاء من رسوم نقل ملكية العقارات اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري.
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرخ في 22 جانفي 2004.	تهدف الى غرس روح المقاولة والمبادرة الذاتية تعزيز المشاريع المصغرة في المناطق الريفية ومحاربة التهميش. توفير مساعدات مالية للمواطنين الغير مؤهلين للظفر بالقروض البنكية.
الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME	أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165، المؤرخ في 03 ماي 2005. هي مؤسسة عمومية ذات طابع أداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.	هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تعمل على: – السهر على تنفيذ البرنامج الوطني المسطر لتطوير المؤسسات وتنفيذ استراتيجية القطاع. – المتابعة الديمغرافية لتعداد للمؤسسات إضافة إلى استغلال معلومات نشاطاتها لنشر المذكرات الدورية.

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على (قوجيل و قريشي، 2015)

3. فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر

على الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل دعم المقاولاتية، إلا أن دور هذه المبادرات يبقى نسبي، حيث أن هناك فجوة واضحة بين الأبعاد النظرية للسياسات المنتهجة والنتائج المتحصل عليها، والتي لا ترقى دائماً إلى النتائج المتوقعة. يرجع هذا، إلى عدة أسباب والتي يمكن حصرها حسب (قوجيل و قريشي، 2015)، فيما يلي:

- عدم دقة ووضوح الأهداف:

يظهر هذا جلياً في نقطتين مهمتين، حيث تتمثل النقطة السلبية الأولى في عدم وضوح ودقة أهداف ومجهودات المصالح الحكومية لدعم وترقية إنشاء المؤسسات. بالرغم من التصريحات بوجود قطاعات محددة ذات أولوية، إضافة إلى مناطق وأقاليم ذات أولوية، إلا أن المصالح المعنية يغيب في تصريحاتها وتقاريرها عدد المؤسسات التي تريد الوصول إليه بواسطة دعم الدولة، ولا الجدول الزمني، أو القطاعات المستهدفة.

بينما تتمثل النقطة السلبية الثانية في الهدف الأساسي من برامج وسياسات وهياكل دعم إنشاء المؤسسات، وهو إنشاء مؤسسات صغيرة الغاية منها توفير مناصب شغل وامتصاص البطالة. وهنا تكمن المفارقة الواضحة بين الأهداف السياسية المعلنة والأبعاد النظرية للموضوع، من حيث أن هذه الهيئات تعتبر سياسة لدعم المقاولاتية وليست آلية للتشغيل. بالرغم من موضوعية الطرح، إلا أن هذه الفكرة لا تعتبر صحيحة بالمطلق، فوصول المؤسسة الناشئة إلى مرحلة النمو والتوسع وتوفير مناصب عمل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت لدى أصحابها المميزات والخصائص المقاولاتية كالابتكار والرؤية الاستراتيجية، وبالتالي فالسلطات العمومية يجب أن يكون هدفها الأساسي هو العمل على ظهور طبقة المقاولين وليس بعدا اجتماعيا لا يراعي الأبعاد المقاولاتية.

- ضخامة الأموال المستثمرة وغياب المرافقة:

تتمثل استراتيجية هيئات دعم المقاولة في الجزائر، في توفير التمويل، منح الامتيازات الجبائية للمقاولين والتسهيلات الإدارية، بهدف جذب الشباب وتحفيز روح المبادرة لديهم ومساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة. لكن هناك العديد من الانتقادات التي تم طرحها في هذا الخصوص، ونذكر من ضمنها: عدم التوافق بين طبيعة المشاريع والأموال المستثمرة، فمعظم المشاريع المقدمة لا تحتاج بطبيعتها لاستثمارات كبيرة. وبالتالي يسبب سهولة في التمويل وفق منطق لا يستجيب إلى القواعد الاقتصادية، التي لا تختلف عن المنطق الريعي، مما يخلق حالة من السلوك المناوئ لدى البنوك حيث تجد نفسها أمام كم هائل من طلبات التمويل بمستويات مخاطر عالية.

- عدم مراعاة خصوصية الاقتصاد الوطني:

من بين أسباب تباعد فلسفة هيئات الدعم والمرافقة الواقع الاقتصادي الأبعاد النظرية للسياسات المنتهجة والنتائج المتحصل عليها، والتي لا ترقى دائماً إلى النتائج المتوقعة. يرجع هذا، إلى عدة أسباب والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- عدم توافق تعاليم الدين الإسلامي مع القروض الربوية، ما يمثل عائق أمام فئة جدّ معتبرة من الشباب الجزائري الذي يرغب في الحصول على تمويل بدون فوائد ربوية.

- طبيعة الاقتصاد الريعي الذي تمتلكه الجزائر، يوفر بدائل متاحة أكثر جاهزية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. فالبلدان الرائدة في اعتماد المقاولاتية كتوجه استراتيجي للتنمية سلكت هذا النهج في ظل ظروف مختلفة، إما بسبب عدم توفرها على إمكانيات

وموارد طبيعية، أو بسبب تشبع أسواقها واستغلال مواردها وإمكانياتها الطبيعية الفلاحية، الصناعية...، مما أدى إلى حتمية اعتماد الإبداع والمؤسسات الصغيرة كبديل آخر للتنمية.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا الإحاطة بكل جوانب موضوع المقاولة وتقديمها بشكل بيّن ومفصل، لهذا تم التطرق في الجانب الأول للإطار النظري للمقاولاتية لمختلف المدارس الفكرية والأبحاث التي عالجت ظاهرة المقاولة من أجل تقديم مفهوم واضح حول المقاولة والمقاول. أما الجانب الثاني، فتم تخصيصه للأسس النظرية التي تشرح عملية توطن المؤسسات من خلال تعريف التوطن وذكر الخيارات التي توفرها الأقاليم للمؤسسات فيما يخص عملية التوطن. واخيراً تم تخصيص مبحث يهدف بالدرجة الأولى إلى تسليط الضوء عن واقع المقاولة في الجزائر والجهود المبذولة من طرف السلطات والتي تهدف إلى ترقية المقاولة.

استطعنا من خلال ما سبق، الوقوف على مجموعة واسعة من المفاهيم الخاصة بالمقاولة ضمن مختلف المجالات العلمية والتخصصات بعد أن كانت تعتبر سابقا حكر على العلوم الاقتصادية، بموجبها تم تعريف المقاولة على أنها عمل بشري مدعم من طرف البيئة المحيطة بالمقاول والتي تهدف بالأساس إلى اشباع حاجيات الافراد في إقليم معين من خلال توليد قيمة جديدة عن طريق أنشاء أو تطوير الأنشطة الاقتصادية. بينما يشكل التفاعل الذي يجري بين المؤسسة والإقليم والذي يعمل على خلق الموارد هو الذي يعمل على استقرار المؤسسة بذلك الإقليم وبالتالي يحدد توطنها فيه لمدة معتبرة.

بينما واقع المقاولة في الجزائر وبالنظر فيه يتضح أن هناك فجوة بين الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في سبيل دعم وترقية المقاولاتية والنتائج المسجلة منها. فعلى الرغم من كل المبادرات والسياسات المنتهجة تبقى الآثار المترتبة عنها نسبية ولا ترقى للأهداف المسطرة والمتوقعة.

الفصل الثالث:

مقارنة وتثمين المقومات الاقتصادية المحلية لإقليم وهران وعين تموشنت

مقدمة الفصل

تبنت الجزائر العديد من البرامج التنموية والإصلاحية خلال عقود من الزمن في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، إلا أن النتائج لم تحقق الأهداف المسطرة من طرف السلطات ولم ترقى حتى إلى الجهود المبذولة. يظهر هذا التباين جلياً في التفاوت المسجل في مستويات التنمية بين مختلف ولايات الوطن، هذه الفجوة التنموية تقتضي سياسات عمومية واستراتيجيات ترتكز بالدرجة الأولى على أسس علمية ومنهجية، من أجل تحقيق معدلات تنمية محلية معتبرة وبالتالي تحقيق نهضة تنموية شاملة.

وبهذا، تعتبر التنمية المحلية خطوة ضرورية بالرغم من أنها عملية شائكة تستلزم دمج السياسات العمومية مع الخصائص المحلية لكل منطقة، من خصائص اجتماعية، جغرافية وبيئية في سبيل تحقيق الأهداف التنموية المرجوة وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

من خلال هذا الفصل، سنحاول مقارنة الخصائص الاجتماعية المحلية لكل من ولايتي وهران وعين تموشنت، إضافة إلى المقومات الاقتصادية والبنية التحتية التي تزخر بها كل منطقة، بهدف تحديد العوامل الإقليمية التي تمتاز بها كل ولاية والتي تساهم على الصعيدين الإيجابي أو السلبي في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيتم ذلك عبر تقديم الولايتين محل الدراسة والتعريف بهما وذكر مختلف خصائصهما الجغرافية، الإدارية والسكانية، إلى جانب مقارنة البنية التحتية والمنشآت القاعدية.

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالخصائص الجغرافية، الإدارية والسكانية للولايتين.

تمهيد

في إطار الوقوف على العوامل الإقليمية المحددة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بولايتي وهران وعين تموشنت، قمنا بتسليط الضوء من خلال هذا المبحث على الخصائص الجغرافية، الإدارية والسكانية للولايتين، وذلك بتخصيص المطلب الأول لتقديم ولاية وهران ثم المطلب الثاني لتقديم ولاية عين تموشنت. سيتم الوقوف فيهما على الجانب الجغرافي وخصائصهما، التنظيم الإداري وتقسيماته، ثم البنية الديموغرافية للسكان.

لمطلب الأول: التعريف بولاية وهران

1. النطاق الجغرافي لولاية وهران

- **الموقع:**

تتواجد ولاية وهران في الشمال الغربي للجزائر على مسافة 432 كيلومترًا غرب الجزائر العاصمة، فهي مدينة ساحلية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الشرق ولاية مستغانم، من الغرب ولاية عين تموشنت، ومن الجنوب كل من ولايتي معسكر وسيدي بلعباس. تحتل ولاية وهران مكانة مهمة في المنطقة الشمالية الغربية من البلاد، بالرغم من أنها تحتل المرتبة 44 من أصل 48 ولاية بالجزائر من حيث المساحة، فهي تتربع على مساحة إجمالية قدرها 2114 كم ^{2}، إلا أنها تعتبر مركز تجاري رئيسي، والعاصمة الإقليمية وثاني مدينة بعد العاصمة الجزائر.

- **التضاريس:**

بالنسبة للتضاريس، يمتاز الإقليم الوهراني بالتنوع فنجد:

الواجهة البحرية تتشكل من شواطئ صخرية تمتد غرباً من جبال أرزيو إلى مرسى الكبير، ومن العنصر إلى عين الكرمة الحد الإداري للولاية. وشواطئ رملية ممتدة من السهل السفلي لبلدية بوسفر إلى شاطئ الأندلسيات، إضافة إلى خليج أرزيو.

التلال الساحلية، نجد: جبال أرزيو، وهي مجموعة من التلال المرتفعة المطلة على المنحدرات شديدة الانحدار والممتدة من أرزيو إلى كناستال (شرق وهران). المرجاجو وامتداده إلى الغرب: منحدره الشمالي شديد الانحدار يسيطر على سهل الساحلي المنخفض لبوسفر.

هضبة (وهران – قديل): تمتد على مساحة شاسعة، من سفوح المرجاجو إلى ساحل أرزيو، تتميز هذه الهضبة بغياب الصرف والعديد من المنخفضات المالحة. تبلغ حدودها الغربية سبخة وهران الكبرى، ضاية مرسلي، إلى بحيرة "تيلامين"، وملاحة أرزيو شرقاً. مشكلة سبخة وهران الكبرى، والتي عبارة عن منخفض يقع على ارتفاع 80 م وتزيد مساحته عن 30 ألف هكتار (حوالي 6/1 من مساحة الولاية).

- **المناخ:**

تتسم الولاية بمناخ متوسطي، الحار والجاف صيفاً والمعتدل والرطب شتاءً. خلال أشهر الصيف يعتبر هطول الأمطار نادرًا أو منعدماً، والسماء مشرقة وواضحة. بينما في فصل الشتاء، يعتبر هطول الأمطار منخفضاً، بحيث نسجل كمية 420 ملم من الأمطار، لكن بتواتر حوالي 72.9 يومًا في السنة. وهذا من سمات المناخ المتوسطي. (Agence Nationale de dévloppement de l'Investissement, 2013)

2. التنظيم الإداري لولاية وهران

عرف شكل ولاية وهران الإداري تطوراً مستمراً منذ الحقبة الاستعمارية، حيث كانت تسمى بمقاطعة وهران، واستمر الأمر إلى غاية ما بعد الاستقلال سنة 1968 لتحمل صفة وتسمية ولاية، ثم خلال التقسيم الإداري الجديد لسنة 1974 استقرت على شكلها الحالي بعد اقتطاع منها بعض الأراضي لصالح ولاية سيدي بلعباس المستحدثة آنذاك. وحسب التقسيم الإداري لسنة 1984، تنقسم إلى تسعة (9) دوائر وستة وعشرون (26) بلدية.

جدول 14: التقسيم الإداري لولاية وهران مع مساحة البلديات

الدوائر	البلديات	المساحة / كم²
أرزيو	أرزيو	71,90
	سيدي بن يبقى	51,69

بئر الجير	بئر الجير	32,46
	حاسي بن عقبة	37,47
	حاسي بونيف	31,77
بطيوة	بطيوة	108,57
	عين البية	36,15
	مرسى الحجاج	52,29
بوتليليس	بوتليليس	135,97
	عين الكرمة	107,94
	مسرغين	428,28
السانية	السانية	48,51
	الكرمة	63,55
	سيدي الشحمي	69,50
عين الترك	عين الترك	39,14
	بوسفر	46,20
	العنصر	66,44
	مرسى الكبير	10,98
قديل	قديل	93,82
	بن فريحة	69,29
	حاسي مفسوخ	25,67
واد تليلات	واد تليلات	84,11
	بوفاطيس	99,06
	البرية	57,26
	طافراوي	182,00
وهران	وهران	64,00

المصدر: من اعداد الطالب، اعتماداً على معطيات DPSB ORAN

3. البنية الديموغرافية لولاية وهران

تمتاز التركيبة الديموغرافية لولاية وهران بالتنوع، سنحاول من خلال ما يلي، تسليط الضوء على خصائص البنية الديموغرافية لولاية وهران من حيث: التوزيع السكاني على البلديات، التشكيلة السكانية النوعية للجنسين والفئات العمرية، إضافة إلى نسبة التحضر في مختلف بلديات الولاية.

- **الكثافة السكانية:**

بلغ إجمالي سكان ولاية وهران حسب إحصائيات ديسمبر 2019 حوالي 2.118.603 نسمة، بكثافة سكانية تقدر بـ 1152 نسمة/ كم^2، تتفاوت هذه الكثافة من بلدية إلى أخرى حسب عدد السكان البلديات مقارنة مع المساحة العقارية المسجلة، كما هو مبين من خلال الجدول التالي:

جدول 15: الكثافة السكانية لولاية وهران حسب البلديات

البلديات	عدد السكان 2019/12/31	المساحة العقارية المسجلة (كم^2)	الكثافة السكانية (نسمة/كم^2)
بئر الجير	356991	25,95	13757
وهران	717591	54,13	13257
سيدي الشحمي	200631	57,56	3486
السانية	144562	46,24	3126
حاسي بونيف	85977	32,2	2670
المرسى الكبير	21987	15,52	1417
عين الترك	46385	33,92	1367
أرزيو	106029	78,41	1352
عين البيّة	39245	50,19	782
حاسي مفسوخ	19955	26,78	745
الكرمة	43949	64,5	681
بوسفر	28139	43,92	641

حاسي بن عقبة	19364	38,34	505
قديل	49088	101,12	485
بن فريحة	34675	72,31	480
واد تليلات	26757	88,53	302
مرسى الحجاج	16228	57,95	280
مسرغين	36853	134,24	275
العنصر	15717	66,43	237
بوتليليس	31089	133,13	234
بطيوة	21826	104,88	208
سيدي بن يبقى	9969	50,27	198
البرية	9509	58,19	163
بوفاطيس	13856	100,23	138
عين الكرمة	8000	107,28	75
طافراوي	14231	196,28	73
مجموع الولاية	2118603	1839	1152

المصدر: من اعداد الطالب، اعتماداً على معطيات DPSB ORAN

الملاحظ من خلال الجدول أن هناك تفاوت كبير في توزيع سكان ولاية وهران على البلديات، حيث أن 5 بلديات فقط من مجموع 26 بلدية تستحوذ على نسبة 72% من إجمالي سكان الولاية. نجد البلديات الأكثر تركزاً من ناحية عدد السكان مرتبة كالتالي: بلدية وهران بـ 717591 نسمة، ما يعادل 34% من مجموع سكان الولاية. تليها في المرتبة الثانية، بلدية بئر الجير بـ 356991 نسمة، بنسبة 17% مجموع سكان الولاية. ثم تليها بلدية سيدي الشحمي بـ 200631 نسمة في المرتبة الثالثة بنسبة 9%. أما المرتبة الرابعة فنجد بلدية السانية بـ 144562 نسمة ما يعادل 7% من إجمالي السكان، وأخيراً بلدية أرزيو بـ 106029 نسمة، بنسبة 5%. أما نسبة 28% المتبقية من إجمالي سكان الولاية تتوزع بأشكال متفاوتة على 21 بلدية المتبقية.

من حيث الكثافة السكانية، تحتل بلدية بئر الجير المرتبة الأولى بـ 13757 نسمة/كم^2، تليها بلدية وهران في المرتبة الثانية بـ 13257 نسمة/كم^2 بفارق 500 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد عن بلدية بئر الجير. في المرتبة الثالثة بلدية سيدي الشحمي بـ 3486 نسمة/كم^2 بفارق كبير عن سابقاتها. ثم نجد في بلدية السانية في المرتبة الرابعة بـ 3126 نسمة/كم^2، بلدية حسي بونيف تحتل المرتبة

الخامسة من حيث الكثافة السكانية بـ 2670 نسمة/كم^2. باقي البلديات تتراوح كثافتها السكانية بين 1417 نسمة/كم^2 و138 نسمة/كم^2 بمتوسط 507 نسمة/كم^2. بينما البلدية الأقل كثافة كانت من نصيب بلدية عين الكرمة التي سجلت 75 نسمة/كم^2 بالمرتبة ما قبل الأخيرة وبلدية طافراوي بـ 73 نسمة/كم^2 في المرتبة الأخيرة. الشكل التوضيحي التالي عبارة عن خريطة تبين توزيع الكثافة السكانية للولاية حسب البلديات.

شكل 3: خريطة وهران تبين توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات

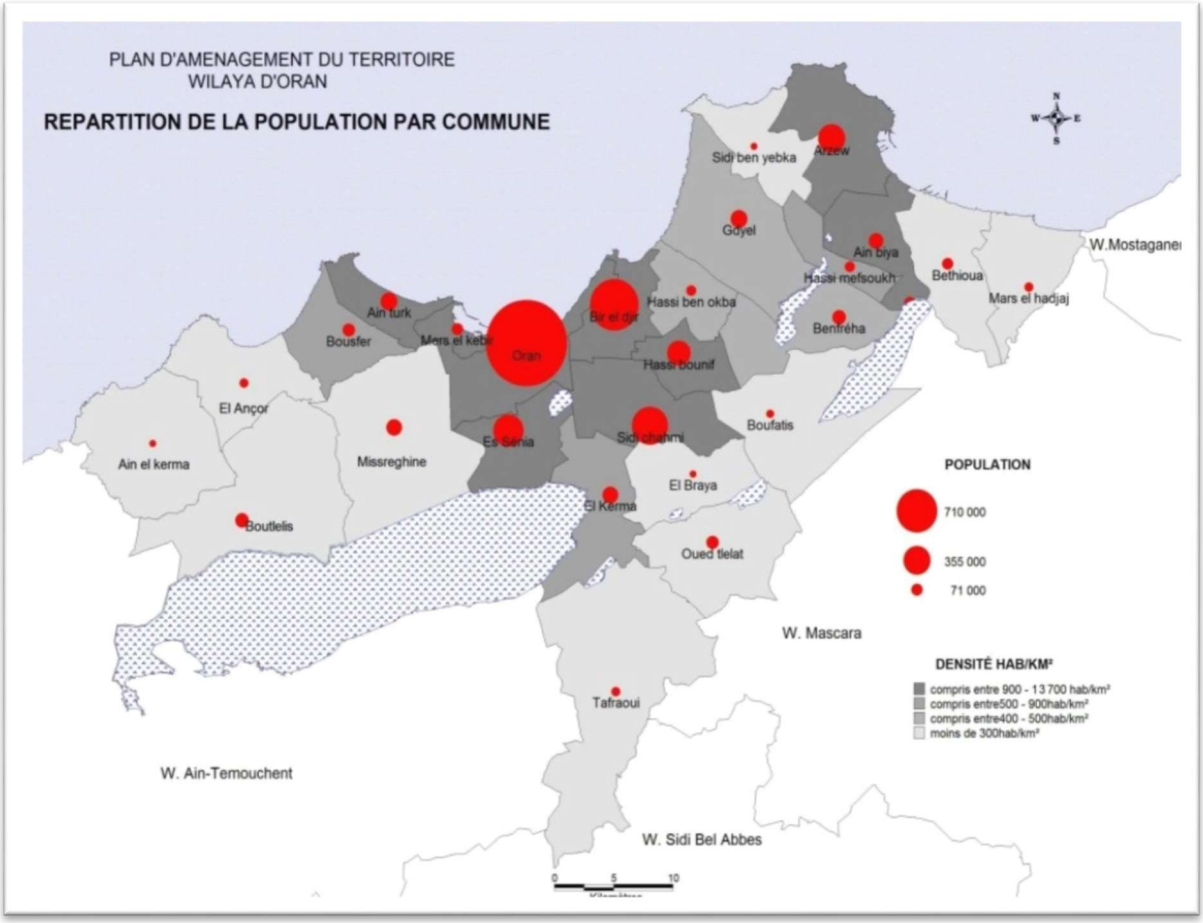

المصدر: ANIREF

- **تعداد السكان حسب الجنس والفئات العمرية:**

تمتلك ولاية وهران مورد بشري قيم جداً كما سبق وأشرنا، فمن حيث التشكيلة السكانية تعتبر ولاية وهران ذات تشكيلة سكانية متوازنة. نسبة المواليد من الذكور متماثلة إلى حد كبير مع نسبة المواليد من الإناث، تبقى ثابتة إلى غاية الفئات العمرية المتقدمة فوق 70 سنة تبدأ في التناقص، حيث نسجل تراجع طفيف لنسبة للذكور في مقابل الإناث.

من جانب الفئات العمرية تغلب فئة الشباب على تركيبة الفئات العمرية، حيث أن 26% من إجمالي سكان الولاية لا يتجاوز سنهم 15 سنة، وهذا ما يعتبر مصدرا هاماً للولاية في المستقبل. فيما يشكل الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة 6% فقط.

شكل 4: الهرم السكاني لولاية وهران

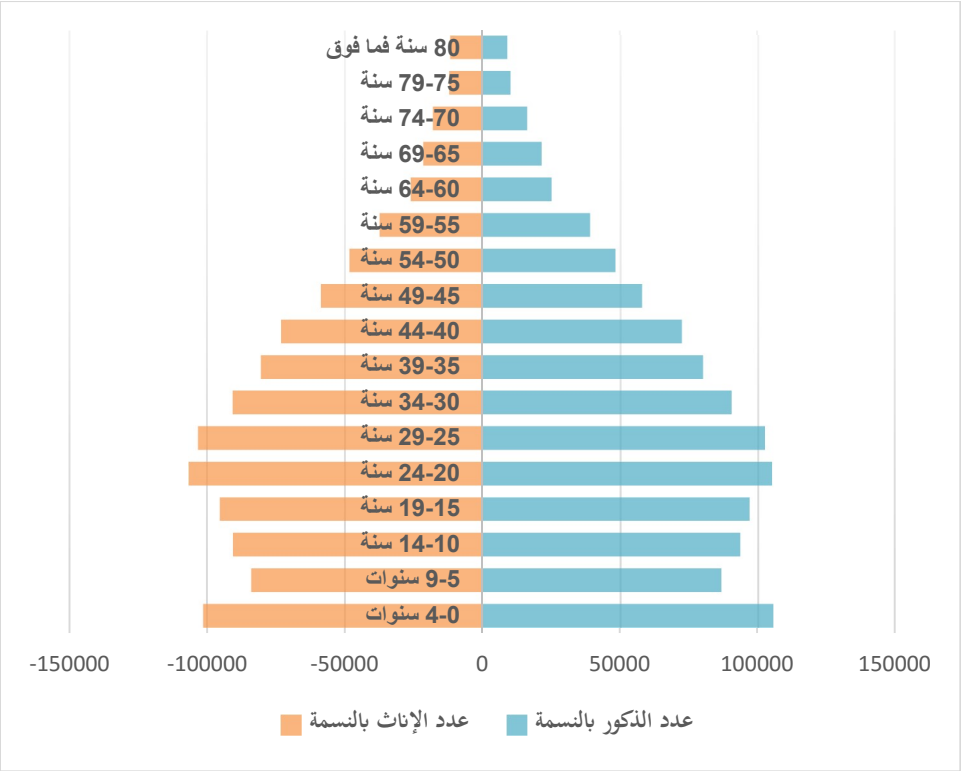

المصدر: من اعداد الطالب، اعتماداً على معطيات DPSB ORAN

الشكل السابق يوضح توزيع سكان ولاية وهران حسب الفئات العمرية، الملاحظ من خلاله أن الولاية تمتاز بارتفاع كبير لنسبة الشباب بين عدد السكان الإجمالي. حيث بلغ عدد السكان الخاص بالفئات العمرية لأقل من 30 سنة، نسبة 55% من مجموع سكان الولاية، بمتوسط 50% ذكور و50% إناث.

الفئة العمرية لأقل من 15 سنة تمثل 26% من سكان الولاية، بمتوسط 51% بالنسبة للذكور و49% للإناث. بينما الفئة العمرية النشطة (15 – 65) تمثل 68% من مجموع السكان، بنسبة متساوية تبلغ 50% بين الذكور والإناث. الفئة العمرية لكبار السن لأكبر من 65 سنة لا تمثل سوى 6% من مجموع السكان، نلاحظ من خلالها انخفاض طفيف لنسبة الذكور بمتوسط 47% مقارنة مع نسبة الإناث بنسبة 53%.

- **نسبة التحضر:**

بالنسبة للتوزيع السكاني لولاية وهران حسب البلديات، تظهر النتائج أن 79% من سكان الولاية يتواجدون بكثافة على مستوى التكتلات بمراكز البلديات، وحوالي 19% يتواجدون على مستوى التجمعات الثانوية. أما نسبة 2% المتبقية من السكان نجدها على مستوى المساحات المتناثرة.

بلغ عدد سكان الحضر 1.861.696 نسمة ما يمثل نسبة 88% من إجمالي السكان، متوزعين على 17 بلدية حضرية من أصل 26 وهي كالتالي: بلدية وهران تتقدمهم بنسبة 100%، كل من بلدية حاسي بن عقبة، عين الترك، سيدي بن يبقى، بوسفر، بئر الجير، حاسي مفسوخ، أرزيو والسانية بنسب تتراوح بين 90% إلى 98%، بينما نجد كل من بلدية قديل، سيدي الشحمي، حاسي بونيف، مسرغين، عين البية، العنصر والكرمة بنسب تتراوح بين 70% إلى 84%.

في المقابل نجد 3 ثلاث بلديات ريفية بنسبة 100% وهم بلدية عين الكرمة التابعة لدائرة بوتليليس، وبلديتي طافراوي والبرية التابعتين لدائرة واد تليلات.

شكل 5: رسم بياني لنسبة التحضر لبلديات وهران

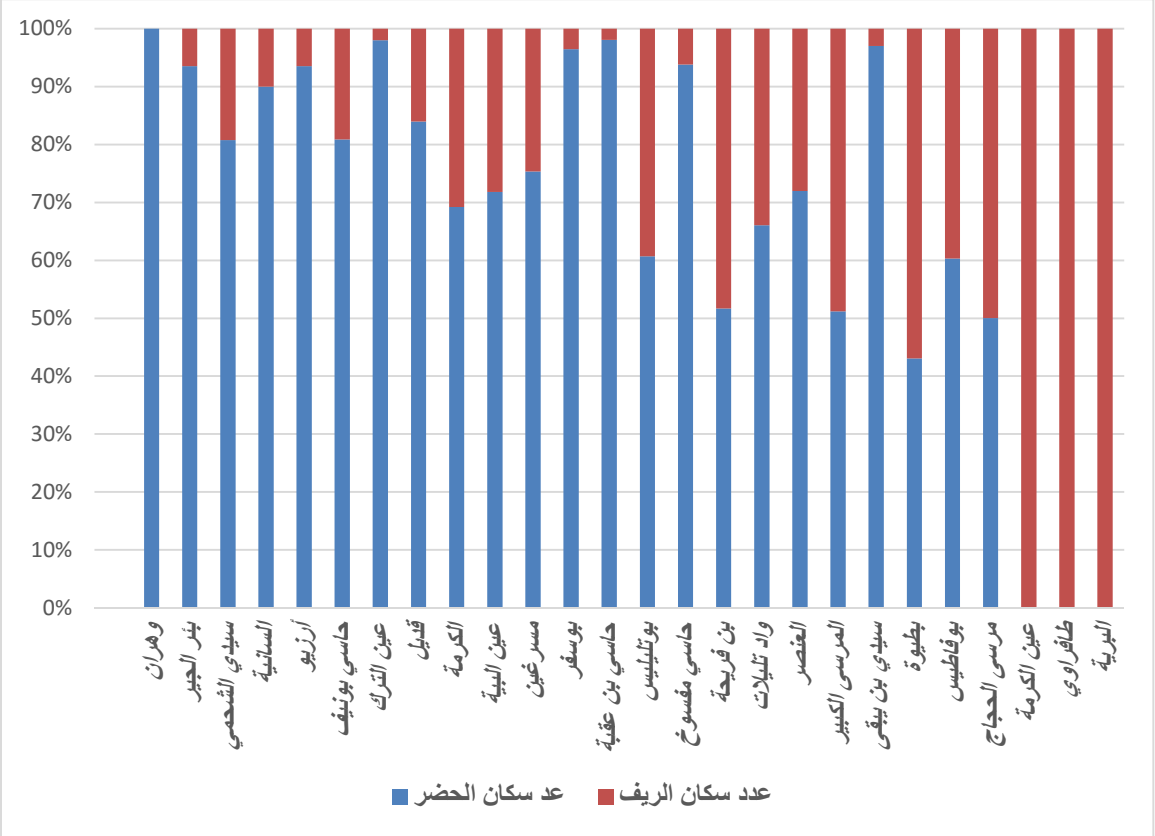

المصدر: من اعداد الطالب، اعتماداً على معطيات DPSB ORAN

المطلب الثاني: التعريف بولاية عين تموشنت

1. الإطار الجغرافي لولاية عين تموشنت

- **الموقع:**

يمثل الموقع الجغرافي لولاية عين تموشنت ميزة في حد ذاته. حيث تقع هذه الأخيرة، في الشمال الغربي للجزائر على بعد 100 كم من الحدود الجزائرية– المغربية، بين مفترق ثلاث ولايات رئيسية. يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط، شرقاً ولاية وهران، غرباً ولاية تلمسان وجنوباً كل من ولايتي تلمسان وسيدي بلعباس.

تتربع على مساحة قدرها حوالي 2377 كم^2 فهي بذلك تحتل المرتبة 40 من أصل 48 ولاية بالجزائر من حيث المساحة.

- **التضاريس:**

بالنسبة للتضاريس، نميز في ولاية عين تموشنت ثلاث مناطق رئيسية:

أولاً، منطقة الشريط الساحلي فهي تملك واجهة بحرية كبيرة تمتد على طول 80 كم من خليج بوزجار شرقاً إلى بني صاف غرباً. تضم 8 بلديات و24% من سكان الولاية.

ثانياً، منطقة السهول الداخلية والهضاب التي تضم 8 بلديات و51% من سكان الولاية، نجدها متوزعة على كل من سهل مليطا الذي يعتبر الامتداد الجغرافي لسهول ولاية وهران الغربية إلى غاية المرتفعات الصخرية تسالة، وكذلك نجدها بمنطقة العامرية والتي تتباين بين سهول والتلال. يتراوح ارتفاعها من 50 إلى 300 متر. أما بالنسبة للهضاب، فأعلى ارتفاع بها يبلغ 409 م والمتواجد بجبل سخونة.

وأخيراً، المناطق الجبلية، تشمل 12 بلدية و25% من سكان الولاية. نجدها متوزعة بين كل من الهضاب العليا لواد بركاش وتمتد إلى غاية جبال سبع شيوخ بمتوسط ارتفاع 400 م، وأيضا جبال تسالة بمتوسط ارتفاع 600 م أين سجلت فيها أعلى نقطة بجبال بولحناش حيث بلغ ارتفاعها 923 م.

- **المناخ:**

تتميز ولاية عين تموشنت بالمناخ المتوسطي، الحار والجاف صيفاً والمعتدل والرطب شتاءً. ينعدم هطول الأمطار خلال فصل الصيف، بينما في فصل الشتاء تكزن نسبة الأمطار منخفضة وغير منتظمة. بحيث تتراوح نسبة الأمطار المسجلة ما بين 300 إلى 500 ملم سنوياً.

2. التقسيم الإداري لولاية عين تموشنت

تعتبر ولاية عين تموشنت حديثة المنشأ مقارنة بولاية وهران. فقد تمّ تأسيسها بموجب قانون 4 فيفري 1984 المتعلق بالتقسيم الإداري الجديد للجزائر آنذاك. قسّمت إلى ثماني (8) دوائر وثماني وعشرون (28) بلدية.

جدول 16: التقسيم الإداري لولاية عين تموشنت مع مساحة البلديات

الدوائر	البلديات	المساحة / كم²
عين تموشنت	عين تموشنت	78,93

	سيدي بن عدة	72,88
المالح	المالح	69,18
	تارقة	65,07
	شعبة اللحم	66,62
	ولاد كيحل	33,08
العامرية	العامرية	90,49
	بوزجار	54,86
	المساعيد	90,88
	ولاد بوجمعة	81,66
	حاسي الغلة	59,12
حمام بوحجر	حمام بوحجر	180,34
	واد بركاش	41,51
	حساسنة	85,61
	شنتوف	57,63
عين الاربعاء	عين الأربعاء	71,61
	تامزوغة	229,06
	واد الصباح	222,20
	سيدي بومدين	69,50
بني صاف	بني صاف	61,30
	سيدي صافي	65,52
	الأمير عبد القادر	46,14
ولهاصة غرابة	ولهاصة	86,29
	سيدي ورياش	64,21
عين كيحل	عين كيحل	77,91
	أغلال	131,20
	عين الطلبة	64,29
	عقب الليل	80,18

المصدر: من اعداد الطالب، اعتماداً على معطيات DPSB Ain Temouchent

3. التركيبة الديموغرافية لولاية عين تموشنت

من خلال تسليط الضوء على التركيبة السكانية لولاية عين تموشنت، سنحاول التركيز على خصائص البنية الديموغرافية من حيث: توزيع السكان على البلديات، الفئات العمرية والتشكيلة السكانية حسب الجنس، إضافة إلى نسبة التحضر في مختلف بلديات الولاية.

- **الكثافة السكانية:**

حسب احصائيات الخاصة بسنة 2019 والصادرة من طرف مديرية التخطيط ومتابعة الميزانية لولاية عين تموشنت، بلغ إجمالي سكان الولاية حوالي 432.353 نسمة، بكثافة سكانية تقدر بـ 182 نسمة/كم^2، تتفاوت هذه الكثافة من بلدية إلى أخرى، لكن نجد تركز كبير للسكان على مستوى بلديتين مقارنة مع باقي بلديات الولاية، وهما: بلدية عين تموشنت بكثافة سكانية تقدر بـ 1076 نسمة/كم^2 وبلدية بني صاف بكثافة سكانية تقدر بـ 803 نسمة/كم^2. وبدرجة أقل باقي بلديات الولاية، لكن الملاحظ أننا نجدها تتمثل في البلديات الواقعة على طول محور الطريق الرابط بين ولايتي وهران وتلمسان، مثل: بلدية العامرية بكثافة سكانية تقدر بـ 280 نسمة/كم^2، حاسي الغلة (230 نسمة/كم^2)، المالح (308 نسمة/كم)^2، شعبة اللحم (249 نسمة/كم^2)، عين الطلبة (226 نسمة/كم^2).

شكل 6: خريطة عين تموشنت تبين توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات

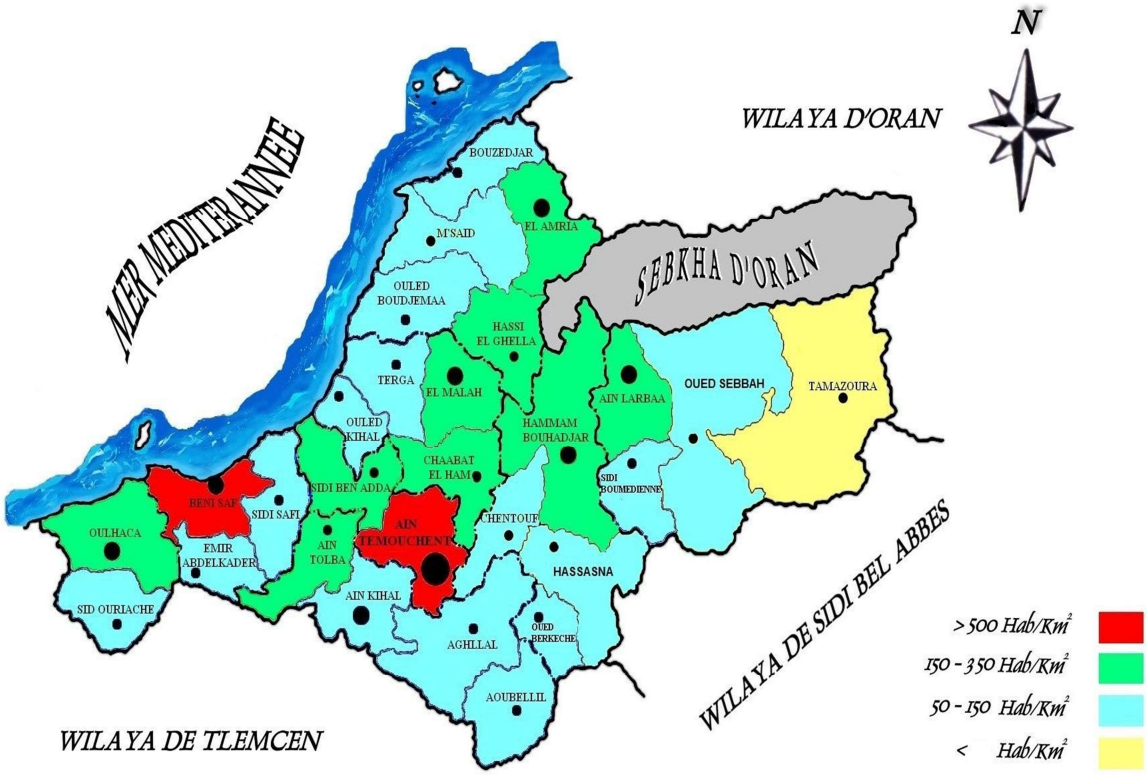

المصدر: ANIREF Ain Temouchent

- **التوزيع السكاني حسب الجنس والفئة العمرية:**

بالنظر إلى الرسم البياني لتوزيع سكان عين تموشنت حسب الفئات العمرية نلاحظ أن هناك تشابه كبير مقارنة مع تركيبة سكان وهران لحد قريب من التماثل. وبالتالي تمتع عين تموشنت بمجتمع شاب كون أن بنسبة شباب تبلغ 55% من مجموع سكان الولاية، بمتوسط 50% ذكور و50% إناث.

الفئة العمرية لأقل من 15 سنة تمثل 26% من سكان الولاية، بمتوسط 51% بالنسبة للذكور و49% للإناث. بينما الفئة العمرية النشطة (15 – 65) تمثل 67% من مجموع السكان، بنسبة متساوية تبلغ 50% بين الذكور والإناث. الفئة العمرية لكبار السن لأكبر من 65 سنة لا تمثل سوى 7% من مجموع السكان، نلاحظ من خلالها انخفاض طفيف لنسبة الذكور بمتوسط 48% مقارنة مع نسبة الإناث بنسبة 52%

شكل 7: رسم بياني لتوزيع سكان عين تموشنت حسب الفئات العمرية

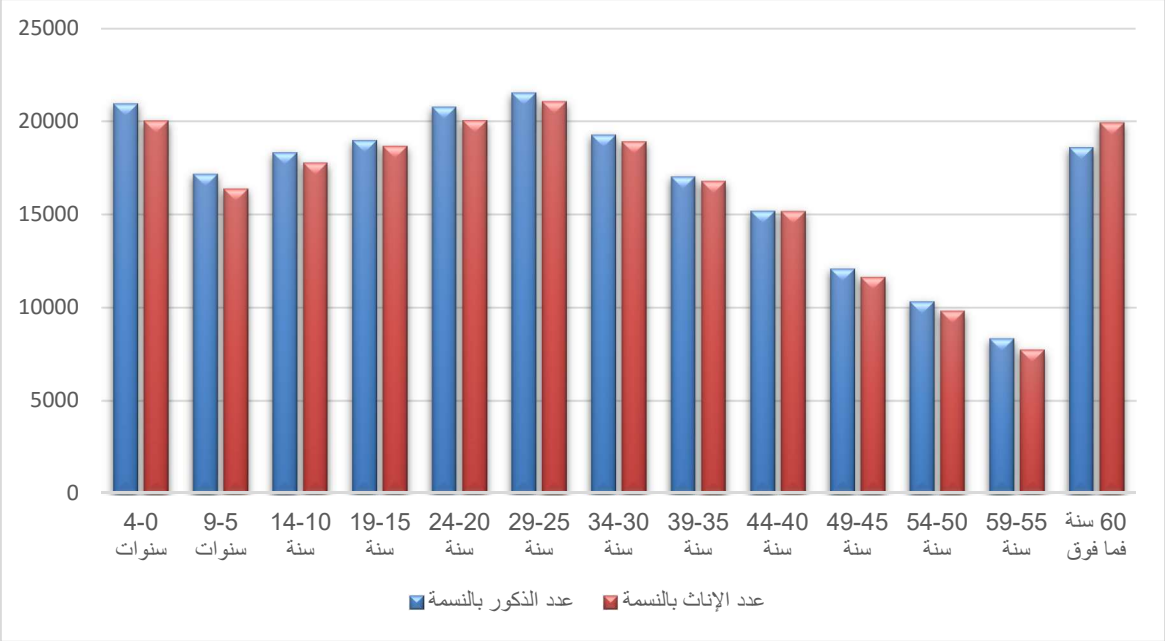

المصدر: من اعداد الطالب، اعتماداً على معطيات DPSB Ain Temouchent

- **نسبة التحضر:**

بالنسبة للتوزيع السكاني حسب بلديات ولاية عين تموشنت، نجد أن عدد سكان الحضر يبلغ 289.671 نسمة ما يمثل نسبة 67% من إجمالي السكان، هذه النسبة موزعة على 13 بلدية أي ما يعادل حوالي 46% من مجموع البلديات تتجاوز نسبة التحضر بهم 70%. في مقدمتهم بلدية عين تموشنت بنسبة تحضر تبلغ 97% وأدناهم بلدية سيدي صافي بنسبة 73%. بينما في المقابل نجد 15 بلدية المتبقية ريفية بنسبة 100%، وهم كالآتي: ولاد كيحل، بوزجار، ولاد بوجمعة، شنتوف، حساسنة، تامزوغة، سيدي بومدين، واد الصباح، بلدية الأمير عبد القادر، ولهاصة، سيدي ورياش، أغلال وبلدية عقب الليل.

تظهر النتائج أيضاً، أن 81% من سكان ولاية عين تموشنت يتركزون على مستوى التكتلات بمراكز البلديات، وحوالي 11% يتواجدون على مستوى المناطق المتناثرة. أما نسبة 8% المتبقية من السكان نجدها على مستوى التجمعات الثانوية.

شكل 8: رسم بياني لنسبة التحضر لبلديات عين تموشنت

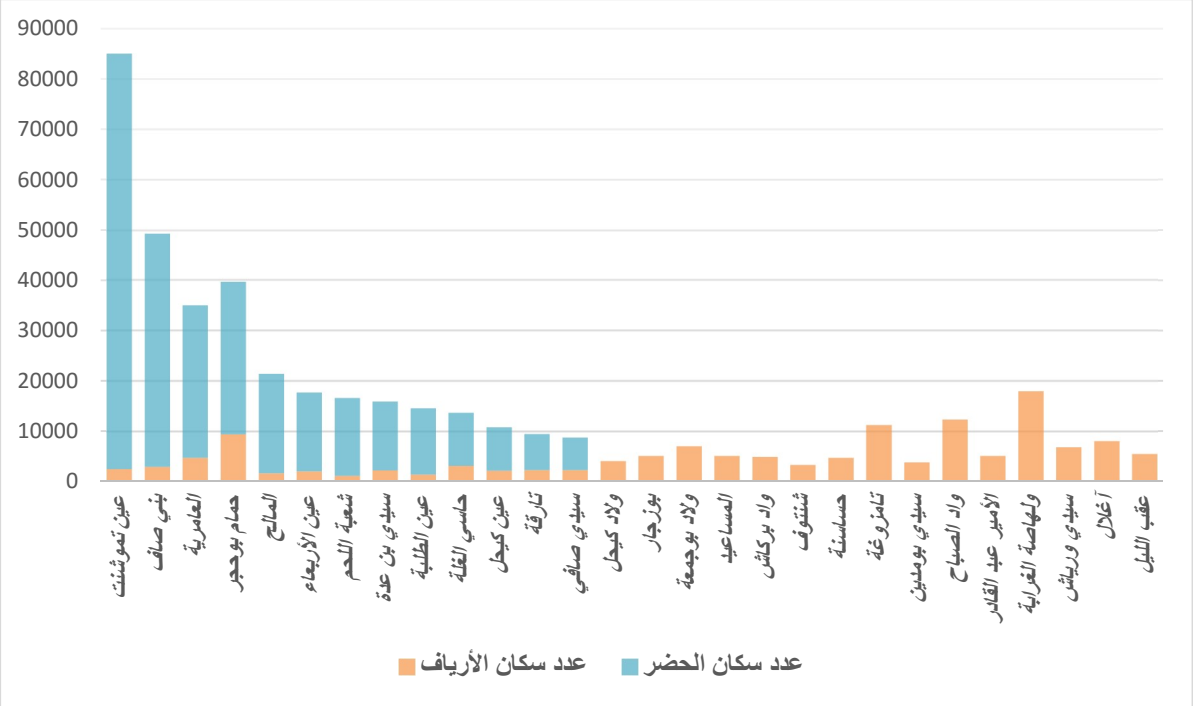

المصدر: من اعداد الطالب، اعتماداً على معطيات DPSB Ain Temouchent

المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية والمنشآت القاعدية للولايتين

تمهيد

إن السعي في تحقيق النمو الاقتصادي والنهوض به يعدّ دائماً هدفاً من الأهداف الرئيسية للدولة الجزائرية، وتظهر نتائج هذه الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية جلياً في العمل على توفير قاعدة صلبة للاقتصاد الوطني من خلال تأمين بنية تحتية ومنشآت قاعدية رصينة. وبالتالي في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على المؤهلات الاقتصادية والبنى التحتية التي تمتلكها كل من ولايتي وهران وعين تموشنت.

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية والمنشآت القاعدية لولاية وهران

1. المنشآت القاعدية ذات الطابع الاجتماعي

- قطاع التعليم:

يحتوي قطاع التربية والتعليم لولاية وهران بأطواره الثلاثة على:

- الطور الابتدائي: توجد به 569 مدرسة ابتدائية على مستوى بلديات وهران، تحتوي هذه المدارس على 6.339 قسم بطاقة استيعاب إجمالية تقدر بـ 104.852 تلميذ. بلغ عدد التلاميذ المتمدرسين 35.345 تلميذاً، ما يمثّل معدل تمدرس يساوي 93%، بنسبة 51% ذكور والباقي إناث. بينما بلغ معدل التأطير البشري في المتوسط معدل مدرس واحد لكل 18 تلميذ، يتفاوت هذا المعدل من بلدية إلى أخرى.

- الطور المتوسط: يحتوي على 182 مؤسسة تعليم متوسط نجد بها 4.058 قاعة ما بين: أقسام، مدرجات، مخابر وقاعات إعلام آلي، بقدرة استيعاب كلية تقدر بـ 127.640 تلميذ. بلغ معدل التمدرس 58%، بنسبة 52% ذكور والباقي إناث. بينما بلغ متوسط معدل التأطير البشري مدرس واحد لكل 21 تلميذ، ويتباين هذا المعدل حسب البلديات.

- الطور الثانوي: في هذا الطور نجد 85 ثانوية تحتوي في مجموعها على 2541 قاعة، ما بين: أقسام، مدرجات، ورشات، مخابر وقاعات الإعلام الآلي، بسعة 82.080 تلميذ. وصل معدل التمدرس بها 46%، بنسبة 58% إناث والباقي ذكور. بينما بلغ متوسط معدل التأطير البشري مدرس واحد لكل 13 تلميذ، ويتباين هذا المعدل بطبيعة الحال حسب البلديات.

- **التعليم العالي:**

بينما يحتوي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ثلاث جامعات، جامعة أحمد بن بلة وهران 1، جامعة محمد بن أحمد وهران 2 وجامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف. بقدرة استيعاب 73.890 مقعد بيداغوجي مع نسبة استفادة تصل إلى 93%، بلغ عدد الطلبة في طور التدرج 68.073 طالب، وعدد 590 طالب أجنبي. بينما بلغ عد الطلبة في طور ما بعد التدرج 7.475 طالب. هؤلاء الطلاب مؤطرين من طرف 3263 أستاذة وأستاذ دائمين بمعدل أستاذ واحد لكل 23 طالب في المتوسط.

إضافة إلى 4 مدارس وطنية عليا كالتالي: المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات لوهران، المدرسة العليا للاقتصاد، المدرسة العليا للهندسة الكهربائية والطاقات، المدرسة العليا للعلوم البيولوجية لوهران، تحتوي على 3.400 طالب كلهم من داخل التراب الوطني. بينما يبلغ عدد الأساتذة 377 أستاذة وأستاذ دائمين بمعدل أستاذ واحد لكل 10 طلبة.

- **قطاع التكوين والتعليم المهنيين:**

أما بالنسبة لقطاع التكوين المهني تملك ولاية وهران 29 مؤسسة تكوين متوزعة على كل تراب الولاية، منها 6 معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني INSFP، تضم بلدية وهران لوحدها 3 معاهد، بينما نجد معهد واحد في كل من بلدية السانية، أرزيو وبطيوة. إضافة إلى 20 مركز تكوين مهني CFPA مقسمة كالتالي: في المرتبة الأولى بلدية وهران تضم 6 مراكز تكوين، المرتبة الثانية من نصيب كل من بلدية بئر الجير وعين الترك بمركزين في كل بلدية، ثم تأتي كل من: بلدية السانية، سيدي الشحمي، واد تليلات، الكرمة، بوتليليس، مسرغين، بطيوة، أرزيو، قديل، مرسى الحجاج، حاسي بونيف، وبوفاطيس بمركز واحد على مستوى البلدية. في الأخير نجد مركز وطني للتكوين والتعليم المهنيين عن بعد CNEPD وحيد على مستوى الولاية ويقع في بلدية وهران. وبالتالي تحتل بلدية وهران المرتبة الأولى بالحصول على نسبة 35% من مؤسسات التكوين.

تبلغ قدرة استيعاب هذه المراكز 7.900 فرداً، نجد 3.085 متكون في التكوين الإقامي (الداخلي) بنسبة 74% ذكور، ونجد أيضاً 12.641 متمهن في التكوين المهني بنسبة 70% ذكور، وبالنسبة للدروس المسائية 87 منخرط بنسبة 52% ذكور.

- **القطاع الصحي:**

يشمل قطاع الصحة لولاية وهران قطاع الصحة العمومي والقطاع الخاص:

- القطاع العمومي: يضم 14 مستشفى عمومي، بقدرة استيعاب اجمالية 4567 سرير و188 مصلحة، نجد منها 9 مستشفيات متخصصة. إضافة إلى 50 عيادة عمومية متعددة الخدمات و119 قاعة علاج تغطي 26 بلدية. إلى جانب 6 هياكل نقل دم، 9 مراكز لغسيل الكلى، مخبر صحي ولائي ومنزلًا لمرضى السكري. علاوة على ذلك، يوجد 2 معاهد شبه طبية بطاقة استيعاب إجمالية تبلغ بـ 850 مقعد.

- بالنسبة للقطاع الخاص والشبه العمومي: فيضم مستشفى CNAS لجراحة الصدمات وإعادة التأهيل الوظيفي، 46 مركز طبي اجتماعي، 12 مركز خاص بطب العمل، 48 مستشفى خاص من بينه 13 عيادة متخصصة و7 غرف علاج.

بخصوص الطاقم الطبي والشبه طبي تمتلك ولاية وهران 4.654 طبيباً في مختلف التخصصات، منها 4.108 في القطاع العمومي، 423 في القطاع الخاص و123 في العيادات الخاصة.

- **السكن:**

فيما يخص السكن تمتلك الولاية حضيرة سكن تبلغ 402.738 سكن، في مقابل 2.118.603 نسمة. وبالتالي فإن معدل الإسكان بوهران يساوي 5 أفراد في مقابل كل سكن واحد. يتفاوت هذا المعدل حسب البلديات حيث سجلت بلدية سيدي الشحمي أكبر قيمة حيث بلغ 25 فرد مقابل سكن واحد، وهذا نظرا لانخفاض الحضيرة السكنية في البلدية والمقدرة بـ 7.952 في مقابل 200.631 نسمة، بينما أقل معدل كان من نصيب بلدية واد تليلات والذي بلغ معدل سكن واحد لكل نسمة، وهذا نظراً للقطب العمراني المنجز هناك والموجه للسكن الاجتماعي في الولاية.

تم توزيع خلال سنة 2019 على مستوى ولاية وهران 11.424 سكن من كل الصيغ، منها 247 سكن ريفي.

- **الطاقة والموارد المائية:**

تملك الولاية شبكة إمداد بالمياه الشروب تبلغ حوالي 3.111,5 كم بنسبة ربط تقدر بـ 100% بالنسبة لمحطات التوزيع، و85% بالنسبة للسكنات، بينما حجم التوزيع يقدر بـ 372.545 $م^3$ يومياً. أمّا بالنسبة للطاقة، يبلغ طول الشبكة الكهربائية 8145 كم بمعدل تغطية يصل إلى 402.738 سكن أي حوالي 99% من مجموع سكنات الولاية، أما بالنسبة لغاز المدينة فيبلغ طول الشبكة حوالي 2.763 كم بمعدل تغطية يساوي 70%.

2. المنشآت القاعدية ذات الطابع الاقتصادي

- **النقل ومنشآت الربط (شبكات الطرق – السكك الحديدية):**

تختص ولاية وهران بشبكة طرق يبلغ طولها 1287 كم، منها: 234 كم طرق وطنية، 580 كم طرق ولائية و274 كم طرق بلدية 180 كم طرق ذات مسارين و19 كم طريق سريع. تغطي المواصلات البرية أكثر من 70% من الطلب على وسائل النقل، وتم تدعيمها بخط ترامواي مكون من 31 محطة على طول 18 كم.

إضافة إلى هذا تملك مدينة وهران شبكة سكك حديدية بطول 147 كم، منها 107 كم ذات مسارين بنسبة 73%، و40 كم المتبقية ذات مسار واحد. يوجد بها ثلاث محطات (وهران، السانية، وادي تليلات وميناء وهران) تنقل سنوياً ما يقارب 2 مليون مسافر و3 ملايين طن من البضائع. بينما تتصل وهران بالعالم الخارجي عن طريق الخطوط الجوية، حيث تملك مطار دولي يقع ببلدية السانية على بعد 12 كم من مركز المدينة بلغ عدد المسافرين سنة 2019: بالنسبة للخطوط الداخلية 551.037 مسافر خلال 9.049 رحلة،

بالنسبة للخطوط الدولية 1.365.514 خلال 11.517 رحلة، إضافة إلى 833 طن من البضائع بين الخطوط الدولية والداخلية. أو عن طريق النقل البحري، فهي تملك ثاني أكبر ميناء تجاري في البلد حيث سجلت في نفس السنة 269 رحلة تم نقل عبرها 234.955 مسافر و82.975 سيارة، علاوة عن تسجيل نقل أكثر من 9 ملايين طن من السلع منها 8 ملايين طن سلع مستوردة. إضافة إلى ميناء أرزيو الذي يعتبر أول ميناء نفط في البلد وميناء نفطي آخر ببطيوة.

- **الصناعة:**

يعتبر النشاط الصناعي ميزة بالنسبة لولاية وهران بفضل ما توفره من منشآت قاعدية واستفادتها من المدن والضواحي الحضرية بها كمدينة أرزيو التي تضم واحدة من أكبر المجمعات الصناعية المتخصصة في الصناعات البتروكيميائية في العالم. تمتلك وهران منطقة صناعية بمساحة إجمالية تبلغ 3.992 هكتار مقسمة على 5 مناطق صناعية كبرى: تمتلك بلدية أرزيو الجزء الأكبر منها بمساحة تقدر بـ 2640 هكتار بنسبة 66% من مساحة المناطق الصناعية الإجمالية و المتخصصة في الصناعات البتروكيماوية والطاقة، في المرتبة الثانية المنطقة الصناعية المستحدثة لبلدية بطيوة بـ 592 هكتار والتي مازالت قيد الإنجاز، المنطقة الصناعية حاسي عامر والواقعة بين بلديتي حاسي بونيف وحاسي بن عقبة بالمرتبة الثالثة بـ 315 هكتار، ثم المنطقة الصناعية للسانية والتي تنقسم إلى 3 مناطق متفرقة يصل مجموع مساحتها إلى 293 هكتار وفي الأخير المنطقة الصناعية لواد تليلات أين يقع مصنع رونو الجزائر بمساحة تبلغ 152 هكتار. إضافة إلى ذلك، توجد 35 منطقة نشاط، تبلغ مساحتها الاجمالية 1.230 هكتار موزعة على كامل تراب الولاية.

- **الزراعة والإنتاج الحيواني:**

بخصوص الزراعة تمتلك ولاية وهران خصائص طبيعية ومؤهلات جبارة في المجال الفلاحي على غرار الموقع الجغرافي والمناخ الذي تمتاز به، حيث تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية 95.059,2 هكتار أي ما يعادل45% من مساحة الولاية، بينما تبلغ المساحة الزراعية المستغلة 86.757,39 هكتار ما يمثل نسبة 91% من المساحة الزراعية الإجمالية. تستخدم 62% منها في إنتاج الحبوب،22% في إنتاج الأعلاف، 7% في إنتاج الخضروات والباقي يستخدم في انتاج مختلف المحاصيل. إلا أن هذه المساحة مهددة بالتناقص نظراً للتوسع العمراني المتزايد على حسابها بحكم أنها تعتبر قطب حضري كبير.

تملك الولاية ثروة حيوانية معتبرة بلغت حوالي 21.322 رأس بقر، 147.318 رأس غنم، 16.460 رأس من الماعز و601 رأس من الخيول. بينما الإنتاج الحيواني، بلغ أنتاج الولاية لسنة 2019: حوالي 9.349 طن من اللحوم البيضاء، 3.031 طن من اللحوم الحمراء، 61 مليون لتر حليب، 162 مليون بيضة، 42 طن من العسل، 251 طن من الصوف الخام إضافة إلى 741 قنطار من الجلود.

- **. الصيد البحري:**

تمتلك ولاية وهران بحكم أنها مدينة ساحلية إمكانات معتبر في مجال الصيد البحري، فهي تضم ميناءين للصيد الأول على مستوى وهران والثاني على مستوى أرزيو. تقدر طاقة الاستيعاب الإجمالية لهما بـ 310 باخرة مختلفة الأحجام، منها: 216 باخرة على مستوى وهران في مقابل 1960 عامل، و94 باخرة على مستوى أرزيو في مقابل 1089 عامل. بلغ الإنتاج البحري حجم المنتجات البحرية حوالي 8.642 طن، منها 6.871 طن عن طريق ميناء وهران و1.771 طن عبر ميناء أرزيو. مقسمة كالتالي: الأسماك البيضاء بنسبة 93%، الأسماك الزرقاء بنسبة 4% ونسبة 3% المتبقية لباقي الأنواع البحرية.

- **السياحة:**

تملك ولاية وهران إمكانات سياحية هائلة، فهي تعتبر من أهم المدن السياحية بالجزائر، وبالتالي هي تقدم فرص جبارة للمستثمرين في القطاع السياحي. بالنسبة للشواطئ البحرية تملك الولاية 36 شاطئ والتي سمحت لها باستقبال أعداد هائلة من المصطافين، فقد بلغ عدد المصطافين سنة 2019 ما يتعدى 11 مليون مصطاف. إلى جانب العدد الكبير للفنادق التي تسهل استيعاب هذا الكم الهائل من الزوار. فقد يبلغ عدد الفنادق في الولاية 154 فندق، منها 67 فندق مصنف. تبلغ قدرتها الاستيعابية الإجمالية 7.861 غرفة مجهزة بـ 15.458 سرير. إضافة إلى 26 مطعم مصنف بسعة إجمالية تقدر بـ 1459 شخص. إلى جانب 224 وكالة سياحية معتمدة.

- **التشغيل:**

تبلغ نسبة البطالة في ولاية وهران حوالي 9,08% تختلف هذه النسبة من بلدية إلى أخرى. نجد أن البلديات التي تمتاز بالطابع الريفي والشبه حضري هي الأكثر تضررًا من هذه الظاهرة، على غرار بلديات: بن فريحة، بوفاطيس، البرية وبوتليليس، بنسبة 12,99%، 12,97%، 12,91%، 12,66% على التوالي.

يحتل قطاع التجارة المرتبة الأولى في امتصاص البطالة وخلق فرص عمل، حيث يساهم في تشغيل 34% من اليد العاملة النشطة بالولاية ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 24,15%.

المطلب الثاني الخصائص الاقتصادية والمنشآت القاعدية لولاية عين تموشنت

1. المنشآت القاعدية ذات الطابع الاجتماعي

- **قطاع التعليم:**

بلغ معدل التمدرس على مستوى ولاية عين تموشنت لسنة 2019 نسبة 98,63% بالنسبة لفئة 6 سنوات، 89,80% بالنسبة لفئة (6-15) سنة و41,04% بالنسبة لفئة (16-19) سنة. تملك الولاية:

- بالطور الابتدائي: 210 مدرسة ابتدائية على مستوى كل البلديات، بلغ عدد التلاميذ فيها متوسط 26 تلميذا في القسم، بينما بلغ معدل التأطير البشري في المتوسط معدل مدرس واحد لكل 21 تلميذ، يتفاوت هذا المعدل من بلدية إلى أخرى.
- الطور المتوسط: يحتوي على 70 مؤسسة تعليم متوسط متوزعة على البلديات، يصل فيها عدد التلاميذ إلى 32 تلميذ بالقسم في المتوسط، غير أن متوسط معدل التأطير البشري بلغ مدرس واحد لكل 19 تلميذ، وهذا ما يوضح انخفاض عدد القاعات المخصصة للتلاميذ مقارنة مع المورد البشري الممثل بأساتذة الطور.
- الطور الثانوي: بالنسبة لهذا الطور نجد 27 ثانوية، وصل عدد التلاميذ بها 25 تلميذ لكل قسم، بينما بلغ متوسط معدل التأطير البشري مدرس واحد لكل 13 تلميذ، ويتباين هذا المعدل بطبيعة الحال حسب البلديات.

- **التعليم العالي:**

تملك ولاية عين تموشنت مركز جامعي يحتوي على 11.251 طالب كعدد إجمالي على مستوى كل الأطوار، من بينهم 96 طالب أجنبي خلال السنة الدراسية 2019- 2020. مقسمين على 10 تخصصات ويقوم بتأطيرهم 355 أستاذ بمعدل تأطير أستاذ واحد لكل 32 طالباً.

- **قطاع التكوين والتعليم المهنيين:**

أما بالنسبة لقطاع التكوين المهني تملك ولاية عين تموشنت، 2 معاهد، 10 مراكز تكوين مهني وملحقين. بقدرة استيعاب إجمالية تبلغ 4.250 منصب تكوين مقسمين كما يلي: 2.131 بالنسبة للتكوين الإقامي (الداخلي)، 2.395 بالنسبة للتكوين المهني، 270 بالنسبة لدروس المساء.

ونظراً للطلب المتزايد المسجل على مستوى الولاية للالتحاق بالتكوين المهني خاصة مع ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، هناك برنامج قيد الإنجاز بقدرة استيعاب اجمالية تقدر بـ 750 مقعد: معهد على مستوى بلدية بني صاف بـ 450 مقعد، مركز تكوين مهني على مستوى بلدية حاسي الغلة بـ 300 مقعد.

- **القطاع الصحي:**

تمتلك الولاية بالنسبة لقطاع الصحة المنشآت التالية: 6 مستشفيات، منها: 4 مؤسسات استشفائية عمومية، مستشفى متخصص ومؤسسة استشفائية خاصة بقدرة استيعاب إجمالية 911 سرير. متواجدة على مستوى 4 مراكز حضرية: عين تموشنت، بني صاف، حمام بوحجر والعامرية. بالإضافة إلى 30 عيادة عمومية متعددة الخدمات و94 قاعة علاج موزعة على تراب الولاية.

نجد أيضاً، 197 عيادة أسنان منها 140 عيادة عمومية، تتواجد أغلبها في بلدية عين تموشنت بنسبة 48% وبني صاف بـ 13%. و212 صيدلية منها 31 عمومية.

بخصوص الطاقم الطبي والشبه طبي تمتلك ولاية عين تموشنت 974 طبيباً في القطاعين العام والخاص، منها 546 طبيب عام والباقي مختص في مختلف التخصصات، منها 1.584 شخص في السلك الشبه الطبي.

- **السكن:**

سجلت الولاية خلال سنة 2019 حضيرة سكن تبلغ 121.642سكن، بمعدل إسكان يساوي سكن واحد مقابل 3,55 فرد. يتفاوت هذا المعدل حسب البلديات حيث سجلت بلدية واد الصباح أعلى معدل سكن واحد مقابل 4,43 فرد، وهذا نظرا لانخفاض الحضيرة السكنية في البلدية والمقدرة بـ 2.769 سكن في مقابل الارتفاع النسبي مقارنة مع عدد السكنات والبالغ 12.259 نسمة،

تم توزيع خلال سنة 2019 على مستوى ولاية وهران 2.112 سكن من كل الصيغ، منها 697 سكن ريفي.

- **الطاقة والموارد المائية:**

تعرف ولاية عين تموشنت ضعف نسبي تخزين المياه وهذا راجع إلى عدم توفر السدود، بينما شبكة الإمداد بالماء الشروب فيبلغ معدل الربط نسبة 99%. يقدر حجم التوزيع بـ 115.166 $م^3$ يومياً، يتم تغذيتها عن طريق محطة تحلية مياه البحر شط الهلال بنسبة 72%، حوض تافنة بنسبة 21% و7% المتبقية يتم ضخها من الموارد الجوفية.

بينما شبكة الصرف الصحي فالولاية تملك شبكة ذات طول يبلغ 1.149 كم وتحتوي 9 محطات معالجة، مع نسبة ربط الصرف الصحي بنسبة 98%.

2. المنشآت القاعدية ذات الطابع الاقتصادي

- **النقل ومنشآت الربط (شبكات الطرق – السكك الحديدية):**

تملك عين تموشنت شبكة طرق يبلغ طولها 1441 كم، منها: 331 كم طرق وطنية بنسبة 23%، 295 كم طرق ولائية بنسبة 20%، 562 كم طرق بلدية بنسبة 39% و253 كم طرق جوارية بنسبة 18%. يتم تغطية النقل البري عن طريق 474 ناقل خاص ومؤسسة عمومية واحدة، يتم توفير قدرة نقل 20.335 مقعد من خلال تجنيد 628 مركبة في 71 خط نقل على مستوى النقل الحضري، الشبه حضري والريفي بالولاية. إضافة إلى هذا تملك الولاية خط نقل سكة حديدية يربطها بولاية وهران، يحتوي محطتين على مستوى عين تموشنت وبني صاف. أما النقل البحري فبالرغم من ان عين تموشنت تملك شريط ساحلي بطول 80 كم فهي لا تملك إلا 2 ميناءين للصيد فقط، يتواجد أحدهما على مستوى بلدية بني صاف والآخر ببوزجار بني صاف.

- **الصناعة:**

يعتبر النشاط الصناعي لولاية عين تموشنت ضعيف نسبيا مقارنة مع الولايات المجاورة وخاصة ولاية وهران، حيث تبلغ المساحة الاجمالية للمناطق الصناعية 3.348 هكتار: موزعة على المنطقة الصناعية لتامزوغة بمساحة تقدر بـ 2.050 هكتار مستغلة بنسبة 66%،

والمنطقة الصناعية لعين تموشنت بمساحة قدرها 1298 هكتار بنسبة استغلال تصل إلى حوالي 77%. إضافة إلى 13 منطقة نشاط تبلغ في مجملها مساحة 955 هكتار تبلغ نسبة استغلالها الإجمالية 64%.

- **الزراعة والإنتاج الحيواني:**

تعرف ولاية عين تموشنت كونها ولاية زراعية، حيث أنها تملك أراضي زراعية تبلغ مساحتها 203.584 هكتار، بينما مساحة الأراضي المستغلة تبلغ 180.994 هكتار ما يمثل نسبة 89%، مقسمة حول 8.150 مستثمرة فلاحية. بالرغم من هذا فالأراضي المسقية تكاد تكون معدومة فهي لا تتجاوز 6% من الأراضي المستغلة ما يمثل 10.791 هكتار. تستخدم 57% منها في إنتاج الحبوب، 6% بالتساوي في إنتاج الكروم وانتاج الفواكه، 5% بالتساوي في إنتاج الخضروات وانتاج البقوليات و21% تستخدم في انتاج الاعلاف وباقي المحاصيل الزراعية.

بالنسبة للثروة حيوانية تملك الولاية معتبرة بلغت حوالي 24.327 رأس بقر، 178.707 رأس غنم، 18.182 رأس من الماعز. بينما الإنتاج الحيواني، بلغ إنتاج الولاية لسنة 2019: حوالي 10.599 طن من اللحوم البيضاء، 4.724 طن من اللحوم الحمراء، 63 مليون لتر حليب، 48 مليون بيضة، 46 طن من العسل و274 طن من الصوف الخام.

- **الصيد البحري:**

تمتلك ولاية عين تموشنت إمكانيات جبارة في مجال الصيد البحري بفضل شريطها الساحلي البالغ 80 كم الذي يحتوي على مينائي الصيد ببني صاف وبوزجار ومنطقة الصيد البالغة 6 أميال بحرية، تبلغ قدرة استيعاب الموانئ الاجمالية 452 باخرة مختلفة الأحجام، نجد 210 باخرة في ميناء بني صاف مقابل 4.844 صياد في مختلف الرتب (رايس، ميكانيكي وملاح)، بينما في ميناء بوزجار نجد 200 باخرة في مقابل 1.829 صياد في مختلف الرتب.

في سنة 2019 بلغ حجم المنتجات البحرية حوالي 15.461 طن، منها: 8.864 طن عبر ميناء بوزجار و6.597 طن عن طريق ميناء بوزجار. مقسمة كالتالي: الأسماك الزرقاء بنسبة 91%، الأسماك البيضاء بنسبة 5% ونسبة 4% المتبقية لباقي الأنواع البحرية.

- **السياحة:**

بالموازاة مع قطاع الصيد البحري تملك ولاية عين تموشنت إمكانيات جبارة في القطاع السياحي وتقدم فرص هامة للاستثمار. تملك شواطئ بحرية على طول 50 كم والتي تسمح لها باستقبال أعداد هائلة من المصطافين، فقد بلغ عدد المصطافين سنة 2019 ما يتعدى 6 ملايين مصطاف على مستوى 18 شاطئ محروس. إلى جانب الينابيع المعدنية الطبيعية، فالحمامات المعدنية بحمام بوحجر تلقى تقدير كبير من طرف المقبلين عليها نظرا لخصائصها العلاجية.

يبلغ عدد الفنادق في الولاية 29 فندق، منها 19 مصنفة. تبلغ سعتها الإجمالية، 841 غرفة و446 مصيف، مجهزين بـ 4573 سرير مختلف الأحجام. و24 وكالة سياحية بلغ عدد الرحلات الاجمالية المنظمة خلال سنة 2019 حوالي 8.419 وكالة.

- **التشغيل:**

يشكل ملف التشغيل بولاية عين تموشنت الشاغل الرئيسي للمسؤولين المحليين بالولاية مثلها مثل سائر التراب الوطني. أين تسجل الولاية معدل البطالة يقدر بنحو 9,68%. بينما نجد كل من بلديات عقب الليل، واد الصباح والحساسنة الأكثر تضررا بنسبة 11,50%، 11,39% و11,23% على التوالي.

يحتل قطاع الزراعة المرتبة الأولى في امتصاص البطالة، حيث يساهم في تشغيل 15,56% من اليد العاملة النشطة ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 14,93%.

المبحث الثالث: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايتين

تمهيد

بعد الوقوف في المبحثين السابقين على الخصائص الجغرافية، السكانية والإدارية لكل من ولاية وران وعين تموشنت، ثم مقارنة البيئة الاقتصادية لهما من خلال تسليط الضوء على البنى التحتية التي تزخر بهما. سنخصص هذا المبحث في تسليط الضوء على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايتين بالتفصيل وتحديد خصائص هذا القطاع في كل من الولايتين، من حيث: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطور القطاع خلال الخمس سنوات المنصرمة وخصائص توزيعها حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وحسب البلديات.

المطلب الأول: نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران

1. تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية وهران

حسب إحصائيات 31 ديسمبر 2019، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS حوالي 26.796 مؤسسة، حيث يحتل القطاع الخاص الأغلبية في تعداد هذا القطاع بنسبة تتعدى 99%، بينما القطاع العمومي لم يتجاوز نسبة 0,5% بـ 125 مؤسسة فقط.

مقارنة مع السنوات الخمس الأخيرة نلاحظ تذبذب في وتيرة تزايد عدد المؤسسات الخاصة المنشأة على مستوى ولاية وهران، لكن على العموم نسجل ارتفاع في عدد مؤسسات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجاوز نسبة 5% أي ما يمثل 1.379 مؤسسة جديدة مقارنة مع سنة 2015 أين بلغ عددها آنذاك 25.417 مؤسسة.

جدول 17: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران حسب قطاع النشاط الاقتصادي

طبيعة قطاع النشاط	عدد المؤسسات لسنة 2019	النسبة المئوية
التجارة	7 508	%28,02
البناء والأشغال العمومية	5 332	%19,90
الخدمات الموجهة للمؤسسات	2 654	%9,90
الخدمات الموجهة للأسر	2 584	%9,64
النقل والاتصالات	2 230	%8,32
الفندقة والإطعام	1 672	%6,24
الصناعات الغذائية	1 261	%4,71
الحديد والصلب	701	%2,62
صناعة الخشب والورق	509	%1,90
كيمياء بلاستيك	374	%1,40
الفلاحة والصيد البحري	342	%1,28
خدمات للمرافق الجماعية	325	%1,21
صناعة النسيج	306	%1,14
المؤسسات المالية	256	%0,96
مواد البناء	223	%0,83

أعمال عقارية	152	%0,57
صناعات مختلفة	145	%0,54
صناعة الجلود	120	%0,45
المناجم والمحاجر	41	%0,15
المحروقات	26	%0,10
الطاقة والمياه	25	%0,09
الخدمات والأعمال البترولية	10	%0,04
المجموع	**26 796**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالب، اعتماداً على معطيات D.I.P.I Oran

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قطاع التجارة يحتل المرتبة الأولى بـ 7.508 مؤسسة، أي ما يعادل تقريبا 28% من النسيج الاقتصادي في الولاية، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 5.332 مؤسسة بنسبة 20%، ثم نجد الخدمات الموجهة للمؤسسات والخدمات الموجهة للأسر والأفراد بـ 2.654 مؤسسة و2.584 مؤسسة على التوالي. في حين أن قطاع النقل والاتصالات يشغل 8,32% من تعداد مؤسسات ولاية وهران بـ 2.230 مؤسسة، ثم قطاع الفندقة والإطعام بـ 1.672 مؤسسة بنسبة تتجاوز 6% وقطاع الصناعات الغذائية بـ 1.261 مؤسسة بحوالي 4,71%. بينما تشكل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى مجتمعة ما يقارب 13,27% من النسيج الاقتصادي في المنطقة بـ 3.555 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

شكل 9: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران حسب طبيعة قطاع النشاط الاقتصادي

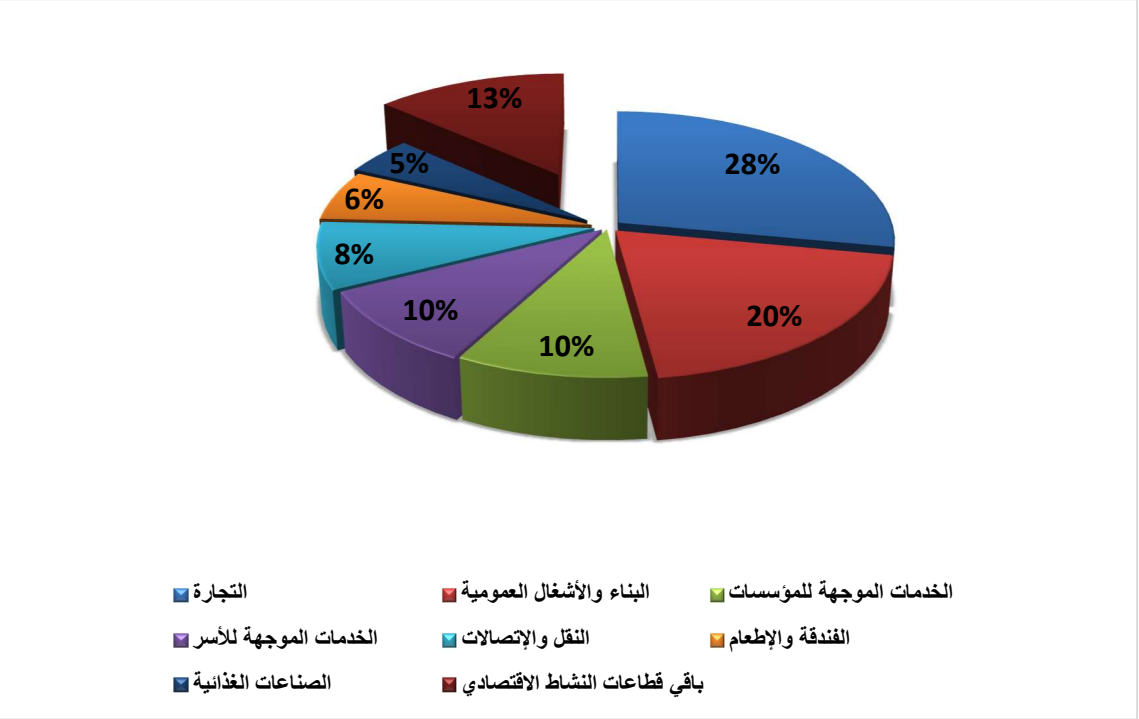

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

2. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2019

عندما يتم تسليط الضوء على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران في السنوات الخمس الأخيرة نلاحظ تأرجح في معدل زيادتها، حيث نسجل انخفاض في عدد المؤسسات لسنة 2016 قدره 1,4%، أي ما يعادل 353 مؤسسة مقارنة مع سنة 2015. استمر عدد المؤسسات المنشأة في الانخفاض لكن بشكل طفيف، حيث بلغ عدد المؤسسات سنة 2017، 25052 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وبالتالي نسجل انخفاض قدره 12 مؤسسة بمعدل 0,05%، مقارنة مع سنة 2016. لكن وعلى عكس السنوات السابقة، شهدت سنة 2018 ارتفاع ملحوظ في عدد المؤسسات الذي بلغ إجمالاً 26437 مؤسسة. بحيث تم تسجيل زيادة تقدر بـ 1385 مؤسسة بنسبة 5,5% مقارنة مع سنة 2017، لم يستمر الارتفاع بنفس الوتيرة فخلال سنة 2019 سجلنا ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتجاوز 1,36% مقارنة مع سنة 2018، أي ما يمثل 359 مؤسسة جديدة. أما مقارنة مع سنة 2015، فبلغ معدل الزيادة 5,42% أي ما يمثل 1.379 مؤسسة جديدة أين بلغ عدد المؤسسات آنذاك 25417 مؤسسة.

جدول 18:: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2019

طبيعة النشاط	سنة 2015		سنة 2016			سنة 2017			سنة 2018			سنة 2019		
	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	نسبة التطور	عدد المؤسسات	%	نسبة التطور	عدد المؤسسات	%	نسبة التطور	عدد المؤسسات	%	نسبة التطور
أعمال عقارية	145	0,6%	145	0,6%	**0,0%**	145	0,6%	**0,0%**	147	0,6%	**1,4%**	152	0,6%	**3,4%**
الفلاحة والصيد البحري	327	1,3%	329	1,3%	**0,6%**	341	1,4%	**3,6%**	353	1,3%	**3,5%**	342	1,3%	**-3,1%**
البناء والأشغال العمومية	5449	21,4%	5250	20,9%	**-3,7%**	5053	20,2%	**-3,8%**	5256	19,9%	**4,0%**	5332	19,9%	**1,4%**
كيمياء بلاستيك	288	1,1%	292	1,2%	**1,4%**	323	1,3%	**10,6%**	354	1,3%	**9,6%**	374	1,3%	**5,6%**
التجارة	6501	25,6%	6558	26,2%	**0,9%**	6822	27,2%	**4,0%**	7338	27,8%	**7,6%**	7508	27,8%	**2,3%**
الطاقة والمياه	25	0,1%	25	0,1%	**0,0%**	25	0,1%	**0,0%**	25	0,1%	**0,0%**	25	0,1%	**0,0%**
المؤسسات المالية	255	1,0%	258	1,0%	**1,2%**	246	1,0%	**-4,7%**	250	1,0%	**1,6%**	256	1,0%	**2,4%**
الفندقة والإطعام	1397	5,5%	1473	5,9%	**5,4%**	1505	6,0%	**2,2%**	1641	6,2%	**9,0%**	1672	6,2%	**1,9%**
المحروقات	21	0,1%	23	0,1%	**9,5%**	24	0,1%	**4,3%**	26	0,1%	**8,3%**	26	0,1%	**0,0%**
الصناعات الغذائية	1206	4,7%	1193	4,8%	**-1,1%**	1180	4,7%	**-1,1%**	1253	4,7%	**6,2%**	1261	4,7%	**0,6%**
صناعة الخشب والورق	530	2,1%	514	2,1%	**-3,0%**	503	2,0%	**-2,1%**	519	2,0%	**3,2%**	509	2,0%	**-1,9%**
صناعة الجلود	116	0,5%	126	0,5%	**8,6%**	125	0,5%	**-0,8%**	125	0,5%	**0,0%**	120	0,5%	**-4,0%**
صناعة النسيج	339	1,3%	300	1,2%	**-11,5%**	309	1,2%	**3,0%**	330	1,3%	**6,8%**	306	1,3%	**-7,3%**
صناعات مختلفة	142	0,6%	142	0,6%	**0,0%**	132	0,5%	**-7,0%**	136	0,5%	**3,0%**	145	0,5%	**6,6%**
مواد البناء	224	0,9%	219	0,9%	**-2,2%**	224	0,9%	**2,3%**	227	0,9%	**1,3%**	223	0,9%	**-1,8%**
المناجم والمحاجر	34	0,1%	34	0,1%	**0,0%**	34	0,1%	**0,0%**	39	0,2%	**14,7%**	41	0,2%	**5,1%**
الخدمات والأعمال البترولية	14	0,1%	12	0,0%	**-14,3%**	11	0,0%	**-8,3%**	12	0,1%	**9,1%**	10	0,1%	**-16,7%**
الخدمات الموجهة للمؤسسات	2771	10,9%	2764	11,0%	**-0,3%**	2587	10,3%	**-6,4%**	2644	10,0%	**2,2%**	2654	10,0%	**0,4%**
الخدمات الموجهة للأسر	2204	8,7%	2193	8,7%	**-0,5%**	2313	9,2%	**5,5%**	2531	9,6%	**9,4%**	2584	9,6%	**2,1%**
خدمات للمرافق الجماعية	279	1,1%	285	1,1%	**2,2%**	300	1,2%	**5,3%**	316	1,2%	**5,3%**	325	1,2%	**2,8%**
الحديد والصلب	634	2,5%	627	2,5%	**-1,1%**	651	2,6%	**3,8%**	706	2,7%	**8,4%**	701	2,7%	**-0,7%**
النقل والاتصالات	2516	9,9%	2302	9,2%	**-8,5%**	2199	8,8%	**-4,5%**	2209	8,4%	**0,5%**	2230	8,4%	**1,0%**
المجموع	**25 417**	**100%**	**25 064**	**100%**	**-1,4%**	**25 052**	**100%**	**0,0%**	**26 437**	**100%**	**5,5%**	**26 796**	**100%**	**1,4%**

المصدر: من اعداد الطالب، اعتماداً على معطيات D.I.P.I Oran

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن أغلب القطاعات الاقتصادية التي شهدت انخفاض في عدد المؤسسات لسنة 2016 مقارنة مع سنة 2015، هي قطاع الخدمات والأعمال البترولية بنسبة -14,3% أين انخفض عددها من 14 إلى 12 مؤسسة، ثم يليها قطاع صناعات النسيج بنسبة -11,50% ما يعادل خسارة 39 مؤسسة، وفي الأخير قطاع النقل والمواصلات الذي خسر 214 مؤسسة

بنسبة -8,51% من القطاع. في المقابل بعض القطاعات الأخرى زيادات معتبرة في عدد المؤسسات، نذكر منها قطاع المحروقات الذي شهد زيادة مؤسستين بنسبة 9,52%، تليه صناعات الجلود التي سجلت زيادة 10 مؤسسات والتي تقدر بـ 8,62%، وفي الأخير نجد قطاع الفندقة والإطعام الذي عرف زيادة 76 مؤسسة بنسبة 5,44% من اجمالي القطاع.

بالنسبة لسنة 2017، بالرغم من تسجيلها انخفاض طفيف في العدد الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع 2016، إلاّ أنها عرفت حركية كبيرة بين مختلف القطاعات. حيث نلاحظ القطاعات التي عرفت انخفاضاً هي كل من قطاع الخدمات والأعمال البترولية بنسبة -8,33%، يليها قطاع الصناعات المختلفة حيث انخفض عدد المؤسسات بـ 10 مؤسسات بنسبة -7%، ثم قطاع الخدمات الموجهة للمؤسسات الذي عرف خسارة 177 مؤسسة مقارنة مع السنة الفارطة بنسبة -6,4% من القطاع. في حين شهدت بعض القطاعات الأخرى زيادات معتبرة، نذكر منها قطاع الكمياء والبلاستيك الذي سجل زيادة بـ 31 مؤسسة أي ما يعادل 10,62%، قطاع الخدمات الموجهة للأسر على عكس قطاع الخدمات الموجهة للمؤسسات عرف زيادة قدرها 120 مؤسسة بنسبة 5,47% من حجم القطاع، وفي الأخير نذكر قطاع الخدمات للمرافق الجماعية الذي شهد زيادة 5,26% أي إنشاء 21 مؤسسة جديدة.

بينما سنة 2018، شهدت ارتفاع ملحوظ في العدد الإجمالي للمؤسسات والذي قدر بـ 5,5% مقارنة مع السنة السابقة، والملاحظ أن أكثر القطاعات التي عرفت زيادة في عدد المؤسسات المنشئة هي قطاع المناجم والمحاجر الذي تعزز بـ 5 مؤسسات جديدة، حيث ارتفع عددها من 34 إلى 39 مؤسسة أي 14,71% من القطاع، كذلك قطاع الكيمياء والبلاستيك الذي شهد زيادة 31 مؤسسة جديدة ما يقدر بـ 9,6% من القطاع، يليه قطاع الخدمات الموجهة للأسر أين ارتفع بنسبة 9,42% ما يساوي 218 مؤسسة جديدة، ثم قطاع الفندقة والإطعام الذي عرف زيادة 139 مؤسسة، أيضا قطاع التجارة الذي يسجل دائماً زيادات معتبرة؛ عرف هذه السنة ارتفاع ملحوظ قدر بـ 516 مؤسسة بنسبة حوالي 8%، اضافة إلى قطاعي المحروقات والخدمات والأعمال البترولية، حيث سجلا زيادة مؤسستين بالنسبة لقطاع المحروقات ومؤسسة للآخر.

خلال سنة 2019، عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاع قليل مقارنة مع السنة الماضية بنسبة 1,4%، مع حركية كبيرة في مختلف القطاعات ولعلّ أكثر القطاعات التي عرفت انخفاض في عدد المؤسسات هو قطاع الخدمات والأعمال البترولية الذي سجل خسارة مؤسستين مقارنة مع السنة الفارطة بنسبة -16,7%، ثم يليه قطاع صناعة النسيج بنسبة -7,3% ما يعادل خسارة 24 مؤسسة، إلى جانب قطاع صناعة الجلود بنسبة -4% أي ما يعادل 5 مؤسسات. بينما القطاعات التي عرفت انتعاش وزيادة، فأبرزها

كان قطاع الصناعات المختلفة الذي تعزز بـ 9 مؤسسات جديدة بنسبة تطور تقدر بـ 6,6%، يليه قطاع الكيمياء والبلاستيك بزيادة 20 مؤسسة جديدة بنسبة تقدر 5,6%، بالإضافة إلى قطاع المناجم والمحاجر الذي تدعم بمؤسستين جديدتين بنسبة تقدر بـ 5,1%.

شهدت كل القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغّرة لولاية وهران تقريباً؛ حركية ملحوظة لا يمكن حصرها فيما سبق ذكره، لذلك الشكل التالي سيقدم نظرة شاملة وتوضيحا أكبر حول ديناميكية هذه القطاعات.

شكل 10: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران خلال الفترة (2015-2019)

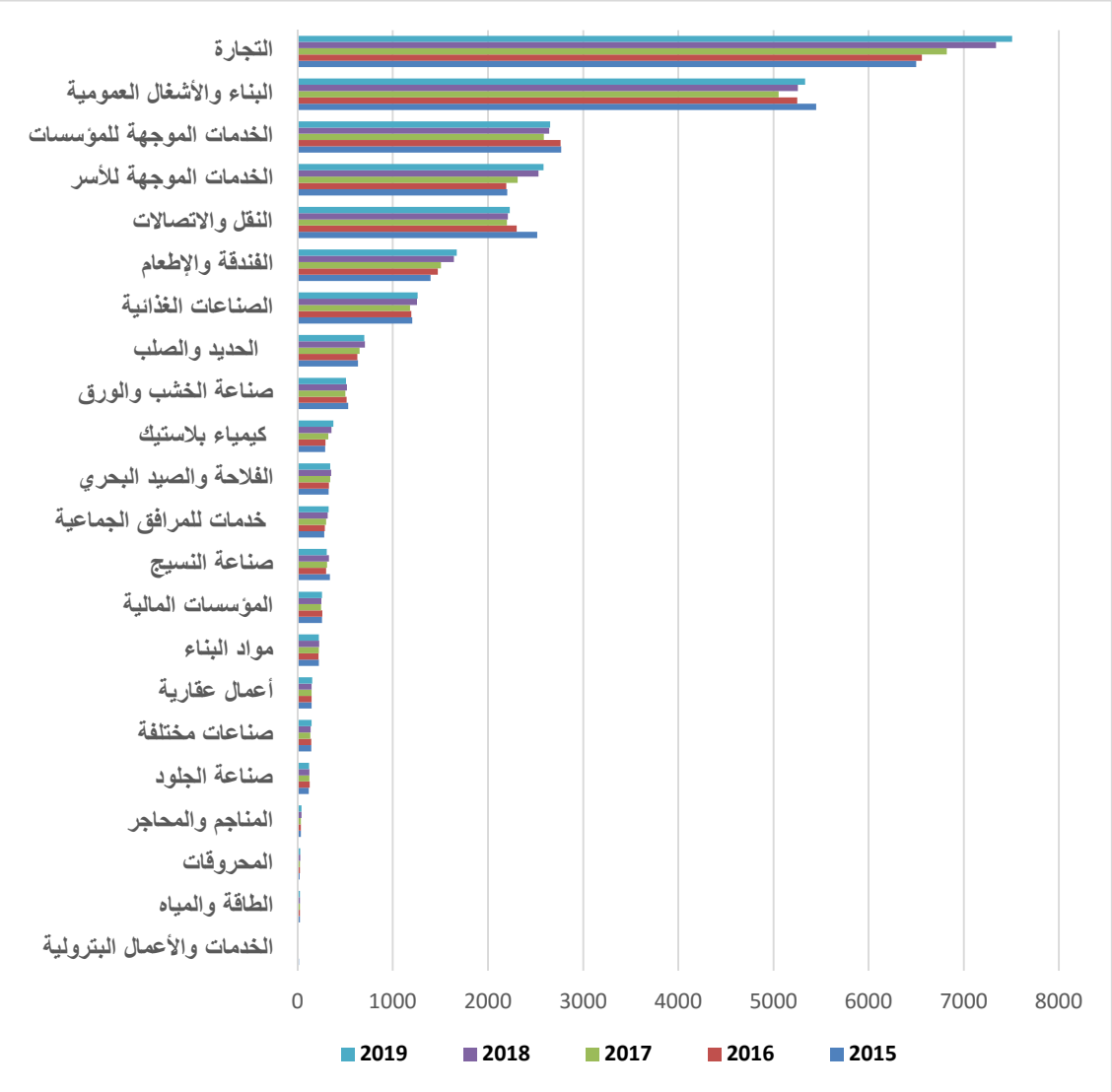

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الجدول أعلاه.

3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات ولاية وهران

إستناداً الى البيانات الإحصائية المتحصل عليها من طرف مديرية التخطيط ومتابعة الميزانية لولاية وهران، وكما هو مبين من خلال الرسم البياني (الشكل 11)، نلاحظ تركز كبير جداً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران في 4 بلديات فقط من أصل 26 بلدية بنسبة 80% من مجموع مؤسسات القطاع بالولاية، حيث تضم بلدية وهران لوحدها أغلبية المؤسسات المتواجدة على مستوى الولاية بنسبة 47%، تليها بلدية بئر الجير في المرتبة الثانية بنسبة 23%، ثم في المرتبة الثالثة تتقاسمها كل من بلدية السانية وسيدي الشحمي بنسبة 5% لكل منهما، بينما 20% المتبقية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتتوزع على 22 بلدية بنسب متفاوتة.

يتكون نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه البلديات كما يلي:

- بلدية وهران تتكون بالدرجة الأولى من 35% من المؤسسات التي تنشط في قطاع التجارة، ثم نجد في المرتبة الثانية قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 15%، أما في المرتبة الثالثة نجد قطاع الخدمات الموجهة للأسر بحوالي 13%، وفي الأخير قطاع الفندقة والإطعام بنسبة معتبرة والمتمثلة في 11%.

- بلدية بئر الجير يحتل قطاع التجارة المرتبة الأولى كذلك بنسبة 28% من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدية، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بنسبة 23%، وفي الأخير نجد قطاع الخدمات الموجهة للأسر بنسبة 14%.

- بلدية السانية كذلك يحتل قطاع التجارة المرتبة الأولى بنسبة 34%، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة 18% وبذلك يحتل المرتبة الثانية في الترتيب، وفي الأخير نجد قطاع النقل والاتصالات في المرتبة الثالثة وبنسبة 10%.

- بلدية سيدي الشحمي على غير مثيلاتها من البلديات السابقة المرتبة الأولى كانت من نصيب قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 28%، ثم المرتبة الثانية لقطاع التجارة المرتبة الأولى بنسبة 24%، وفي الأخير في المرتبة الثالثة لقطاع الخدمات الموجهة للأسر بنسبة 9%.

شكل 11: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة حسب البلديات وقطاع النشاط الاقتصادي خلال سنة 2019

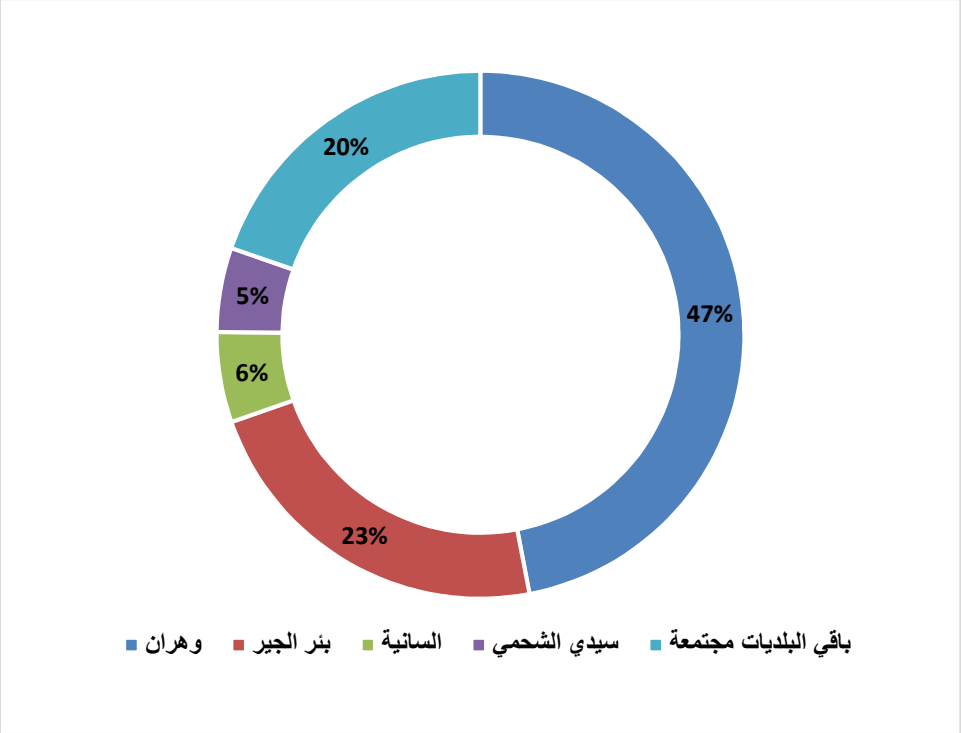

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات DPSB Oran

المطلب الثاني: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت

1. تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عين تموشنت

تعتبر ولاية عين تموشنت بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة مقارنة مع الولايات المجاورة خاصة ولاية وهران، فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 والمصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS حوالي 7.047 مؤسسة. تتوزع هذه المؤسسات حسب حجمها بين مؤسسات المصغرة والتي تمثل الأغلبية الساحقة بنسبة 90% أي ما يعادل حوالي 6.314 مؤسسة، ثم المؤسسات الصغيرة بنسبة 9% ما يساوي 664 مؤسسة وفي الأخير المؤسسات المتوسطة بنسبة 1% بـ 66 مؤسسة.

شكل 12: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعين تموشنت حسب حجم المؤسسات

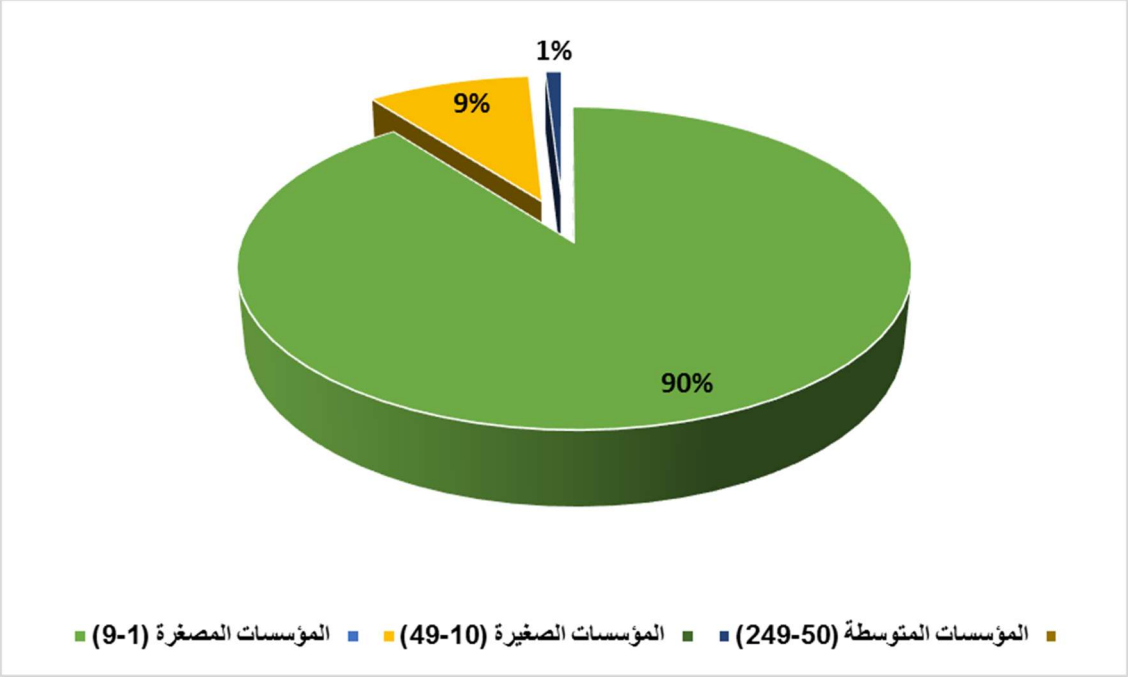

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على معطيات DPSB Ain Témouchent

يبلغ عدد مناصب الشغل التي توفرها هذه المؤسسات في مجملها 28.407 منصب عمل، تساهم كل من المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة بنسب متقاربة. حيث بلغ عدد مناصب التي توفرها المؤسسات الصغيرة 11.520 منصب بنسبة 41%، بينما المؤسسات المصغرة توفر 11.414 منصب بنسبة 40% وفي الأخير نجد المؤسسات المتوسطة التي تساهم بـ 19% ما يعادل 5.473 منصب.

شكل 13: توزيع مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت حسب طبيعة المؤسسة

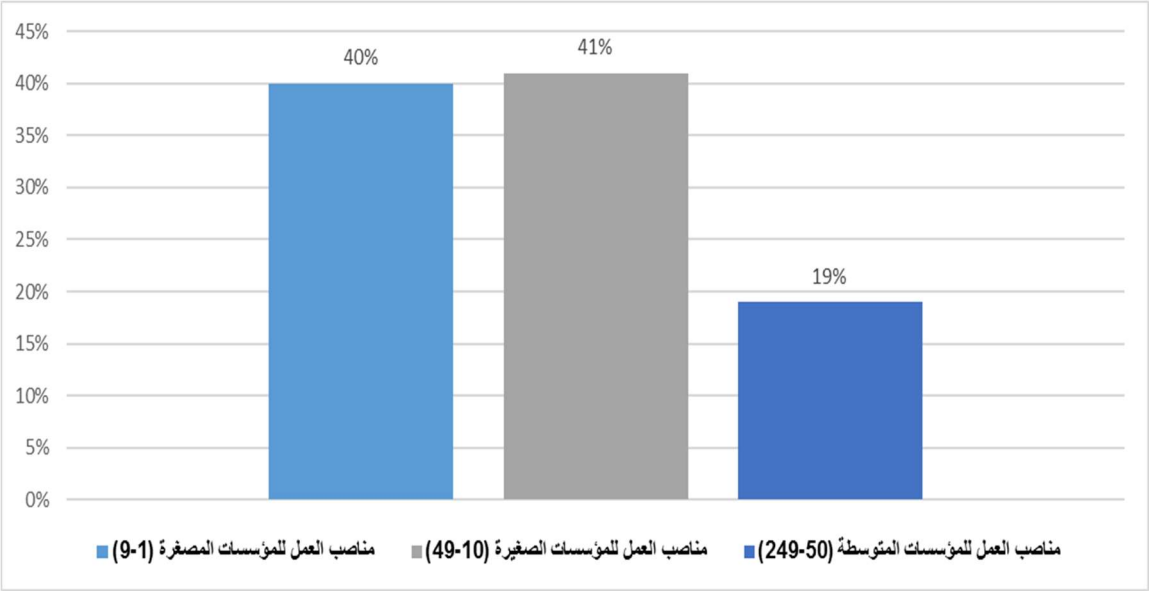

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على معطيات DPSB Ain Témouchent

2. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعين تموشنت خلال الفترة 2015-2019

بالرغم من ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت نسبياً إلا أنه يعرف نمواً سنة بعد الأخرى، حيث عرف هذا الأخير نسبة نمو في سنة 2019 قدرها 23% بزيادة حوالي 1.315 مؤسسة مقارنة مع سنة 2015. لكن هذا النمو لا يستمر بوتيرة ثابتة بل بمعدل متذبذب، حيث من خلال تسليط الضوء على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت في الخمس سنوات الماضية، نلاحظ أنه في سنة 2016 تم تسجيل نسبة نمو قدرها 8% مقارنة مع سنة 2015 ما يعني زيادة 439 مؤسسة جديدة، إنخفض معدل النمو لسنة 2017 مقارنة مع السنة الماضية، حيث تم تسجيل 327 مؤسسة جديدة بمعدل قدره 5%. بقيت هذه النسبة ثابتة لغاية سنة 2018 أين تم رصد زيادة قدرها 309 مؤسسة جديدة (5%). ثم عاد معدل النمو للانخفاض من جديد ففي سنة 2019 بلغت نسبة النمو 4% بزادة 240 مؤسسة جديدة عن سنة 2018.

شكل 14: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعين تموشنت خلال الفترة (2015-2019)

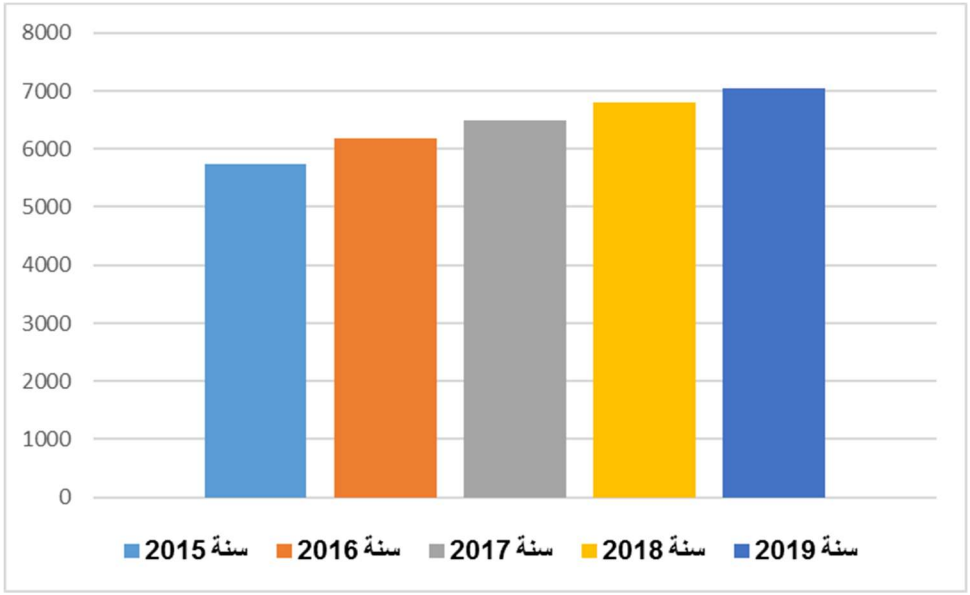

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على معطيات DPSB Ain Témouchent

2. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عين تموشنت

هناك تركز كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض بلديات عين تموشنت مقارنة مع الأخرى، حيث أن 5 بلديات تسيطر على نسبة حوالي 73 %من مجموع المؤسسات بالولاية، وباقي بلديات الولاية تتقاسم فيما بينها نسبة 27% من المؤسسات المتبقية وبنسب متفاوتة.

شكل 15: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعين تموشنت حسب البلديات

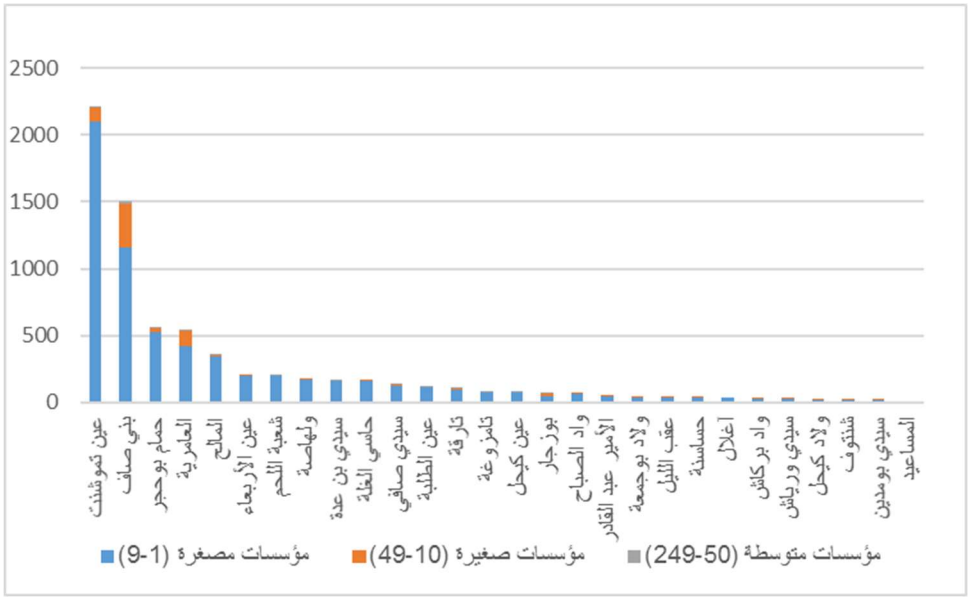

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على معطيات DPSB Ain Témouchent

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن بلدية عين تموشنت تحتل المرتبة الأولى بضمها 31% من مجموع المؤسسات، منها: 2.100 مؤسسة مصغرة، 104 مؤسسة صغيرة و11 مؤسسة متوسطة. تليها في المرتبة الثانية من نصيب بلدية بني صاف التي تملك 21% من مجموع مؤسسات الولاية، منها: 1.662 مؤسسة مصغرة، 326 مؤسسة صغيرة و20 مؤسسة متوسطة. أما المرتبة الثالثة نجد بلدية حمام بوحجر بنسبة أقل من سابقاتها والبالغة 8%، مقسمة على: 529 مؤسسة مصغرة، 24 مؤسسة صغيرة و4 مؤسسات متوسطة. أما المرتبة الرابعة كانت لبلدية العامرية وبنسبة متقاربة مع صاحبة المرتبة الثالثة والتي بلغت 7,68% منها: 419 مؤسسة مصغرة، 111 مؤسسة صغيرة، و6 مؤسسة متوسطة.

في المرتبة الخامسة والأخيرة نجد بلدية المالح بنسبة 5%، منها: 342 مؤسسة مصغرة، 8 مؤسسات صغيرة و5 متوسطة.

خاتمة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بتقديم كل من إقليم وهران وعين تموشنت اللّتان هما محل الدراسة التطبيقية، وتم ذلك عن طريق التعريف بالولايتين من عرض الحيز الجغرافي، التنظيم الإداري والبنية الديموغرافية لكل ولاية. إلى جانب تقييم البيئة الاقتصادية والمنشآت القاعدية التي تزخر بها كل منطقة، وفي الأخير معالجة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مفصل نوعاً ما، حيث تم التركيز على كثافة المؤسسات الخاصة بكل بلدية والنشاط الاقتصادي السائد، إضافة إلى تطور نمو المؤسسات خلال الخمس سنوات الأخيرة.

تملك الولايتان إمكانيات طبيعية، بشرية واقتصادية جبارة، يمكن استغلالها في مختلف الميادين وشتى المجالات. لكن تتباين هذه الإمكانيات من ولاية لأخرى، فبالنسبة لولاية وهران تعتبر مركز تجاري هام في الجزائر، إضافة إلى أنها تعتبر قطب صناعي هام متخصص في الصناعات البتروكيماوية، إلى جانب الإمكانيات الجد معتبرة في القطاع السياحي. بينما ولاية عين تموشنت تتميز بالطابع الفلاحي، الصيد البحري والامكانيات الجبارة التي تزخر بها في القطاع السياحي والتي لا تستثمر بشكل فعال.

أما فيما يخص نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فنجدها تتركز بالنسبة لكلتا الولايتين بنسب غير متساوية في بعض البلديات مقارنة بالأخرى، حيث نجد أن 80% من المؤسسات المتواجدة بولاية وهران توجد على مستوى أربع بلديات، بلدية وهران بـ 47%، بئر الجير بـ 23%، السانية بـ 6% وسيدي الشحمي بـ 5%. كذلك بالنسبة لعين تموشنت نجد أن 5 بلديات تملك نسبة حوالي 73 %من

مجموع المؤسسات بالولاية، يتعلق الأمر بكل من: بلدية عين تموشنت بـ 31%، بني صاف بـ 21%، حمام بوحجر بـ 8%، العامرية بـ 8% وبلدية المالح بـ 5%.

الفصل الرابع:

تحليل البيانات كأداة لتحديد العوامل الإقليمية المؤثرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة الفصل

من خلال تقديم الولايتين محل الدراسة في الفصل السابق، لاحظنا أن كل بلدية تتميز بطابع محلي خاصًا بها (اجتماعي، اقتصادي، ديموغرافي، ... إلخ)، والذي له تأثير في التنمية المحلية بصفة عامة وعملية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

من أجل فهم هذا التنوع في قطاع البلديات بشكل أفضل، وكذلك لمعرفة الخصائص المميزة لكل إقليم. يتوجب علينا القيام بدراسة تحليلية على مجموعة من المتغيرات الإحصائية المتحصل عليها من مصادر رسمية (ONS، DPAT، ANAT).

تتم المعالجة الإحصائية للمعلومات الأولية بطريقة مزدوجة، تتمثل الطريقة الأولى، في التحليل العاملي بطريقة تحليل المكونات الرئيسية. ثم نقوم بعملية التصنيف الهرمي التصاعدي للأفراد (البلديات)، من أجل الحصول على تصنيف الفئات من خلال تجميع البلديات التي تتميز بخصائص متجانسة قدر الإمكان. وهو يتألف من خوارزمية تبحث عن "أقرب" الملاحظات وتعيد تجميع البلديات على أساس درجات عواملها (ممثلة لسياقها الاجتماعي والاقتصادي).

سيسمح لنا هذه المعالجة الإحصائية، من ناحية، بالتخلص من التكرار في البيانات الأصلية من خلال محاولة تجميع المعلومات الإحصائية الأولية بواسطة عدد أقل من المتغيرات التركيبية (العوامل). ومن ناحية أخرى، الجمع بين البلديات التي تتميز ببيئة اجتماعية واقتصادية متجانسة قدر الإمكان، حسب تصنيف يركز على خصائص الفئات المختلفة.

سيسمح هذا التحليل أيضًا بتحديد عدة وحدات إقليمية متباينة تعتبر وحدات تحليل. ستتيح هذه الأداة أيضًا إبراز الخصائص المرتبطة بالمنافسة والقدرة التنافسية والجاذبية الاقتصادية المحلية والإقليمية.

المبحث الأول: المعالجة الأولية للبيانات الإحصائية وعرض طريقة تحليل المكونات الرئيسية (Principle Components Analysis)

تمهيد

يعد تحليل المكونات الرئيسية (PCA) جزءًا من مجموعة الأساليب الوصفية متعددة الأبعاد التي تسمى طريقة التحليل العاملي (FACTOR ANALYSIS)، والتي تعمل على تجميع المتغيرات أو ما يسمى بالأفراد (أشخاص، بلديات، مناطق، ... إلخ) ذات

القدر الكبير من المعلومات في تركيبة متجانسة مرتبطة داخليا فيما بينها في تكوين يسمى "عامل"، بحيث يرتبط كل متغير من هذه المتغيرات بهذا العامل، متشبعة بقيم متفاوتة توضح أوجه التشابه والتعارض بين خصائص الأفراد. تجمع هذه التقنية إضافة إلى تحليل المكونات الرئيسية (PCA)، تحليل المراسلات العاملية (CFA)، تحليل الكتلة، تحليل التشابه، الانحدار المتعدد والتحليل التمييزي.

تهدف هذه التقنيات إلى الوصف الإحصائي للجداول الكبيرة. وتجعل من الممكن البحث عن التركيبات المخفية في البيانات والحصول على وصف لطبيعة إحصائية لظاهرة معينة أدت إلى جمع قياسات أو ملاحظات كثيرة للغاية وتعتمد على بعضها البعض بحيث لا يمكن تفسيرها في القراءة الأولى.

لا يعتبر تحليل المكونات الرئيسية طريقة إحصائية حديثة، فقد ظهرت أول مرة في مقال علمي نشر سنة 1901، لعالم الرياضيات الإنجليزي (Karl Pearson, 1901)، ثم في ثلاثينيات القرن الماضي، عرفت تطورا كبيرا من طرف الاقتصادي والرياضي الأمريكي (Harold Hotelling) في إطار تقعيد نظري شمل طرق التحليل العاملي.

في النصف الأول من القرن العشرين، واجهت هذه الطريقة صعوبة إجراء الكم الهائل من الحسابات المعقدة التي تحتاجها خاصة المصفوفات وحساب المتجهات الذاتية، والتي لم تكن متوفرة آنذاك. لكن مع ابتداء سنوات الستينات، ومع بوادر التطور التكنولوجي والرقمي، كبرت شعبية الطريقة وباقي طرق التحليل العاملي، في مجتمع الإحصائيين، بل وتم تبنيها من طرف مجالات معرفية متنوعة كالاقتصاد وعلم الاجتماع، بل أصبحت هذه الطرق، تقنيات قياسية مدمجة في أغلب البرامج الإحصائية. (Brigitte & Jérôme, 2016)

المطلب الأول: تقديم نظرة موجزة حول تحليل المكونات الرئيسية (PCA)

1. مبدأ عمل طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA)

يعد تحليل المكونات الرئيسية أحد أكثر طرق تحليل البيانات متعددة المتغيرات استخدامًا، فهو يسمح بمعالجة مجموعات من البيانات متعددة الأبعاد المكونة من المتغيرات الكمية، ويعمل على تخفيض هذه البيانات أو تبسيط هيكل الظاهرة محل الدراسة كلما أمكن ذلك دون المساس بالمعلومات الهامة على أمل أن يؤدي ذلك إلى تسهيل فهم الظاهرة.

يتمثل مبدأ عمل هذه الطريقة، في تقليل أبعاد البيانات الأصلية من خلال تكوين مجموعة جديدة من المحاور العاملية (المكونات الرئيسية)، والتي هي عبارة عن مجموعات خطية من المتغيرات الأصلية، لديهم ميزة عدم ارتباطهم ببعضهم البعض على عكس المتغيرات، دون فقدان المعلومات الأساسية، وتعتمد في ذلك على أقصى قدر ممكن من القيم والأشعة الذاتية لمصفوفة التباين والتباينات المشتركة للمتغيرات أو مصفوفة الارتباطات. بيانياً، يمكن اعتبار تحليل المكونات الرئيسية كطريقة إسقاط، تسمح بإسقاط الملاحظات من الفضاء ذو p أبعاد المتكون من p متغيرات، إلى فضاء ذو k أبعاد، بحيث ($k <p$)، ويتم الحفاظ على الحد الأقصى من المعلومات (يتم قياس المعلومات هنا من خلال التباين الكلي لسحابة النقاط) على الأبعاد الأولى. إذا كانت المعلومات المرتبطة بالمحورين الأول والثاني تمثل نسبة كافية من التباين الكلي لمخطط التشتت، فيمكن تمثيل الملاحظات على رسم بياني ثنائي أو ثلاثي الأبعاد، مما يسهل تفسير الظاهرة محل الدراسة بشكل كبير.

يمكن ترتيب المكونات الرئيسية بشكل هرمي: يشرح العامل الأول بشكل أفضل تباين البيانات الأولية، ويفسر الثاني بشكل أفضل تباين البقايا التي لم يأخذها العامل الأول في الاعتبار وما إلى ذلك.

تطبق هذه الطريقة على المتغيرات الكمية المتمثلة في جدول البيانات المزدوجة (الأفراد x المتغيرات الكمية). تمثل الصفوف "الأفراد"، والأعمدة "المتغيرات" سواءً كانت هذه المتغيرات متجانسة أو غير متجانسة، مع ضمان شرط التجانس بالنسبة للأفراد. فبالنظر لطبيعة البيانات التي يمكن لها معالجتها، فإن مجالات تطبيقها عديدة جدًا ولا يمكن حصرها في نوع محدد من العلوم، خاصة مع التطور التقني، اين أصبحت مدمجة في العديد من برامج الحاسوب وبأوامر جد مبسّطة لتحديد تصنيف الأفراد و/أو المتغيرات الخاصة بدراسة مجتمع احصائي معين، أو لتقليص وتبسيط حجم البيانات الكبيرة لأقصى حد ممكن، دون فقدان قدر كبير من المعلومات. (Ait Habouche-Mihoub, 2013)

2. مميزات وعيوب طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA)

ككل تقنيات التحليل الاقتصادي بصفة عامة، والتحليل العاملي بصفة خاصة، تعتبر طريقة تحليل المكونات الرئيسية هي الأخرى تتمتع بنقاط قوة وضعف. سنحاول فيما يلي الوقوف على أبرز مميزاتها وعيوبها:

1.2. المميزات

- **البساطة الرياضية:** بالرّغم من أن طريقة تحليل المركونات الرئيسية هي طريقة عاملية، وأن عملية تقليص البيانات لا يتم بطريقة اختيار بسيطة وعشوائية لبعض المتغيرات، ولكن عن طريق بناء تركيبة متغيرات افتراضية جديدة (المحاور) يتم الحصول عليها من خلال الجمع بين البيانات الأصلية. غير أن، هذه المحاور في المنطق الرياضي، تبقى عبارة عن مجموعات خطية فقط، والأدوات الرياضية الحقيقية الوحيدة المستخدمة فيها هي حساب القيم الذاتية والمتجهات الذاتية لمصفوفة.

فمن الناحية الحسابية، ومقارنة بالتعقيدات الرياضية، تعتبر الـ PCA، طريقة تتميز ببساطة التنفيذ.

- **القوّة:** إن ميزة البساطة التي تمتاز بها طريقة تحليل المكونات الرئيسية لا تعبّر أبداً عن ضعفها، بل على النقيض، تعبّر عن قوتها. فهي توفر من خلال عدد قليل من العمليات، ملخصًا وعرضًا كاملاً للعلاقات القائمة بين المتغيرات الكمية لمجتمع الدراسة، والنتائج التي من غير الممكن الحصول عليها بهذه السهولة مقارنة مع طرق أخرى.

- **المرونة:** تعتبر طريقة مرنة للغاية، نظراً لتنوع مجالات تطبيقها كما سبق وبيّنا. فهي تطبق على مجموعة من البيانات مهما كان محتواها وحجمها، طالما أنها بيانات كمية منظمة في شكل أفراد / متغيرات.

- **بساطة النتائج:** بفضل الرسوم البيانية التي توفرها، تسمح بفهم جزء كبير من نتائج الدراسة في وقت وجيز.

2.2. العيوب

كون أن طريقة تحليل المركبات الرئيسية يتم تطبيقها ببساطة في حالات محددة، ولإيجاد نوع معيّن من النتائج، يمكن القول بأن طريقة الـ PCA، ليس لديها عيوب حقيقية في حد ذاتها. لكن بالمقارنة مع الطرق العاملية الأخرى يمكننا ملاحظة بعض العيوب:

- **معالجة المتغيرات النوعية:** تعتبر الطريقة PCA مقتصرة فقط على معالجة المتغيرات الكمية، مقارنة بطرق تحليل عاملية أخرى المختلطة (كمية/ نوعية).

- **فقدان المعلومات:** نظراً لأنها تقنية تهدف بالدرجة الأولى إلى تلخيص البيانات ذات الحجم الكبير، فهي معرضة إلى فقدان بعض المعلومات كشرط أساسي للوصول إلى النتائج، وهو ما يعتبر مبدأً لعمل طريقة تحليل المكونات الرئيسية، وليس بالضرورة عيباً. (Martin, 2004)

3. دوافع الاعتماد على طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) في الدراسة الحالية

وقع اختيارنا على طريقة تحليل المكونات الرئيسية في معالجة البيانات الإحصائية الخاصة بالجزء التطبيقي لهذه الدراسة، نظراً لتوافق أهداف هذه الأخيرة مع الغاية المنشودة من الجانب التطبيقي لموضوع دراستنا. بحيث تهدف الـ (PCA) في المقام الأول إلى:

- توفير أدوات بسيطة وفعالة تسمح بقراءة وتفسير الظاهرة محل الدراسة، انطلاقا من جدول البيانات المزدوجة، من خلال تمييز أي روابط بين المتغيرات.

- تمثيل المتغيرات بيانياً بشكل فعّال من خلال تقليل الأبعاد المدروسة مع السعي على المحافظة على أكبر قدر من المعلومات التي توفرها البيانات الأصلية، وبالتالي تبسيط التحليل وتسهيل قراءة المعطيات المعقدة.

- إنشاء محاور (مكونات رئيسية)، تتكون من متغيرات غير مرتبطة خطيا فيما بينها انطلاقا من القيم الذاتية لمصفوفة ارتباط المتغيرات الأصلية.

- إعطاء إشارات حول طبيعة هذه الروابط وقوتها ومدى ملاءمتها، من أجل تسهيل تفسيرها واكتشاف الاتجاهات السائدة في كل البيانات.

- ضمان تفسير أكبر نسبة ممكنة من التباين الخاص بالمتغيرات الأصلية.

وبالتالي، تعتبر طريقة تحليل المكونات الرئيسية الأداة الأمثل للسماح لنا بالتقليل من أبعاد مصفوفة المتغيرات الإقليمية الخاصة بولايتي وهران وعين تموشنت، وإيجاد مجموعة جديدة من المتغيرات من خلال إنشاء المحاور العاملية (المركبات الرئيسية) التي تسمح لنا بفهم العلاقة بين المتغيرات الإقليمية الخاصة بكل بلدية ومعدل إنشاء المؤسسات فيها. وبالتالي، بفهم الدور التي تلعبه العوامل الإقليمية الخاصة بكل بلدية في التأثير على معدلات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: عرض الدراسة التجريبية

1. جمع واختيار البيانات

من أجل إجراء الدراسة التجريبية، توجب علينا إنشاء قاعدة بيانات ضخمة متكونة من المتغيرات التي سبق وذكرناها في الجانب النظري من هذه الأطروحة، والتي شملت جميع القطاعات في كل من ولاية وهران وعين تموشنت. تطلب جمع كل هذه البيانات مدة زمنية تقارب سنة كاملة وذلك من خلال الاعتماد على البيانات الإحصائية من مختلف الإدارات التي تمثل هذه القطاعات، والتنقل المستمر بين الولايتين محل الدراسة.

تم جمع مختلف المتغيرات التي اعتمدنا عليها في دراستنا الحالية بشكل أساسي من خلال التقرب والتنقل إلى الإدارات والمؤسسات الوطنية التالية:

- **إدارة البرمجة ومراقبة الميزانية (DPSB)**: حيث تمّ التنقل إلى هذه الأخيرة في كل من ولايتي وهران وعين تموشنت، من أجل الحصول على الدليل الإحصائي الخاص بالولايتين لسنة 2019، واستخدامه في الجزء الأكبر من المتغيرات المتعلقة بالدراسة، لكونه يحتوي على إحصائيات خاصة بمعظم المديريات على غرار (الصّحة، السكن، النقل، التشغيل، السياحة، الخدمات الجامعية ... إلخ).

- **الديوان الوطني للإحصاء (ONS)**: الذي يعتبر المؤسسة الإحصائية المسؤولة عن جمع ومعالجة ونشر المعلومات الإحصائية الاجتماعية والاقتصادية كتعداد السكان، السكن، القوى العاملة، وما إلى ذلك. اعتمدنا على المعلومات المتحصل عليها من نشرات الديوان الوطني للإحصاء في مقارنة وتأكيد الإحصائيات العامة المتعلقة بولاية وهران وعين تموشنت، لأنه لا تحتوي احصائيات مفصلة خاصة بالبلديات.

- **المديريات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: في إطار جمع أكبر قدر ممكن من الإحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قمنا بالتنقل بين مختلف المديريات في كل من الولايتين اللتان هما محل الدراسة. ونخص بالذكر كل من: مديرية الصناعة وترقية الإستثمار (DIPI)، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS)، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ).

سمح لنا ذلك بالحصول على قدر كبير من المعلومات، والتي تم ترتيبها، كما سنبين لاحقاً، واستخدامها كمصفوفة متغيرات أولية للجانب التطبيقي من الدراسة.

2. تقليص مصفوفة البيانات

بعد ما تمت عملية جمع البيانات الإحصائية الأولية، قمنا بترتيبها وتدوينها في جدول مزدوج، وذلك بالإستعانة بالبرنامج الغني عن التعريف (Excel, V. 2016)، ثم قررنا الاحتفاظ بـ 53 متغيراً من بين العديد من المتغيرات المتحصل عليها.

هذه المتغيرات الأخيرة، نعتبرها مناسبة لتنفيذ طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) الخاصة بنا باعتماد على برنامج (SPSS, V.25)، لأنها اشتملت بشكل مثالي على أغلب المتغيرات التي تمّ الاعتماد عليها في الدراسات السابقة والتي سبق وتطرقنا إليها في الجانب النظري من الدراسة. والتي يمكن تصنيفها بشكل أساسي حسب ما يلي:

- **المعايير الديموغرافية:**

من خلال المعايير الديموغرافية، نصنف كل المتغيرات المتعلقة بالتركيب الديموغرافي لسكان البلديات في كل من الولايتين على غرار:

- عدد السكان (POP_2019)
- عدد سكان الحضر (POP_URBAINE)
- عدد سكان الريف (POP_RURALE)
- نسبة التحضر (TX_URBANISATION)
- معدل الإسكان (TX_HABIT/LOG)
- **المعايير الاقتصادية:**

بينما المعايير الاقتصادية، تضم كل المتغيرات التي تعكس الإمكانيات الاقتصادية للبلديات سواءً كانت هذه المتغيرات خاصة بالأفراد أو المؤسسات، وبالتالي نجد:

- عدد السكان النشطاء (POP_ACTIVE)

- عدد السكان المشغولين (POP_OCCUPEE)
- عدد السكان البطالين (POP_CHOMAGE)
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة (NB_PME_ACTIVE)
- عدد المؤسسات المصغرة (NB_TPE)
- عدد المؤسسات الصغيرة (NB_PE)
- عدد المؤسسات المتوسطة (NB_ME)
- عدد المؤسسات الكبيرة (NB_GE)
- عدد العمال في المؤسسات النشطة (NB_EMPLOIS_ACTIF)
- عدد عمال المؤسسات المصغرة (NB_EMPLOIS_TPE)
- عدد عمال المؤسسات الصغيرة (NB_EMPLOIS_PE)
- عدد عمال المؤسسات المتوسطة (NB_EMPLOIS_ME)
- عدد عمال المؤسسات الكبيرة (NB_EMPLOIS_GE)
- معدلات تسجيل السجل التجاري (TX_IMMATRICULATION)
- كثافة المؤسسات الاقتصادية (مؤسسة/كم ^{2}) (DENSITE_PME)
- القرب من المناطق الحضرية (PRES_Z_URB)

- ثم قمنا بعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

- الأعمال العقارية (AFFAIRES IMMOBILIERES)
- البناء والأشغال العمومية (BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS)
- كيمياء المطاط والبلاستيك (CHIMIE CAOUTCHOUC PLASTIQUES)
- التجارة (COMMERCE)
- الطاقة والمياه (EAU ET ENERGIE)
- المؤسسات المالية (ETABLISSEMENTS FINANCIERS)

- الفندقة والمطاعم (HOTELLERIE ET RESTAURATION)
- المحروقات (HYDROCARBURES)
- الصناعات الغذائية (INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES)
- الصناعات المتنوعة (INDUSTRIES DIVERSES)
- الصناعات الخشبية والورقية (INDUSTRIES DU BOIS ET PAPIER)
- صناعة لجلود (INDUSTRIES DU CUIR)
- صناعة النسيج (INDUSTRIES DU TEXTILE)
- مواد البناء (MATERIAUX DE CONSTRUCTION)
- المناجم والمحاجر (MINES ET CARRIERES)
- الزراعة الصيد والصيد البحري (PECHE AGRICULTURE ET CHASSE)
- الخدمات والأعمال البترولية (SERVICES ET TRAVAUX PETROLIERS)
- الخدمات الموجهة للمرافق الجماعية (SERVICES POUR COLLECTIVITES)
- خدمات الموجهة للمؤسسات (SERVICES POUR ENTREPRISES)
- الخدمات الموجهة للأسر (SERVICES POUR MENAGES)
- الحديد وال الصلب ((SIDERURGIE METALLURGIE (ISMME)
- النقل والمواصلات (TRANSPORTS ET COMMUNICATIONS)
- **معايير المنشآت القاعدية والبنى التحتية:**

تحت هذه المعايير، جمعنا من خلالها كل المتغيرات المستخدمة في دراستنا والتي تعكس خصائص البلديات فيما يتعلق بالمنشآت القاعدية على غرار شبكة الطرقات، النقل، التعليم، وما إلى ذلك، كالتالي:

- مساحة الأراضي الزراعية المستغلة (SURFACE_AGRIC_UTILISEE)
- طول الطرق الوطنية (ROUTE NATIONALES)

- طول المسالك الولائية (CHEMIN DE WILAYA)
- طول المسالك البلدية (CHEMINS COMMUNAUX)
- طول الطرق السريعة (AUTO ROUTE)
- المسافة بين المقرات الرئيسية للبلديات وعاصمة الولاية (DISTANCE_CHEFS_LIEUX)
- عدد مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين (ETAB_FORMATION_ PROF)
- قدرة استيعاب مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين (ETAB_FORMATION_ PROF_CAPACITE)
- عدد الشهادات النهائية لمؤسسات التكوين والتعليم المهنيين الممنوحة سنوياً (ETAB_FORMATION_ PROF_DIPLOMES)
- مساحة العامة (SUPERFICIE)
- مساحة المناطق الصناعية الإجمالية (Z_INDUSTRIELLE_TOTAL)
- مساحة المناطق الصناعية الممنوحة (Z_INDUSTRIELLE_ATTRIBUEE)
- مساحة المناطق الصناعية المشغولة (Z_INDUSTRIELLE_OCUPPEE)
- مساحة مناطق النشاط الإجمالية (Z_ACTIVITE_TOTAL)
- مساحة مناطق النشاط الممنوحة (Z_ACTIVITE_ATTRIBUEE)
- مساحة مناطق النشاط المشغولة (Z_ACTIVITE_OCCUPEE)
- الرابط المباشر مع الطريق السريع (LIEN DIRECTE AUTOROUTE)
- الرابط المباشر مع شبكة السكك الحديدية (LIEN DIRECTE RESEAU FERROVIAL)
- رصيد السكنات الحضرية (PARC_LOGEMENTS)
- رصيد السكنات الريفية (LOGEMENTS_RURAUX)

3. الصعوبات المسجلة في معالجة البيانات

أثناء إنجازنا الجانب التطبيقي واجهتنا مجموعة من الصعوبات، نذكر منها فقط الصعوبات المسجلة في معالجة البيانات، والتي يمكن تقسيمها إلى:

- **مشاكل خاصة بمقياس الأفراد (البلديات):**

بالنسبة لمصفوفة البيانات الإحصائية المتمثلة في الجدول البيانات المزدوجة (الأفراد x المتغيرات)، تمّ الاعتماد على البلديات كمقياس للأفراد. وبالرّغم من اعتباره مقياس جيد للغاية ويتناسب مع الهدف الرئيسي لموضوع الدراسة الذي يسعى لتحديد العوامل الإقليمية المؤثرة في إنشاء المؤسسات الخاصة بكل إقليم (بلدية)، إلا أنه غير مناسب لكل المتغيرات الكمية ويتعارض مع بعض المتغيرات ذات الأهمية الكبيرة، ممّا اضطرنا لاستبدالها بمتغيرات كمية لأخرى تتوافق مع مقياس البلدية أو إلى إهمالها كلياً.

ونسرد على سبيل المثال وليس الحصر: متغيرات "المؤهل العلمي" التي تمّ الاعتماد فيها على المتغيرات الخاصة بالتكوين والتعليم المهنيين للتعبير عنها عوضاً عن المتغيرات الخاصة بالجامعات. كون هذه الأخيرة لا تتناسب مع مقياس البلديات، بينما مراكز التكوين والتعليم المهنيين تتواجد على مستوى معظم البلديات وتوفر الإحصائيات اللازمة.

- **مشاكل خاصة بطبيعة المتغيرات المستخدمة:**

بالنسبة لطبيعة المتغيرات، واجهنا عدّة مشاكل يمكن ذكرها فيما يلي:

- الاعتماد فقط على المتغيرات الكمية: فطريقة التحليل المركبات الرئيسية، كما سبق وأشرنا، لا تدعم المتغيرات النوعية التي تمّ إهمالها في هذه الدراسة وكانت من الممكن أن تساهم في فهم الظاهرة محل الدراسة.
- عدم تجانس المتغيرات: بالرغم من أن طريقة الـ PCA تمتاز بمعالجة البيانات الغير متجانسة وتعتبر نقطة قوة بالنسبة لها مقارنة مع طرق التحليل الأخرى، إلا أن طريقة معالجتها وتحويلها إلى متغيرات متجانسة عن طريق توسيطها وتقليلها، من الممكن أن يؤثر في جودة النتائج.
- المستويات العالية جداً من التشابه لدى بعض المتغيرات جعل من الصعب التمييز بينها أثناء المعالجة واختيار المتغير الأكثر ارتباطاً وحذف المتغير الأقل صلة بينهم.

المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج طريقة المكونات الرئيسية (PCA)

تمهيد

بالاعتماد على البرنامجين المشهورين: SPSS الإصدار 25.0 وExcel، قمنا بتركيز المتغيرات الأولية واختصارها من أجل التخلص من وحدات القياس الغير متجانسة للغاية.

ثم شرعنا في تطبيق طريقة المكونات الرئيسية PCA، والتي مكنتنا من الحصول على عدة جداول ورسوم بيانية تساعد في تفسير نتائج الدراسة والتي سيتم عرضها بالتفصيل من خلال هذا المبحث، إلى جانب التفسير الاقتصادي لهذه النتائج.

المطلب الأول: تحديد المكونات الرئيسية

1. جودة تمثيل المتغيرات

أظهرت نتائج التحليل أن جودة تمثيل المتغيرات تمثل نسبة جد مقبولة، أين أعادت المتغيرات المستخرجة إنتاج نسبة 92,57% من المعلومات الأولية في المتوسط. وبالتالي لم يتم فقدان نسبة كبيرة من المعلومات أثناء المعالجة. تتغير جودة التمثيل من متغيرة إلى أخرى بنسب متفاوتة، الجدول التالي يظهر بشكل جلي جودة تمثيل كل متغيرة بمفردها.

جدول 19: جودة تمثيل المتغيرات

Qualités de représentation

	Extraction
POPULATION OCCUPEE	,984
POPULATION ACTIVE	,976
POPULATION EN CHOMAGE	,854
POPULATION URBAINE	,958
POPULATION RURALE	,917
TAUX D'URBANISATION	,671
SURFACE AGRICULTURE UTILISEE	,558
NOMBRE DES PME ACTIVE	,998
NOMBRE DES TPE	,998
NOMBRE DES PE	,996
NOMBRE DES ME	,998
NOMBRE DES GE	,967
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF	,990
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF TPE	,984
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF PE	,914

NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF ME	,983
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF GE	,991
AFFAIRES IMMOBILIERES	,931
BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS	,992
CHIMIE CAOUTCHOUC PLASTIQUES	,973
COMMERCE	,996
Eau et énergie	,799
ETABLISSEMENTS FINANCIERS	,988
HOTELLERIE ET RESTAURATION	,989
HYDROCARBURES	,892
INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES	,985
INDUSTRIES DIVERSES	,874
INDUSTRIES DU BOIS ET PAPIER	,879
INDUSTRIES DU CUIR	,981
INDUSTRIES DU TEXTILE	,933
MATERIAUX DE CONSTRUCTION	,897
MINES ET CARRIERES	,747
PECHE AGRICULTURE ET CHASSE	,953
SERVICES POUR COLLECTIVITES	,987
SERVICES POUR ENTREPRISES	,991
SERVICES POUR MENAGES	,992
SIDERURGIE METALLURGIE (ISMME)	,944
TRANSPORTS ET COMMUNICATIONS	,991
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES OCCUPEES	,892
NOMBRE DES DILOMES PAR CFPA	,977
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES	,968
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES OCCUPEES	,887
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES	,864
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES ATTRIBUEES	,960
TAUX D'IMMATRICULATION	,811
DENSITE DES PME	,968
PARC DE LOGEMENTS	,950
LES LOGEMENTS RURAUX	,707

المصدر: النتائج المتحصل عليها من تطبيق طريقة المكونات الرئيسية PCA

2. شرح التباين الكلي

يتم شرح المعلومات الواردة في الدراسة من خلال التباين الكلي لسحابة النقاط، ويتم ذلك عن طريق تلخيص مصفوفة المتغيرات الأولية إلى عدد محدود من المحاور ذات الأهمية المتناقصة واستخدامها في تحليل الظاهرة المدروسة.

- **القيم الذاتية** (Eigen values)

تُستخدم القيم الذاتية لتحديد عدد المحاور التي سيتم الاحتفاظ بها لتحليل الظاهرة المدروسة، فهي تقيس مقدار التباين الموضح من طرف كل محور رئيسي. تكون هذه القيم كبير بالنسبة للمحاور الأولى ثم تبدأ في التناقص. حيث أن البيانات المعتمدة في المصفوفة الأولية يتم تلخيصها على عدد محدود من المحاور ذات الأهمية المتناقصة. ويتم شرح المعلومات الواردة باستخدام هذا العدد من المحاور.

شكل 16: رسم بياني للقيم الذاتية

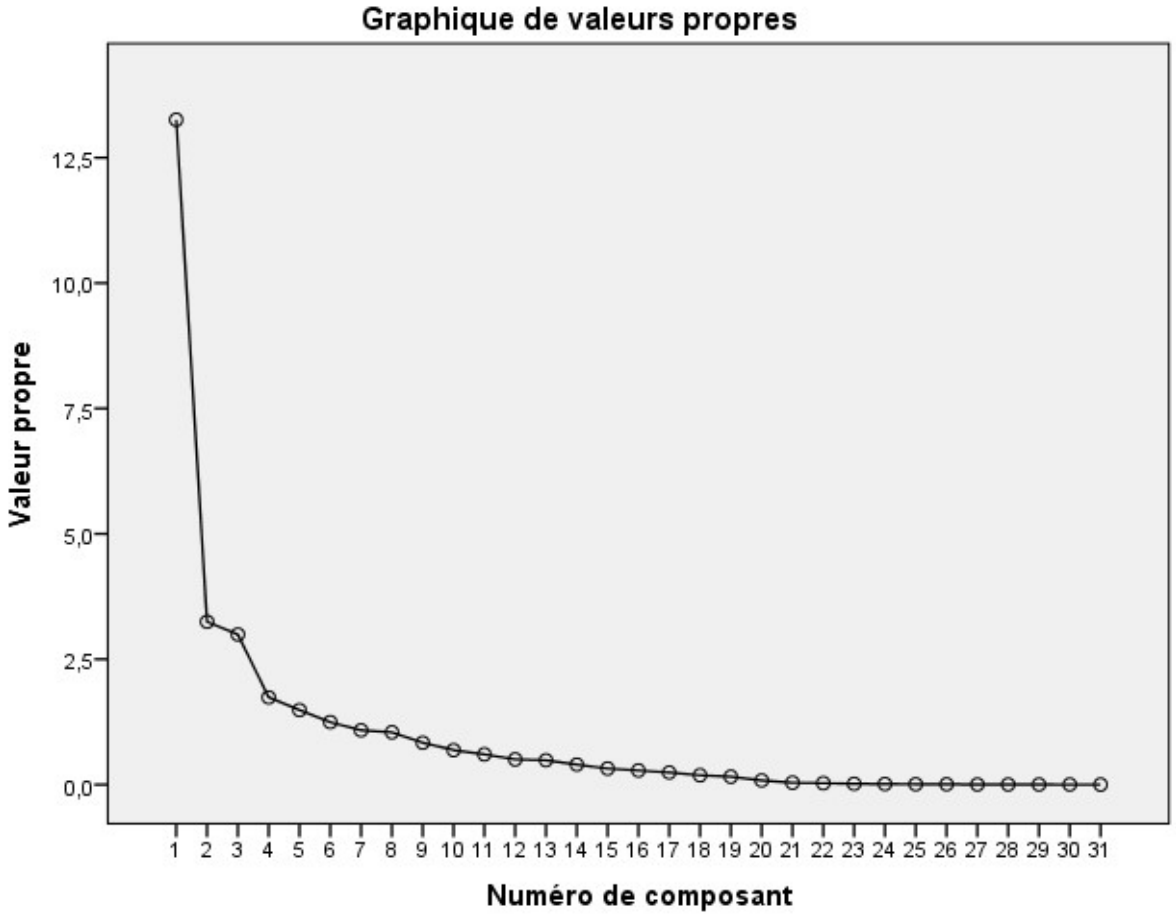

المصدر: النتائج المتحصل عليها من تطبيق طريقة المكونات الرئيسية PCA

يوضح الرسم البياني للقيم الذاتية أن تركيبة المحور الأول تحتوي على نسبة كبيرة من المعلومات الخاصة بالمتغيرات الأولية المستخدمة في هذه الدراسة التطبيقية، إضافة إلى المحور الثاني والثالث اللذان يقدمان نسبة معتبرة كذلك من المعلومات التي لا يمكن اهمالها وبالتالي يجب الاهتمام بها على عكس المحاور الأخرى المتبقية.

- **معيار** Kaiser:

حسب معيار Kaiser، يمكن الاحتفاظ بجميع المحاور التي لها قيمة ذاتية أكبر من 1. في حالتنا، وحسب نتائج المتحصل عليها فإنه يمكننا الاعتماد على ثماني (8) محاور والتي قيمتها الذاتية أكبر من 1. حيث أن المحور الأول يبلغ مجوع قيمه الذاتية 28,24، ثم تبدأ في التناقص تدريجيا حتى تصل إلى المحور الثامن والأخير والذي بلغ مجموع قيمه الذاتية 1,04.

جدول 20: القيم الذاتية واستخراج المكونات الرئيسية

Variance totale expliquée

	Sommes extraites du carré des chargements		
Composante	Total	% de la variance	% cumulé
1	28,240	58,834	58,834
2	5,100	10,624	69,458
3	3,109	6,478	75,936
4	2,480	5,166	81,102
5	2,027	4,223	85,326
6	1,319	2,748	88,074
7	1,119	2,332	90,406
8	1,041	2,169	92,575

المصدر: النتائج المتحصل عليها من تطبيق طريقة المكونات الرئيسية PCA

لكن في الأخير، يظهر أنه يجب علينا الاعتماد على 3 محاور الأولى فقط التي تملك دلالة اقتصادية، إذا أخذنا في الاعتبار تكوينها وفقًا للمتغيرات الأولية. والتي يتم تفسير هذه الدلالة من خلال أهمية معامل المتغيرات الأولية المشكلة للمحور.

فالمحاور الثلاثة الأولى المحتفظ بها تشرح 75,93% من التباين الكلي. حيث أن المحور الأول يساهم لوحده بنسبة 58,83% من شرح التباين الكلي، ثم يليه المحور الثاني بـ 10,63%، بينما المحور الثالث يشرح فقط نسبة 6,47%. بالتالي يسمح لنا هذا بتقليص مصفوفة المعلومات بطريقة مناسبة في أبعاد المتغيرات (مرور ثلاث وخمسين متغيرًا بثلاثة محاور).

المطلب الثاني: التفسير الاقتصادي لنتائج طريقة المكونات الرئيسية PCA

بعد الاحتفاظ بثلاثة محاور عامليّة ذات دلالة اقتصادية، جاء دور تفسيرها اقتصادياً وإعطائها معنى يشرح المحتوى المعلوماتي الذي تنقله. وذلك من خلال التفسير الاقتصادي لتركيبة المتغيرات التي تشكل هذه المحاور.

1. المكونات المستخرجة من المحاور العاملية

يعتمد التفسير الاقتصادي للمكونات الرئيسية على دراسة الارتباطات التي تظهر بين المتغيرات التي تشكل كل محور عاملي. الجدول التالي (جدول 21)، يبين لنا النتائج المتحصل عليها في حالتنا، وبالتالي تركيبة المتغيرات التي تكون المحاور الرئيسية الثلاث.

جدول 21: تركيبة المحاور العاملية حسب المتغيرات الأولية

Matrice des composantes[a]

Composante	1	2	3
POPULATION OCCUPEE	,953	,049	-,066
POPULATION ACTIVE	,953	,019	-,071
POPULATION EN CHOMAGE	,882	,010	-,051
POPULATION URBAINE	,848	-,144	-,107
POPULATION RURALE	-,009	-,342	-,008
TAUX D'URBANISATION	,277	,007	,370
SURFACE AGRICULTURE UTILISEE	-,281	,248	-,086
NOMBRE DES PME ACTIVE	,993	-,033	-,076
NOMBRE DES TPE	,993	-,024	-,075
NOMBRE DES PE	,994	-,029	-,061
NOMBRE DES ME	,981	-,121	-,116
NOMBRE DES GE	,850	-,291	,092
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF	,973	,101	,080
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF TPE	,399	,814	,369
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF PE	,472	,682	,406
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF ME	,969	,108	,071
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF GE	,962	-,158	-,054
AFFAIRES IMMOBILIERES	,835	-,091	,133
BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS	,967	-,062	-,017
CHIMIE CAOUTCHOUC PLASTIQUES	,941	-,131	-,038
COMMERCE	,985	-,068	-,114
Eau et énergie	,751	-,028	-,040
ETABLISSEMENTS FINANCIERS	,951	-,077	-,186
HOTELLERIE ET RESTAURATION	,977	-,053	-,151
HYDROCARBURES	-,250	,714	-,320
INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES	,979	-,094	-,107
INDUSTRIES DIVERSES	,879	-,019	,005
INDUSTRIES DU BOIS ET PAPIER	,735	-,045	,123
INDUSTRIES DU CUIR	,360	-,031	-,060
INDUSTRIES DU TEXTILE	,924	-,087	-,172

MATERIAUX DE CONSTRUCTION	,808	,095	,214
MINES ET CARRIERES	,757	,064	-,002
PECHE AGRICULTURE ET CHASSE	,354	,733	,452
SERVICES POUR COLLECTIVITES	,766	,591	,200
SERVICES POUR ENTREPRISES	,975	,014	-,067
SERVICES POUR MENAGES	,984	-,022	-,093
SIDERURGIE METALLURGIE (ISMME)	,886	-,116	,071
TRANSPORTS ET COMMUNICATIONS	,986	-,023	-,119
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES OCCUPEES	,083	-,370	,726
NOMBRE DES DILOMES PAR CFPA	,941	-,075	,018
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES	,011	-,208	,217
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES OCCUPEES	,040	-,222	,182
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES	-,004	-,479	,741
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES ATTRIBUEES	,024	-,434	,789
TAUX D'IMMATRICULATION	-,018	,872	,147
DENSITE DES PME	,619	,660	,289
PARC DE LOGEMENTS	,882	-,144	-,161
LES LOGEMENTS RURAUX	-,192	,513	-,318

المصدر: النتائج المتحصل عليها من تطبيق طريقة المكونات الرئيسية PCA

كما سبق وأشرنا، وبالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من الجدول، فإن تركيبة المتغيرات التي تكون المحاور الرئيسية الثلاث هي كالتالي:

- **المحور العاملي الأول: (المحور الذي يعكس النشاط الاقتصادي للأقاليم والطبيعة الحضرية فيها)**

في الواقع، يعكس هذا المحور الإمكانات الاقتصادية التي تزخر بها بعض البلديات إلى جانب المنظور الحضري الذي يميزها عن غيرها من باقي البلديات، ويعتبر هذا المحور هو الأهم باعتباره يفسر لوحده 58,83% من التباين الكلي للظاهرة. حيث نجد أن المتغيرات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا به والتي تحدد معناه هي متغيرات تعكس البعدين الاقتصادي والحضري، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- **المتغيرات الاقتصادية:** ترتبط مؤشرات النشاط الاقتصادي الخاصة بالمحور العاملي الأول بالمتغيرات ذات المعيار الاقتصادي، كعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة، كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتغيرات الخاصة بطبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالجزء الإيجابي من المحور.

- **المتغيرات الديموغرافية:** بالنسبة لهذه الفئة يحتوي المحور العاملي الأول متغيرة عدد سكان الحضر وهذا ما يعكس الطبيعة الحضرية للمحور.

- **المتغيرات الخاصة بمعيار المنشآت القاعدية والبنى التحتية:** تتمثل المتغيرات التي تظهر هذا المعيار في المنشآت القاعدية ذات الطابع الاجتماعي والموجهة للسكان، كرصيد السكنات الحضرية، عدد المدارس بكل أطوارها الابتدائية، الأساسية والثانوية، وينطبق الشيء نفسه على مؤسسات التكوين المهني وعدد المتخرجين منها بشكل كبير في هذا المحور.

لذلك يمكن تفسير المحور الأول على أنه مكون يعكس الطابع الحضري ومستوى النشاط الاقتصادي للبلديات.

- **المحور العاملي الثاني: (المحور الذي يعكس الطابع الريفي إلى جانب النشاط الفلاحي والصيد البحري)**

هذا المحور العاملي يفسّر10,62% أخرى من التباين الكلي للظاهرة، وهو يعكس الطابع الريفي للبلديات والنشاط الفلاحي والصيد البحري فيها. بينما نجد أن المتغيرات التي ترتبط بالمحور الثاني والتي تحدد معناه هي متغيرات تعكس البعد الريفي إضافة إلى النشاط الفلاحي والصيد البحري الذي يميز بعض البلديات عن غيرها.

حسب تصنيف المتغيرات نجد أن كل المتغيرات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً وبشكل موجب مع المحور العاملي الثاني هي عبارة عن متغيرات ذات طبيعة اقتصادية تؤكد توجه هذا الأخير إلى الطابع الريفي، حيث نجد كل متغيرة الفلاحة والصيد البحري، إضافة إلى عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والتي تتسم بالطابع الحرفي والصناعات التقليدية، لكون متغيرة مساحة مناطق النشاط ترتبط مع هذا المحور جيداً لكن بشكل سلبي. بينما نجد رصيد السكنات الريفية يرتبط ايجاباً بشكل معتبر مع المحور الثاني، وهذا ما يؤكد على الطابع الريفي لهذا المحور العاملي.

- **المحور العاملي الثالث: (المحور الذي يعكس مناطق النشاط الاقتصادي)**

يوضح المحور العاملي الثالث 6,47% من التباين الكلي، وهذا ما يعتبر قوة تفسيرية متواضعة مقارنة مع المحورين السابقين. يمثل هذا المحور المساحات المخصصة من طرف السلطات كمناطق للنشاط الاقتصادي، وهي متغيرات تنسب لمعيار المنشآت القاعدية والبنى التحتية. حيث نلاحظ ارتباطات إيجابية قوية مع مساحة المناطق الصناعية سواء كانت الاجمالية، الممنوحة أو المستغلة على حد سواء، كذلك مناطق النشاط الاجمالية، الممنوحة والمستغلة.

وحتى تتضح التفاسير المختلفة للمحاور بشكل أفضل، سنقوم بتمثيلها بيانيا من خلال الأشكال التالية (الشكل 17، 18 و19) وفقًا للمتغيرات الأولية المحددة.

شكل 17: الوزن العاملي للمتغيرات الأولية (محور 1 و2)

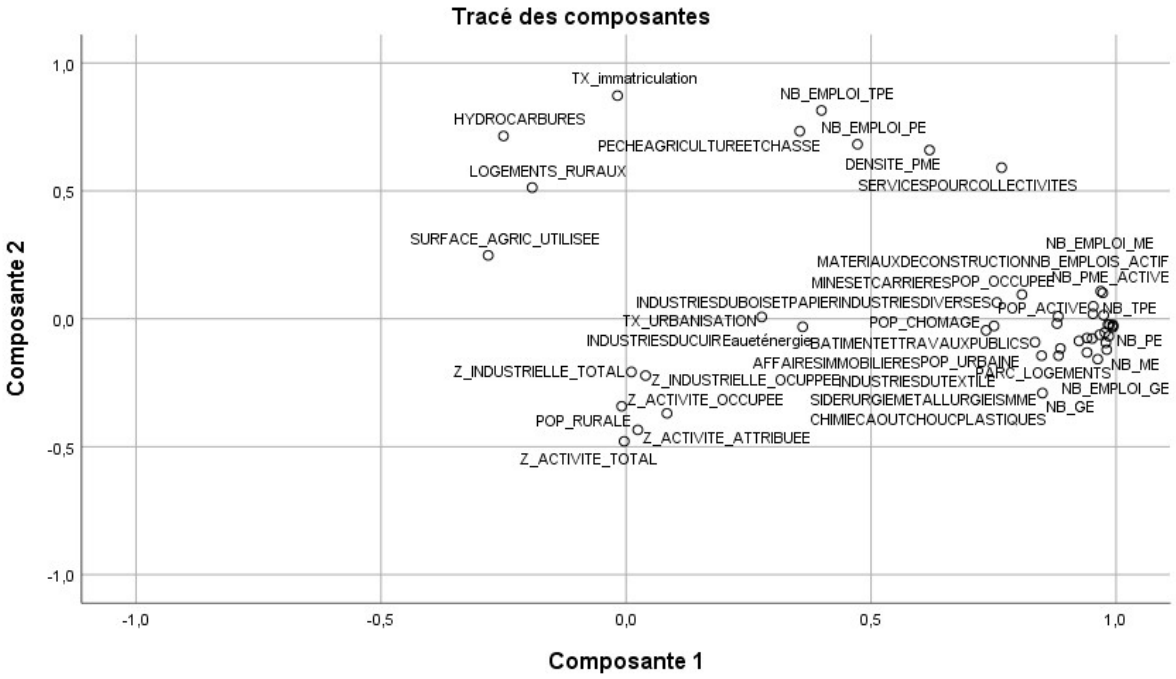

المصدر: النتائج المتحصل عليها من تطبيق طريقة المكونات الرئيسية PCA

2. تفسير توزيع الأفراد (البلديات) حسب المحاور العاملية

لتحليل توزيع الأفراد (البلديات) فيما يتعلق بالمحاور العاملية، فإننا نعتمد على الرسومات البيانية (الشكل 20، 21 و22) التي توفر إحداثيات كل بلدية على كل محور، وبالتالي هذه الخطوة من التحليل تجعل من الممكن ربط المتغيرات المحددة على كل محور (مكون رئيسي) بوزن الأفراد الممثلة بشكل جيد. يمكن لهذا التوزيع أن يجعل من الممكن تحديد مواقع البلديات التي تظهر بوضوح من خلال عكس أقصى قدر من الاتساق حول المكونات الرئيسية التي حددها التحليل العاملي.

- **المحور العاملي الأول (محور النشاط الاقتصادي للأقاليم والطبيعة الحضرية فيها)**

يوضح (الشكل 20)، من خلال تشتت الأفراد بوضوح تمييز بلدية وهران عاصمة ولاية وهران عن باقي البلديات، فهي تتميز بارتباط إيجابي قوي بالمحور الأول. وهذا ما يعكس الجانب الحضري البحت للبلدية حيث أنها سجلت نسبة سكان حضر تساوي 100%

بالإضافة إلى توفرها على أكبر عدد من المنشآت القاعدية ذات الطابع الاجتماعي على مستوى الولاية مقارنة مع باقي البلديات، على غرار مؤسسات التعليم بأطوارها الثلاث، مؤسسات التعليم والتكوين المهنيين، المؤسسات الاستشفائية. هذا ما جعل بلدية وهران بلدية حضرية بامتياز. إلى جانب النشاط الاقتصادي الذي تعرفه بلدية وهران، فهي تمتلك ثاني أكبر ميناء تجاري في البلد وما نسبته47% من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بولاية وهران. هذا ما جعلها ترتبط ارتباطا موجبا بشكل قوي مع محور النشاط الاقتصادي والطبيعة الحضرية.

تليها بلدية بئر الجير فهي أيضا ترتبط بالمحور الأول ارتباطا موجبا وثيقا، بحكم أنها بلدية تتميز بالطابع الحضري كذلك، لما تتوفر عليه من منشآت قاعدية ذات طابع الاجتماعي وتميزها بنشاط تجاري كبير حيث أن 23% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية تتمركز على مستواها. تحذوها كل من بلدية السانية، سيدي الشحمي، عين الترك، حاسي بونيف، مسرغين، الكرمة، بطيوة وقديل على التوالي وبدرجات متفاوتة.

من جهة أخرى، نجد البلديات الخاصة بولاية عين تموشنت هي الأخرى يرتبط بعضها بالمحور الأول ارتباطا موجبا، فنجد كل من بلدية عين تموشنت التي تمتاز بالطابع الحضري ووفرة النشاط الاقتصادي بها، حيث أنها تتوفر على 33% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تليها كل من بلدية بني صاف، المالح، حمام بوحجر، شعبة اللحم والعامرية، حيث تملك هذه الأخيرة المنشآت القاعدية ذات الطابع الاجتماعي التي تسمح لنا بتصنيفها على أنها بلديات حضرية كما سبق وأشرنا، إضافة إلى كونها تملك مجتمعة بالإضافة إلى بلدية عين تموشنت ما يعادل 71% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فهي تعتبر بلديات ذات طابع اقتصادي نشط.

- **المحور العاملي الثاني (محور الطابع الريفي والنشاط الفلاحي والصيد البحري)**

أما المحور الثاني، الذي يتميز بالطابع الريفي للبلديات إضافة إلى النشاط الفلاحي والصيد البحري فيها، فيجمع مع ارتباطات إيجابية عالية نسبيًا معظم بلديات ولاية عين تموشنت لكونها ولاية مشهورة بالإنتاج الفلاحي، فكما هو موضح في (الشكل 22) نلاحظ تميز كل من بلديتي عين تموشنت التي تحتل مرتبة متقدمة في الإنتاج الفلاحي الى جانب بلدية بني صاف المتخصصة في الصيد البحري. ثم نجد البلديات المعروفة بالإنتاج الفلاحي والرعوي، كعين كيحل، واد الصباح، العامرية، بن عدة، الأمير عبد القادر، المالح، تامزوغة، ولهاصة، شعبة اللحم، سيدي صافي، آغلال، عين الطلبة، ...إلخ. كذلك بالنسبة لبلديات وهران فنجد بعض البلديات التي سجلت

نسبة تحضر منخفضة مقابل اشتهارها بالإنتاج الفلاحي كبلدية طافراوي، عين الكرمة، بن فريحة، بوفاطيس، ...إلخ، إضافة إلى البلديات التي تعتبر حضرية بنسبة كبيرة لكنها تعتمد على الفلاحة والصيد البحري كأرزيو، واد تليلات، عين الكرمة، ...إلخ.

يرتبط هذا المحور بشكل موجب مع الصناعات البترولية بشكل خاص، وذلك بسبب ارتباط بلدية أرزيو بالمحور الثاني، حيث أنها التي تعتبر ساحلية تمتلك ميناء للصيد البحري، وبالمقابل يوجد بها أكبر ميناء نفط على مستوى الجزائر فهي بذلك تختص بالصناعات البترولية، وبالتالي هذا ما يفسر ارتباطها بالمحور الثاني ولا يتعارض مع دلالته الاقتصادية.

- **المحور العاملي الثالث (محور مناطق النشاط الاقتصادي)**

في المحور الأخير، المحور الذي يعكس مناطق النشاط الاقتصادي، نلاحظ ارتباط قوي لأغلب بلديات ولاية وهران بحكم أنها بلديات تنتشر فيها المناطق الصناعية والمناطق المخصصة للنشاط الاقتصادي. فنلاحظ من خلال (الشكل 21)، تميز بلدية أرزيو التي تملك أكثر من 66 %من المساحة المخصصة للصناعة في ولاية وهران، تليها كل من بلدية بطيوة، حاسي بن عقبة السانية، واد تليلات، بوتليليس والكرمة. أما بالنسبة لعين تموشنت فنجد كل من بلدية عين تموشنت، حمام بوحجر، المالح شعبة اللحم وبني صاف والتي ترتبط بالمحور الثالث بنسب معتبرة.

شكل 18: تمثيل البلديات حسب المحاور العاملية (محور1 و2)

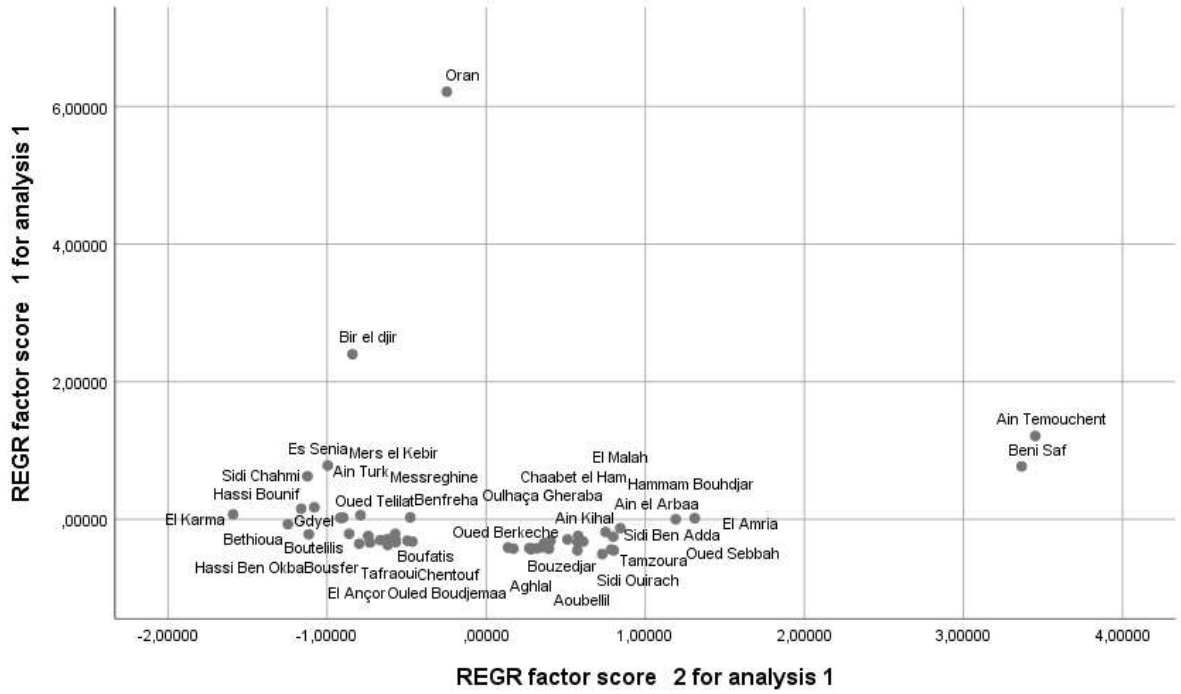

المصدر: النتائج المتحصل عليها من تطبيق طريقة المكونات الرئيسية PCA

شكل 19: تمثيل البلديات حسب المحاور العاملية (محور1 و3)

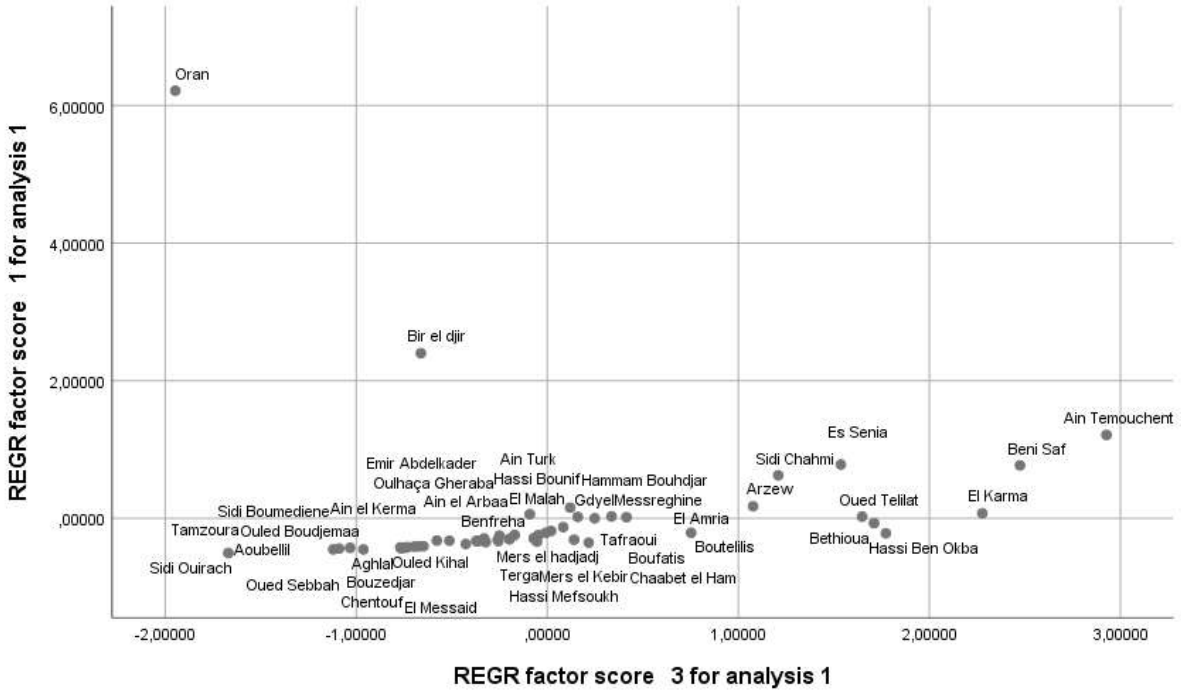

المصدر: النتائج المتحصل عليها من تطبيق طريقة المكونات الرئيسية PCA

شكل 20: تمثيل البلديات حسب المحاور العاملية (محور2 و3)

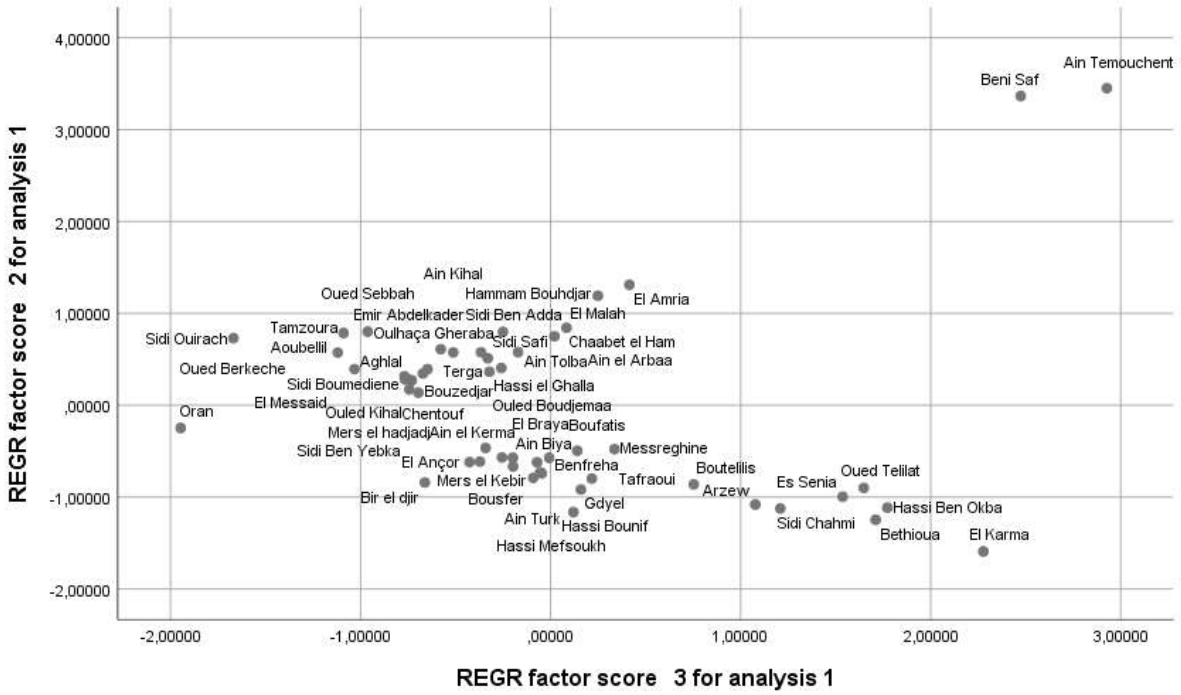

المصدر: النتائج المتحصل عليها من تطبيق طريقة المكونات الرئيسية PCA

المبحث الثالث: بنية الفئات وتحليل نتائج التصنيف (Ascendant Hierarchical Clustrering)

تمهيد

يعتبر أساس الترتيب الهرمي التصاعدي هو إنشاء تسلسل هرمي من مجموعة من الأفراد إلى عدد من الفئات، حيث نجد في القاعدة جميع المتغيرات (الأفراد) أين يشكل كل فرد فئة بحد ذاته، ثم مع كل طبقة تبدأ الفئات بالتكون، حيث ترتبط كل مجموعة مع مجموعة المشابهة لها، وبالتالي تقليل عدد الفئات. الفئتان اللتان تم اختيارهما للدمج هما "الأقرب"، وبعبارة أخرى، تلك التي يكون الاختلاف بينهما ضئيلًا، وتسمى قيمة الاختلاف هذه بمؤشر التجميع. نظرًا لأنه يتم تجميع الأفراد الأقرب أولاً، يكون للتكرار الأول مؤشر تجميع منخفض، ولكنه سينمو من التكرار إلى التكرار.

من أجل تكوين مثل هذا التسلسل الهرمي للمجموعات، يتم دمج المجموعات على التوالي بشكل تصاعدي بحيث يتم توحيد الكائنات في كتلة واحدة مخزنة في جذر التسلسل الهرمي المشكل. لهذا يقال إن التصنيف الهرمي التصاعدي تصاعدي لأنه يبدأ من حالة يكون فيها جميع الأفراد بمفردهم في القاعدة، ثم يتم تجميعهم في فئات كبيرة بشكل متزايد.

المطلب الأول: بنية الفئات

يكشف التحليل الهرمي المطبق على المكونات الرئيسية (المحاور) الثلاث السابقة على 54 بلدية عن وجود عدة فئات من البلديات.

1. سلسلة التجميع

تدل سلسلة التجميع على كيفية تقدم الخوارزمية التي تقوم على أساسها خطوات التجميع، حتى تتم عملية تجميع سلسلة متكونة من عدد n أفراد يجب المرور على عدد (n−1) خطوة متتالية للتجميع. وبالتالي، في حالتنا هذه ونظراً لأنه لدينا 54 فرداً (عدد البلديات)، فهناك 53 خطوة متتالية حتى يتم إعادة التجميع آخر فرد (الأبعد على الإطلاق).

الجدول التالي يوضح بشكل أكثر سلسلة التجميع التي تشكل 53 عقدة.

جدول 22:سلسلة التجميع

Planning des agglomérations

	Cluster combiné			Etape de première apparition du cluster		
Etape	Cluster 1	Cluster 2	Coefficients	Cluster 1	Cluster 2	Etape suivante
1	43	52	,002	0	0	9
2	53	54	,005	0	0	3
3	32	53	,008	0	2	5
4	29	41	,012	0	0	6
5	32	47	,013	3	0	8
6	29	37	,019	4	0	17
7	34	50	,021	0	0	16
8	31	32	,029	0	5	12
9	33	43	,033	0	1	25
10	36	42	,042	0	0	24
11	10	12	,059	0	0	24
12	31	39	,073	8	0	17
13	11	16	,084	0	0	28
14	38	44	,094	0	0	18
15	19	21	,114	0	0	32
16	34	48	,135	7	0	21
17	29	31	,160	6	12	25
18	28	38	,189	0	14	19
19	28	46	,217	18	0	31
20	35	40	,248	0	0	27
21	14	34	,282	0	16	23
22	7	8	,315	0	0	31
23	14	25	,361	21	0	36
24	10	36	,411	11	10	29
25	29	33	,463	17	9	39
26	20	26	,524	0	0	30
27	35	45	,586	20	0	35
28	11	24	,648	13	0	35
29	10	51	,712	24	0	36
30	17	20	,776	0	26	42
31	7	28	,843	22	19	32
32	7	19	,910	31	15	37
33	15	23	,978	0	0	44
34	9	30	1,058	0	0	38
35	11	35	1,153	28	27	40
36	10	14	1,256	29	23	39
37	7	22	1,379	32	0	40
38	9	49	1,510	34	0	46
39	10	29	1,651	36	25	48
40	7	11	1,808	37	35	42
41	6	27	2,001	0	0	47
42	7	17	2,205	40	30	44
43	2	4	2,459	0	0	45
44	7	15	2,716	42	33	46
45	2	18	2,989	43	0	47
46	7	9	3,280	44	38	48

47	2	6	3,589	45	41	50
48	7	10	10,345	46	39	52
49	3	13	12,304	0	0	51
50	2	5	15,933	47	0	51
51	2	3	20,481	50	49	52
52	2	7	26,397	51	48	53
53	1	2	36,882	0	52	0

المصدر: النتائج المتحصل عليها من تطبيق طريقة التجميع ACH

من خلال الجدول، نلاحظ أن فقدان المعلومات الإجمالي يعتبر محدوداً خاصة قبل العقدة 42، حيث بدئنا في ملاحظة بعض القفزات الكبيرة، ثم في العقدة رقم 48 سجلنا خسارة إجمالية في المعاملات تقارب 11، ثم في العقدة 53 نسجل فقدان المعلومات في المعاملات بنسبة 37 وهو مستوى ليس بالمرتفع لكن لا يمكن تجاهله. لكن من جهة أخرى، عندما يتم تجميع كل البلديات في فئة واحدة، يدل فقدان المعلومات الإجمالي على 37 وهو رقم مهم للغاية، حيث يعني أن الفئة جمعت بلديات مختلفة للغاية. وبالتالي تقدم شروحات جيدة للظاهرة محل الدراسة.

2. تكوين الفئات

عند تكوين الفئات، نسعى أولاً إلى تجميع البلديات ذات الملامح الاجتماعية والاقتصادية المتشابهة. وفي الخطوة الثانية، سنسعى إلى تمييز المجموعات المختلفة من خلال القيام بالشجرة الهرمية (dendrogram).

يوضح الشكل أدناه الشجرة الهرمية التي تم إنشاؤها باستخدام مربع المسافة الإقليدية ومعيار Ward.

شكل 21:الشجرة الهرمية (dendrogram)

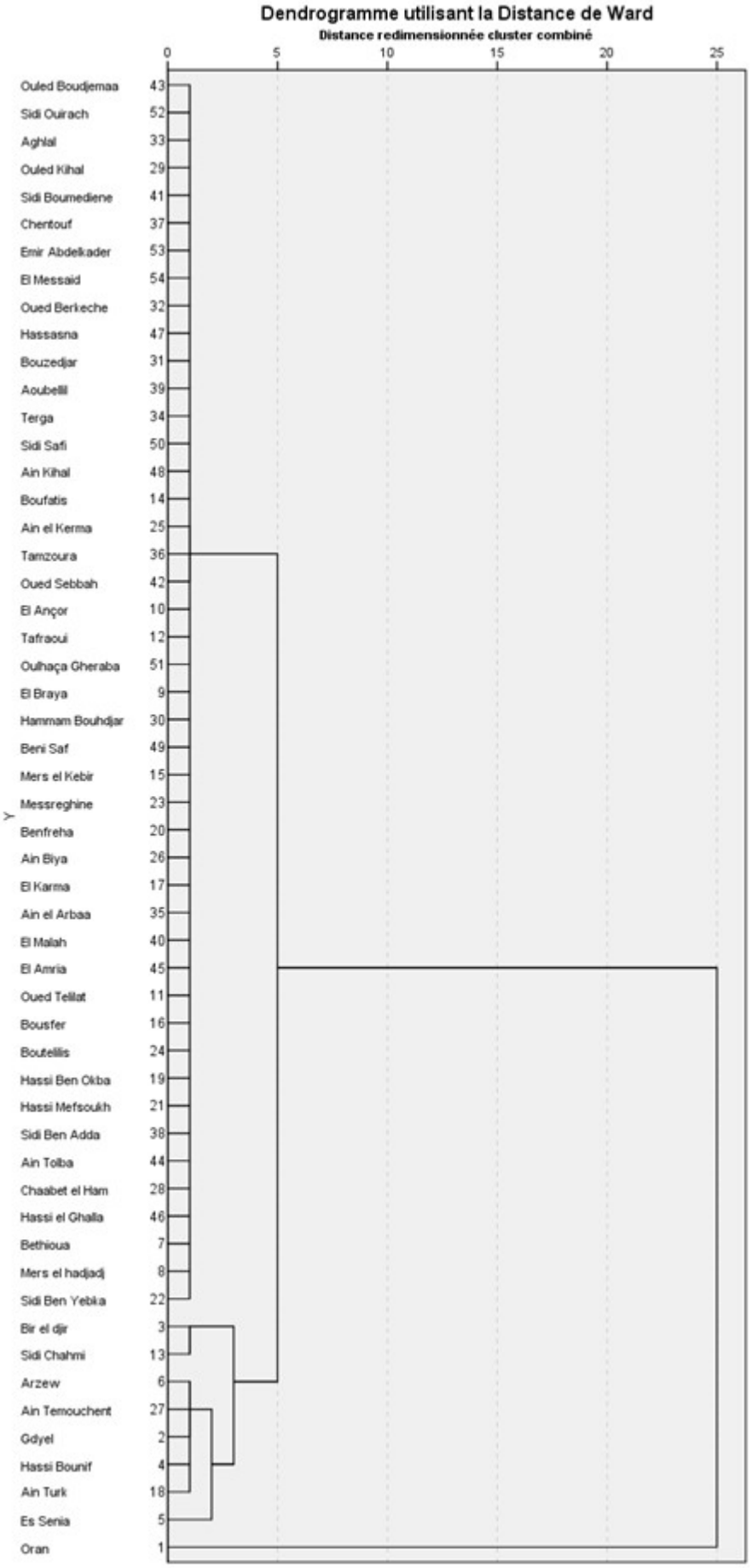
Dendrogramme utilisant la Distance de Ward
Distance redimensionnée cluster combiné
0
5
10
15
20
25
Ouled Boudjemaa 43
Sidi Ouirach 52
Aghlal 33
Ouled Kihal 29
Sidi Boumediene 41
Chentouf 37
Emir Abdelkader 53
El Messaid 54
Oued Berkeche 32
Hassasna 47
Bouzedjar 31
Aoubelil 39
Terga 34
Sidi Safi 50
Ain Kihal 48
Boufatis 14
Ain el Kerma 25
Tamzoura 36
Oued Sebbah 42
El Ançor 10
Tafraoui 12
Oulhaça Gheraba 51
El Braya 9
Hammam Bouhdjar 30
Beni Saf 49
Mers el Kebir 15
Messreghine 23
Benfreha 20
Ain Biya 26
El Karma 17
Ain el Arbaa 35
El Malah 40
El Amria 45
Oued Tellat 11
Bousfer 16
Boutellis 24
Hassi Ben Okba 19
Hassi Mefsoukh 21
Sidi Ben Adda 38
Ain Tolba 44
Chaabet el Ham 28
Hassi el Ghalla 46
Bethioua 7
Mers el hadjadj 8
Sidi Ben Yebka 22
Bir el djir 3
Sidi Chahmi 13
Arzew 6
Ain Temouchent 27
Gdyel 2
Hassi Bounif 4
Ain Turk 18
Es Senia 5
Oran 1
Y

المصدر: النتائج المتحصل عليها من تطبيق طريقة التجميع ACH

الهدف من التصنيف هو تجميع الأفراد الذين لديهم ملفات تعريف متشابهة. إذا رأينا شجرتنا من اليسار إلى اليمين. نرى تجميعًا وثيقًا جدًا بين الأفراد. أولا وقبل كل شيء، فإن المجموعة الأولى من الأعلى تجمع تقريبا بين كل بلديات ولاية عين تموشنت ما عدا عاصمة الولاية بلدية عين تموشنت. نرى أيضًا أن بعض بلديات في ولاية وهران متجانسة إلى حد ما مع هذه البلديات على غرار بلدية العنصر، بوفاطيس، عين الكرمة، بن فريحة، طافراوي، البرية، مرسى الكبير، مسرغين، عين البية، الكرمة، بطيوة، مرسى الحجاج وسيدي بن يبقى.

المجموعة الثانية، يمكننا أن نرى أن القرب بين بلديتي بئر الجير وسيدي الشحمي متناغم تمامًا. أما المجموعة الثالثة، فتضم كل من بلدية أرزيو، قديل، حاسي بونيف، عين الترك من جانب ولاية وهران، إضافة إلى عاصمة ولاية عين تموشنت. ثم ببعض التفاصيل نجد أن بلدية السانية تشكل مجموعة بحد ذاتها (المجموعة الخامسة) وهي تتشابه بشكل كبير مع المجموعة الرابعة.

بينما في الأخير، نجد أن بلدية وهران تشكل هي الأخرى مجموعة بحد ذاتها لكنها تختلف بشكل واضح عن باقي المجموعات.

المطلب الثاني: تصنيف البلديات

يُبرز التحليل العنقودي السابق المطبق على المعاملات التي حصلت عليها البلديات البالغ عددها 54 بلدية، والخاصة بالمحاور العاملية الثلاث السابقة الذكر، أن يوجد وجود أربع فئات من البلديات. والتي سيتم تفصيلها فيما يلي:

- **الفئة الأولى:**

تجمع هذه الفئة بين البلديات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات مستوى تحضر منخفض، وبمستوى معتبر من النشاط الفلاحي، تربية المواشي والصيد البحري. نجد في هذه الفئة كل بلديات عين تموشنت ما عدا عاصمة الولاية، إضافة إلى بعض بلديات ولاية وهران. بغض النظر عن النشاط الفلاحي والصيد البحري، هذه البلديات لا تتميز بمستوى نشاط اقتصادي كبير، مستوى منخفض من الكثافة السكانية، إضافة إلى نقص واضح في المرافق الاجتماعية.

- **الفئة الثانية:**

تشمل هذه الفئة بلديات حضرية تتمتع بوضع اجتماعي واقتصادي متميز، وتتسم بجاذبيتها الكبيرة ومستوى عالٍ من النشاط الاقتصادي. والمتمثلة في بلديتي بئر الجير وسيدي الشحمي اللتان تتواجدان على مشارف مدينة وهران، وتظهران تشابهًا من حيث الطابع الحضري والنشاط الاقتصادي الناجم بشكل أساسي عن قربها من بلدية وهران. وبالتالي تشكل قطب ديناميكي معًا.

تتميز بخصائصها الاقتصادية، حيث تعتبران بلديتان نشطتان من الجانب الاقتصادي، وتعرف البلديتين كثافة مرتفعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب المنشآت القاعدية والبنى التحتية كمؤسسات التكوين المهني، الطرق، المناطق الصناعية ومناطق النشاط. التهيئة العمرانية، فالبلديتين تتوفران على حظيرة سكنية معتبرة.

أيضا بخصائصها الاجتماعية، حيث تتميز البلديتين بكثافة سكانية مرتفعة مما يعني توفر اليد العاملة الضرورية للمؤسسات من جهة، وحجم الطلب المحلي الضروري لنجاح المشاريع الاقتصادية من جهة أخرى. بالرغم من تسجيل بعض الاختلافات البسيطة بين البلديتين، كمستوى التحضر حيث تعتبر بلدية بئر الجير أكثر تحضراً من بلدية سيدي الشحمي، غير أن أوجه الشبه في الجانب الاقتصادي التي تجمعهم تجعل منهما بلديتين متجانستين.

- **الفئة الثالثة:**

تضم هذه الفئة كل من بلدية أرزيو، قديل، حاسي بونيف، عين الترك والسانية من جانب ولاية وهران، إضافة إلى بلدية عين تموشنت عاصمة الولاية. تتميز هذه الفئة بخصائصها الحضرية وديناميكيتها الاقتصادية، حيث تتصف هذه البلديات بكثافة سكانية مرتفعة خاصة نسبة سكان الحضر، التي تمثل سوق العمل وحجم الطلب المحليان الضروريان. في المقابل نجد نسبة الحضيرة السكانية، المنشآت القاعدية الحضرية وغيرها من الاستثمارات الاجتماعية. أما بالنسبة للجانب الاقتصادي، فتتمتع هذه البلديات بكثافة كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسات المصغرة منها.

فضلاً عن ذلك نجد أن هذه البلديات تمتاز بخاصية مشتركة تتمثل في المساحات والأراضي المخصصة للزراعة، فإلى جانب النشاط الاقتصادي الذي يميزها (الذي تم تأكيده سابقاً في تفسير المحاور حيث ترتبط هذه البلديات بشكل إيجابي مع المحور العاملي الأول الذي يمثل الجانب الحضري والنشاط الاقتصادي)، نجد أن هذه البلديات تملك المساحات الزراعية مما يجعلها ترتبط ارتباطا قوي موجب مع المحور العاملي الثاني والذي سبق اثبات طبيعته المرتبطة بالنشاط الفلاحي. وهذا ما يشكل ميزة خاصة بهذه الفئة.

- **الفئة الرابعة:**

تتميز هذه الفئة بمستوى تحضر مرتفع للغاية مقارنة بالبلديات الأخرى، فضلاً عن وفرة المنشآت القاعدية والبنى التحتية، الاستثمارات الاجتماعية. تتعلق هذه الفئة ببلدية وهران فقط ولقد سبق أن بينا ارتباطها الموجب سابقًا بالمحور الأول الذي يمثل النشاط الاقتصادي والطابع الحضري وسلبيًا للغاية مع المحورين الآخرين. هذا ما يجعلها قطب اقتصادي ديناميكي تؤثر بجاذبيته حتى على المناطق المتاخمة لها.

تعتبر بلدية وهران إقليم نشط اقتصادياً بامتياز نظراً لمستوى الخدمات المتوفرة فيها والتجهيزات المعروضة بالإضافة إلى أنشطتها ذات المستوى العالي، فهي تملك كثافة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث نجد أن 47% من عدد المؤسسات الإجمالي للولاية يتمركز بها، إضافة إلى اليد العاملة التي توفرها لسوق العمل وحجم الطلب الضروري للمؤسسات المقترن بالكثافة السكانية المتواجدة بها، ناهيك عن المنشآت القاعدية والبنى التحتية التي تزخر بها، من شبكة طرق ومواصلات، سكك حديدية، ميناء تجاري الثاني على المستوى الوطني، المؤسسات المالية وهيئات دعم الاستثمارات، إلى جانب مؤسسات التعليم بأطوارها الثلاث، مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين، هذا ما يجعلها تعتبر قطبا اقتصاديا من المستوى العالي مقارنة مع البلديات الأخرى فهي ذات مكانة اقتصادية ذائعة الصيت على المستوى الإقليمي والوطني.

خاتمة الفصل

التحليل العاملي المتمثل في طريقة تحليل المكونات الرئيسية، المطبق في هذا الفصل على بلديات ولايتي وهران وعين تموشنت، والذي اعتمد على نفس المعلومات الأولية لكلا الاقليمين (بهدف الإجابة على الفرضيات التي سبق وقدمناها كإجابة أولية على إشكالية الدراسة)، قدم لنا مجموعة من العوامل المحورية والتي هي عبارة عن تركيبة من المتغيرات المترابطة فيما بينها. هذه المحاور كل واحد منها يعبر عن طبيعته الاقتصادية المختلفة عن الآخر، ثم قمنا بتصنيف البلديات محل الدراسة عن طريق التصنيف الهرمي التصاعدي على حسب هذه المحاور لمعرفة الفئة التي تنتمي إليها كل بلدية. تحصلنا في النهاية على عدة نتائج تساهم في تسليط الضوء على عملية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي الإجابة عن إشكالية الدراسة. هذه النتائج يمكن ذكرها فيما يلي:

- يمكن تفسير الاختلاف في عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من الخصائص الإقليمية. وبالتالي، يعتبر نشاط المقاولة في بلدية معينة مرتبط بخصائصها المحلية على الإنشاء.

- طبيعة النسيج الاقتصادي الموجود على مستوى البلديات يؤثر في معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة قطاع التجارة والخدمات، الذي ارتبط بمعدل إنشاء المؤسسات أكثر كثافة وأكثر سرعة من القطاعات الأخرى.

- بينما، تساهم درجة تخصص النسيج الاقتصادي المحلي في تباين مستويات الإنشاء من بلدية لأخرى وحسب نوع النسيج الاقتصادي، خاصة النسيج الاقتصادي المتخصص في الانتاج يؤثر سلباً على عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى العكس من ذلك، فإن تنوع النسيج الاقتصادي المحلي يحسن إمكانيات إنشاء المؤسسات.

- حجم المؤسسات الموجودة على مستوى البلديات يعتبر ذو تأثير مزدوج، فوجود المؤسسات الكبيرة يؤثر بالسلب على معدل انشاء المؤسسات، على عكس المؤسسات الصغيرة والمصغرة التي لها أثر إيجابي.

- المورد البشري، تعتبر الكثافة السكانية في البلديات عامل يؤثر بشكل كبير وايجابي في خلق مؤسسات جديدة، من جهة، من خلال توفير الطلب المحلي الذي يعتبر أمر ضروري لاستمرار المؤسسات الناشئة خاصة ذات الطبيعة التجارية والخدماتية فهي أكثر تأثرا من المؤسسات الصناعية. ومن جهة أخرى، يساهم من خلال توفير الكفاءات اللازمة للمبادرة في المقاولة، أو من خلال توفير اليد العاملة المؤهلة والضرورية لاستمرار المؤسسات.

- نسبة البطالة المرتفعة تؤثر بشكل إيجابي في إنشاء المؤسسات، حيث ارتبط معدل البطالة ارتباط قوي موجب مع محور النشاط الاقتصادي وسجلت كل البلديات المرتبطة بهذا المحور نسبة بطالة مرتفعة.

- تمتاز المناطق الحضرية عن غيرها بمعدل إنشاء مرتفع، ما يعني أن نسبة التحضر تؤثر بشكل إيجابي في خلق المؤسسات. كما يظهر جلياً استفادة المناطق الحضرية من المناطق الصناعية ومناطق النشاط المتاخمة لها.

الخاتمة العامة

نظرًا للأهمية الاقتصادية االتي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدور الجبار الذي تقوم به في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خصائصها في التأقلم السريع مع متغيرات المحيط الاقتصادي، استيعاب اليد العاملة وامتصاص البطالة، تأمين الأرباح وكذا المساهمة في الدخل الوطني. جاءت هذه الأطروحة بهدف البحث عن العوامل الإقليمية المؤثرة في عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمعرفة الأسباب الحقيقية التي تدفع إلى تباين معدلات الإنشاء بين منطقة وأخرى بالرغم من أنها تخضع لنفس السلطات العمومية وتتمتع بنفس الامتيازات الإدارية من برامج التأهيل وهيئات الدعم والمرافقة.

حيث انطلقت هذه الدراسة من إشكالية تشخيص العوامل أو المحددات الإقليمية التي تؤثر في معدلات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليتم إنجازها خلال مراحل عديدة بداية بالقراءات الأدبية إلى إخراج الفصول النظرية ثم الدراسة الميدانية. اعتمدنا على دراسة تجريبية للإقليم ومدى تأثير مختلف العوامل المدمجة فيه على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تحديد كل من نقاط القوة والضعف التي يمتاز بها كل من إقليم وهران وعين تموشنت بهدف تحديد رؤية مستقبلية حول الاستراتيجيات الواجب انتهاجها قصد تطوير قطاع المقاولة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

وقد استعملنا في هذه الدراسة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة المنهج الاحصائي الاستدلالي، وأسفرت هذه الأخيرة عن مجموعة من النتائج سمحت لنا بالإجابة على الفرضيات التي تم طرحها في بداية البحث، والتي تخص كل من الجانب النظري والتطبيقي.

أولا: على المستوى النظري

يعتبر الإقليم حاليًا بمفهومه الاقتصادي الذي يعبر عن البعد المكاني للظواهر الاقتصادية، لبنة أساسية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية. حيث يتم من خلاله بتحليل تباين العوامل الاقتصادية في الأقاليم خاصة على مستوى الناتج والتشغيل لتقييم الفرص المتوفرة والتحدّيات، وبالتالي اتخاذ القرار والتخطيط الاقتصادي الذي يعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

إضافة إلى انفتاحه على تدفق الاستثمارات الخارجية بفضل العولمة وتدويل الشركات المتعددة الجنسيات فأصبح الإقليم عامل جذب للاستثمارات واستقطاب المشاريع والمنافسة فيما بين الأقاليم على استقبالها. فالتنافسية الإقليمية مرتبطة بنشاط الأعوان الاقتصاديين داخل الإقليم الواحد والتنافس بين الأقاليم فيما بينها. تقوم المنافسة أساسا على خيارات المرونة، التنوع، الأسعار، الابتكار، لهذا فإنه

لابد من الأخذ بعين الاعتبار الموارد الإقليمية المادية والغير مادية التي تحتويها، وإدراج الخصائص المحلية والعمل على تحويلها إلى ميزات تنافسية. على إثر هذه النتائج نكون قد أثبتنا صحة الفرضية الأولى:

- **الإقليم عامل حاسم في تحقيق التنمية المستدامة:**

فالإقليم باعتباره حيز مكاني محدود طبيعيا أو إداريا يتميز بمجموعة من الخصائص الطبيعية، الاجتماعية وثقافية التي تميزه عن باقي الأقاليم وتشكل هويته، يعتبر أيضا حيز لتوطن الأعوان الاقتصاديين الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية المختلفة. أصبح إدماج البعد المكاني في السّياق الاقتصادي ضروري من أجل العمل على زوال التباينات الاجتماعية والاقتصادية بين بعض الأقاليم للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة فيها. وبالتالي يعتبر الإقليم عامل حاسم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

أما المقاولة فهي عمل بشري مدعم من طرف البيئة المحيطة بالمقاول والتي تهدف بالأساس إلى اشباع حاجيات الافراد في إقليم معين من خلال توليد قيمة جديدة عن طريق أنشاء أو تطوير الأنشطة الاقتصادية. هذا ما يجعل من المؤسسة ترتبط ارتباط قوي مع البيئة المحيطة بها، فالعلاقة المكانية بين المؤسسة والاقليم قديمة ومتشعبة بين مختلف الفروع العلمية والمقاربات التاريخية. وحتى نتمكن من تحديدها يجب الأخذ بعين الاعتبار كل من الجانب لاقتصادي، الجغرافي، علم الاجتماع، التخطيط الحضري، حتى السياسة والعلوم الإدارية. وعلى إثر هذه الملاحظات نكون قد أثبتنا صحة الفرضية الثانية:

- **الارتباط بين المقاولة والاقليم:**

تعتبر المقاولة على أنها عمل بشري يقوم به المقاول مدعوماً من البيئة المحيطة به، تهدف لإشباع حاجيات الافراد في إقليم معين من خلال توليد قيمة جديدة عن طريق أنشاء أو تطوير الأنشطة الاقتصادية. في حين يتمثل الرابط الذي بين المؤسسة والإقليم في توفير الموارد اللازمة لاستقرار المؤسسة وبالتالي في الخيارات التي يوفرها الإقليم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تحدد مدى توطنها فيه.

ثانيًا: على المستوى التطبيقي

- **الخصائص المحلية للأقاليم والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة:**

وجدنا أن ولايتي وهران وعين تموشنت تملكان إمكانيات طبيعية، بشرية واقتصادية جبارة، يمكن استغلالها في مختلف الميادين وشتى المجالات. لكن تتباين هذه الإمكانيات من ولاية لأخرى، فبالنسبة لولاية وهران تعتبر مركز تجاري هام في الجزائر، إضافة إلى أنها تعتبر قطب صناعي قيم متخصص في الصناعات البتروكيماوية، إلى جانب الإمكانيات الجد معتبرة في القطاع السياحي. بينما ولاية عين تموشنت تتميز بالطابع الفلاحي، الصيد البحري والامكانيات الجبارة التي تزخر بها في القطاع السياحي والغير مستثمرة بشكل فعال.

أما فيما يخص نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فنجدها تتركز بالنسبة لكلتا الولايتين بنسب غير متساوية في بعض البلديات مقارنة بالأخرى، حيث نجد أن 80% من المؤسسات المتواجدة بولاية وهران توجد على مستوى أربع بلديات، بلدية وهران بـ 47%، بئر الجير بـ 23%، السانية بـ 6% وسيدي الشحمي بـ 5%. كذلك بالنسبة لعين تموشنت نجد أن 5 بلديات تملك نسبة حوالي 73 %من مجموع المؤسسات بالولاية، يتعلق الأمر بكل من: بلدية عين تموشنت بـ 31%، بني صاف بـ 21%، حمام بوحجر بـ 8%، العامرية بـ 8% وبلدية المالح بـ 5%.

- **العوامل الإقليمية المؤثرة في خلق وانشاء المؤسسات:**

للإجابة على هذه الفرضية، كان علينا استخدام قاعدة بيانات إحصائية معتبرة في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، خاصة بولايتي وهران وعين تموشنت، وتحليلها إحصائياً. أتاح لنا التحليل العاملي لهذه القاعدة إبراز الاختلافات الكبيرة بين البلديات في معدل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لفهم هذه الاختلافات بين الأقاليم، يجب علينا أولاً التركيز على خصوصية قطاع النسيج الاقتصادي المحلي. فلقد وجدنا أن طبيعة النسيج الاقتصادي الموجود على مستوى البلديات يؤثر في معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فدرجة تخصص النسيج الاقتصادي المحلي تساهم في تباين مستويات الإنشاء من بلدية لأخرى وبنسب متفاوتة من قطاع لآخر. حيث أن نسبة مساهمة القطاع الثالث والمتمثل في التجارة والخدمات، تؤثر بشكل موجب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين أظهرت نتائج التحليل السابقة ارتباط وثيق وموجب بين القطاع الثالث وبين معدل إنشاء المؤسسات مقارنة مع القطاعات الأخرى. بينما، أظهرت ارتباطاً سلبياً مع القطاع الصناعي، فعلى العكس، تؤثر درجة التخصص الاقتصادي في القطاع الصناعي سلباً على عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا ما يرجح نظرية هيكل النشاط التي بررتها نتائج الدراسات السابقة خاصة تلك المتعلقة بـ P. AYDALOT (1986)، J. BONNET (1989)، حيث أثبتت أن المناطق ذات الطابع الصناعي تكون أقل ميلا لتوليد ديناميكيات محلية لخلق المؤسسات، بينما تسجل المناطق التي يتجه هيكلها القطاعي لأنشطة القطاع الثالث نتائج جيدة في عملية إنشاء المؤسسات.

وبالتالي، يمكننا القول بأن تنوع النسيج الاقتصادي المحلي يؤثر في إمكانيات إنشاء المؤسسات، مثل ما وجد JAYET (1993)، المهتم بإنشاء المؤسسات، أن التباينات الجغرافية في الخلق تنبع جزئيًا من خصوصية الأنشطة المحلية السائدة في منطقة محددة.

لاحظنا أن رأس المال البشري المحلي هو عامل مهم بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو يؤثر بشكل كبير وايجابي على مستويين: فالعامل البشري يمثل من جهة الوكلاء الاقتصاديين المحليين، الذين يساهمون في زيادة معدلات خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الكفاءات اللازمة للمبادرة في المقاولة. ومن جهة أخرى، يمثل العامل البشري توفر اليد العاملة النشطة والمؤهلة، والتي تعتبر شرط أساسي في ديمومة واستمرارية المؤسسات الناشئة.

نسبة البطالة المرتفعة تؤثر بشكل إيجابي في إنشاء المؤسسات، حيث ارتبط معدل البطالة ارتباط قوي موجب مع محور النشاط الاقتصادي وسجلت كل البلديات المرتبطة بهذا المحور نسبة بطالة مرتفعة.

من الملاحظ أيضا، أن الكثافة السكانية تؤثر بشكل إيجابي في مستوى الإنشاء، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حساسة بشكل خاص لهذا العامل، حيث تمثل الكثافة السكانية في منطقة معينة حجم السوق المحلي بها، وتميل المؤسسات الناشئة إلى أن تكون بكثرة في المناطق التي يكون فيها مستوى الطلب ذو حجم كبير وأكثر تنوعًا. وبالتالي يصبح السوق في هذه الحالة قادرًا على دعم مجموعة أكبر من المنتجات وتزداد احتمالات ظهور مؤسسات جديدة. تتمتع المناطق الحضرية إلى حد كبير من هذا النوع من الفوائد.

تظهر أهمية المورد البشري ودوره الإيجابي في إطلاق المبادرات الاقتصادية وتنافسية الأقاليم، فالرأس المال البشري المؤهل والمنظم يساهم في بناء الأنظمة الابتكارية ونشر التكنولوجيا، توفير اليد العاملة ذات الفئات العمرية النشطة التي تستقطب المقاولين وأصحاب المشاريع الابتكارية، التأثير على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نشر ثقافة المقاولة، الى جانب رفع من فعالية ومرونة الموارد البشرية لها أثر إيجابي على التنافسية الإقليمية (الفصل 1، محددات التنافسية الإقليمية).

هذه النتائج تتوافق إلى حد كبير مع نتائج الدراسات السابقة التي أجريت بألمانيا من طرف AUDRETSCH & FRITSCH (1994)، والأخرى التي أجريت بإيرلندا من طرف HART & GUDGIN (1994)، التي أكدت أن توفر نسيج محلي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كثافة سكانية عالية، يد عاملة نشطة ومؤهلة وارتفاع في معدل البطالة، كلها عوامل تؤثر بشكل إيجابي على إنشاء المؤسسات.

تستفيد المناطق الحضرية أيضًا من ارتفاع في كثافة المؤسسات، والتي أظهرت نتائج التحليل تأثيرها بشكل إيجابي في قيام مؤسسات جديدة. تبدو أهمية هذا العامل دورًا أساسيًا في التنسيق بين المؤسسات القائمة والمؤسسات الجديدة. فالمؤسسات الناشئة، على الرغم من صغر حجمها، تستفيد من العوائد المتزايدة والمتراكمة من نسيج المؤسسات الموجود مسبقًا.

حيث تظهر أهمية الأقاليم الحضرية التي تمارس الجذب على الكفاءات البشرية والأنشطة الاقتصادية المختلفة، في أنها أصبحت تمثل معلما من معالم النمو بحيث أصبح التحدي إنشاء مدن ذات ميزة تنافسية مستدامة وتعزيز هويتها التاريخية والحضارية لتكون قادرة على المنافسة داخل الدولة وخارجها (الفصل 1، أنواع الإقليم)

تمتاز المناطق الحضرية عن غيرها من المناطق بمعدل إنشاء مرتفع، ما يعني أن نسبة التحضر تؤثر بشكل إيجابي في خلق المؤسسات. سبق أن تطرق إليها كل من KEEBLE & WALKER (1994)، REYNOLDS (1994)، والذين أكدوا أن درجة التحضر في منطقة معينة له أثر إيجابي على المستوى المحلي لإنشاء المؤسسات. هذا ما يظهر جلياً استفادة المناطق الحضرية من المناطق الصناعية ومناطق النشاط المتاخمة لها.

أظهر التحليل الاحصائي العاملي، أن درجة توفر الخدمات الموجهة للمؤسسات والخدمات الاقتصادية تؤثر هي الأخرى وبشكل إيجابي. لذلك لاحظنا أن زيادة تنويع في عوامل الإنتاج المحلي يؤدي إلى تقليل العقبات التي تعترض عملية الإنشاء.

المحاور العاملية أكدت أيضًا على أن حجم المؤسسات الموجودة على مستوى البلديات يعتبر ذو تأثير مزدوج، فوجود المؤسسات الكبيرة يرتبط بالسلب مع نسبة انشاء المؤسسات، على عكس المؤسسات الصغيرة والمصغرة التي ترتبط ارتباط قوي وموجب.

وبالتالي تتشابه هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين معدل خلق المؤسسات الجديدة في منطقة معينة مع حجم المؤسسات الموجودة أصلًا، والتي قام بها كل من REYNOLDS (1994)، BEESLEY & HAMILTON (1994)، والتي أظهرت أن وجود المؤسسات الكبيرة له تأثير سلبي، بينما وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أثر إيجابي على عملية الإنشاء.

عند إسقاط هذه النتائج على البلديات التابعة لولايتي وهران وعين تموشنت اللتان كانتا محل الدراسة، نجد أنها قسمتها إلى أربع فئات متباينة، كل فئة تضم مجموعة من البلديات المتجانسة.

الفئة الأولى، تميزت بالطابع الحضري والنشاط الاقتصادي، فهي تعتبر قطب ديناميكي ذو جاذبية إقليمية مرتفعة ومؤثرة على المناطق المتاخمة لها، تميزت هذه الفئة بمستوى تحضر جد مرتفع، كثافة سكانية مرتفعة ونشطة، توفر البنى التحتية والمنشآت القاعدية، نسيج كثيف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بصفة أساسية في التجارة والخدمات. ضمت هذه الفئة بلدية واحدة فقط وتمثلت هذه البلدية في بلدية وهران عاصمة الولاية، حيث تعتبر بلدية وهران بلدة نشطة اقتصادياً بامتياز على المستوى الإقليمي والوطني، نظراً لمستوى الخدمات المتوفرة فيها والتجهيزات المعروضة بالإضافة إلى أنشطتها ذات المستوى العالي، فهي تستحوذ على 47% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية، منها: 35% منها تنشط في قطاع التجارة، 13% في قطاع الخدمات الموجهة للأسر و11% في قطاع الفندقة والإطعام. إضافة إلى اليد العاملة التي توفرها لسوق العمل وحجم الطلب الضروري للمؤسسات المقترن بالكثافة السكانية المتواجدة بها، ناهيك عن المنشآت القاعدية والبنى التحتية التي تزخر بها، من شبكة طرق ومواصلات، سكك حديدية، ميناء تجاري الثاني على المستوى الوطني، المؤسسات المالية وهيئات دعم الاستثمارات، إلى جانب مؤسسات التعليم بأطوارها الثلاث، مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين، هذا ما يجعلها تعتبر قطبا اقتصاديا واجتماعياً من المستوى العالي مقارنة مع البلديات الأخرى تسمح لها بالانفراد بهذه المكانة الاقتصادية ذائعة الصيت على المستوى الإقليمي والوطني.

الفئة الثانية، أقل مستوى من الفئة الأولى، لكنها تتمتع هي الأخرى بطابع اجتماعي واقتصادي متميز، وذات جاذبية كبيرة. استفادت هذه الفئة من القرب الجغرافي للفئة الأولى (الفصل 2، فوائد القرب الجغرافي)، فأظهرت هذه الفئة مستوى عالٍ من النشاط الاقتصادي، وتشابهًا معها من حيث الطابع الحضري. ضمت هذه الفئة كل من بلديتي بئر الجير وسيدي الشحمي المتاخمتان لبلدية وهران مشكلةً قطب ديناميكي معًا.

من حيث الجانب الاقتصادي، تملك البلديتان نسيج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذو كثافة مرتفعة يسيطر عليه قطاع التجارة والخدمات بشكل خاص، إلى جانب المنشآت القاعدية والبنى التحتية كمؤسسات التكوين المهني، الطرق، المناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي. بينما الجانب الاجتماعي، فتتميز البلديتين بكثافة سكانية مرتفعة مما يعني توفر اليد العاملة الضرورية للمؤسسات من جهة، وحجم الطلب المحلي الضروري لنجاح المشاريع الاقتصادية من جهة أخرى. إلى جانب التهيئة العمرانية، فالبلديتين تتوفران على حظيرة

سكنية معتبرة. البلديتان تسجلان بعض الاختلافات البسيطة بينهما، كمستوى التحضر، حيث تعتبر بلدية بئر الجير أكثر تحضراً من بلدية سيدي الشحمي، غير أن أوجه الشبه في الجانب الاقتصادي التي تجمعهم تجعل منهما بلديتين متجانستين.

الفئة الثالثة، تمتاز هذه الفئة بمزيج فريد بين الخصائص الحضرية والديناميكية الاقتصادية وبين النشاط الفلاحي والصيد البحري، فبلديات هذه الفئة تتمتع بخاصية مشتركة تتمثل في امتلاكها للمساحات الزراعية ووفرة الإنتاج الفلاحي والصيد البحري. تعتبر هذه الفئة ذات طابع حضري، فهي تملك العديد من المنشآت القاعدية الحضرية وغيرها من الاستثمارات الاجتماعية على غرار الحضيرة السكانية. أما الجانب الاقتصادي، فتتمتع هذه الفئة بنسيج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذو كثافة مرتفعة، تسيطر عليه فئة المؤسسات المصغرة التي تتناسب مع النشاط الاقتصادي ذو الطابع الفلاحي والحرفي، كثافة سكانية مرتفعة أغلبها سكان حضر، والتي تمثل سوق العمل وحجم الطلب المحليان الضروريان للمشاريع الاقتصادية.

تضم هذه الفئة كل من بلدية أرزيو، قديل، حاسي بونيف، عين الترك والسانية من جانب ولاية وهران، إضافة إلى بلدية عين تموشنت عاصمة ولاية عين تموشنت.

ثم في الأخير، نجد الفئة الرابعة والتي تتميز بالطابع الريفي، ذو معدلات تنمية منخفضة والنشاط الاقتصادي الضعيف، والذي يتمثل في مستوى ضئيل من النشاط الفلاحي، تربية المواشي والصيد البحري. إضافة إلى الكثافة السكانية المنخفضة، والنقص الواضح في المرافق الاجتماعية. تضم هذه الفئة كل بلديات عين تموشنت ما عدا عاصمة الولاية، إضافة إلى بعض بلديات ولاية وهران.

انطلاقا من حوصلة النتائج المتحصل عليها وتحليل المعطيات يمكننا تقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة في:

- تسليط المزيد من الضوء على دور الإقليم في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، من طرف السلطات المعنية، من خلال تشجيع إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية، بتوفير مراكز وهيئات مختصة بجرد وجمع البيانات الإحصائية، تسهيل الوصول إلى المعلومات للأساتذة والباحثين، إقامة اتفاقيات مع الجامعات ومخابر البحث العلمي ...إلخ. مما يسمح بتدارك التباين المسجل بين الأقاليم والذي يحول بدون شك دون تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

- وضع أسس سليمة والبدء في التفكير الجدي بتوجيه المشاريع المستحدثة وإرشاد المقاولين حسب كل إقليم وما يتوافق معه من ميزة تنافسية، والأخذ بعين الاعتبار الموارد المحلية المتاحة. من أجل تنظيم النسيج الاقتصادي المحلي وخلق التخصص الذي

يساهم في زيادة رصيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللاستفادة من العوائد المتزايدة والمتراكمة من كثافة المؤسسات الموجودة مسبقًا.

- إعادة النظر في وضعية المناطق الصناعية الحالية لإعادة التوطن الصناعي خارج المناطق الحضرية، والعمل على إنشاء مدن صناعية جديدة وإعدادها إعداد جيد حسب الشروط المناسبة للحفاظ على البيئة ولتجنب العديد من الأخطاء على الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية، التقنية، البيئية والصحية. هذا ما سيسمح من جهة، بتنظيم النسيج الاقتصادي للمؤسسات، ومن جهة أخرى، الحفاظ على الطابع الحضري للمدن وماله من دور إيجابي على انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سبق وبينا سالفًا.

- الاستثمار في البنية التحتية للمناطق الحضرية، وتهيئة المدن بمختلف المنشآت القاعدية الضرورية كالحضائر السكنية، شبكة الطرق والمواصلات، السكك الحديدية والنقل، المنشآت الإدارية، المدارس ومراكز التكوين، إلى جانب المرافق الاجتماعية الضرورية. هذا يبعث على نشر الطابع الحضري للمناطق وبالتالي المساهمة في رفع نسبة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

لم تكن هذه الدراسة تحاول الإحاطة بكل جوانب الموضوع نظرًا لاتساعه وثراءه الفكري كونه يدرس جانبين هما: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم القطاعات الاقتصادية في الوقت الحالي والجانب الثاني المتمثل في الإقليم بمفهومه الاقتصادي الحديث، بل دراسة الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكننا الحصول عليها. وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وفي جمع مادته العلمية وفي دراسته وعرضه بالشكل الذي يخدم الغرض منه.

قائمة المراجع

1. المراجع باللّغات الأجنبية:

LA CREATION D'ENTREPRISE PAR LES JEUNES DIPLOMES VECUE COMME UN JEU. .(2004) A. FAYOLLE. .*PROBLEME ECONOMIQUE*

ADAM-LEDUNOIS, S., & RENAULT, S. (2008). LA COORDINATION SPATIALE DES PARCS INDUSTRIELS FOURNISSEURS. *REVUE FRANÇAISE DE GESTION(184)*, 167-180.

AGENCE NATIONALE DE DEVLOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT. (2013). CONSULTE LE OCTOBRE 15, 2019, SUR ANDI.DZ: HTTP://WWW.ANDI.DZ/PDF/MONOGRAPHIES/ORAN.PDF

AIT HABOUCHE, A., & MIHOUB-AIT HABOUCHE, O. (2016). ATTRACTIVITE ET COMPETITIVITE DES TERRITOIRES : QUELS INDICATEURS ? *3(1)*, 1-15. REVUE D'ETUDES SUR LES INSTITUTIONS ET LE DEVELOPPEMENT. RECUPERE SUR HTTPS://WWW.ASJP.CERIST.DZ/EN/ARTICLE/17587

AIT HABOUCHE-MIHOUB, O. (2013). STATISTIQUE ET MATHEMATIQUE EN ECONOMIE ET EN GESTION. ORAN: DAR EL ADIB.

ALAOUI, A. (2005). COMPETITIVITE INTERNATIONALE : STRATEGIES POUR LES ENTREPRISES FRANÇAISES. 41. FRANCE: HARMATTAN.

AUDRETSCH, D. (2001). THE ROLE OF SMALL FIRMS IN U.S. BIOTECHNOLOGY CLUSTERS. *SMALL BUSINESS ECONOMICS, 17*, 3-15.

AUDRETSCH, D., & FELDMAN, M. (1996). SPILLOVERS AND THE GEOGRAPHY OF INNOVATION AND PRODUCTION. *86(3)*, 630-640. THE AMERICAN ECONOMIC REVIEW.

AYAD-MALEK, N., & DJENANE , A. (2016). CREATION DE PME ET DYNAMIQUE TERRITORIALE - ENQUETE DANS LA WILAYA DE BEJAIA (ALGERIE) -. *EL L-BAHITH REVIEW(16)*, 175-185.

AYDALOT, P. (1984). LA CRISE ECONOMIQUE ET L'ESPACE : RECHERCHE SUR LES NOUVEAUX DYNAMISMES SPATIAUX. *7(1)*, 9-31. THE CANADIAN JOURNAL OF REGIONAL SCIENCE.

BARAY, J. (2002). LOCALISATION COMMERCIALE MULTIPLE : UNE APPLICATION DU TRAITEMENT DU SIGNAL ET DU MODELE P. MEDIAN AU DEVELOPPEMENT D'UN RESEAU DE MAGASINS DE PRODUITS BIOLOGIQUES. *BARAY J. (2002), LOCALISATION COMMERCIALE MULTIPLE : UNE APPLICATION DU TRAITEMENT DU SIGNAL ET DU MODELE P. MEDIAN AU DEVELOPPEMENT D'UN RESEAUTHESE DE DOCTORAT*, 388. UNIVERSITÉ RENNES I.

BARNEY, J. B., & DELWING, N. C. (2007). RESOURCE BASED THEORY CREATING AND SUSTAINING COMPETITIVE ADVANTAGE. 24. NEW YORK: OXFORD UNIVERSITY PRESS.

BECATTINI, G. (1992). LE DISTRICT INDUSTRIEL : MILIEU CREATIF, IN RESTRUCTURATIONS ECONOMIQUES ET TERRITOIRES, ESPACES ET SOCIETES. *147-164(66-67)*. L'HARMATTAN.

BENKO, G. (2008). LA GÉOGRAPHIE ÉCONOMIQUE : UN SIÈCLE D'HISTOIRE. *ANNALES DE GEOGRAPHIE*(664), 23-49. RECUPERE SUR WWW.CAIRN.INFO/REVUE-ANNALES-DE-GEOGRAPHIE-2008-6-PAGE-23.HTM

BENKO, G., & LIPIETZ, ,. A. (2004). *LA RICHESSE DES REGIONS.* PARIS: PRESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE.

BERBER, N. (2014, MARS 5). L'ENTREPRENEURIAT EN ALGERIE. *MEMOIRE DE MAGISTER EN MANAGEMEN*, 19-21. ORAN: UNIVERSITÉ D'ORAN.

BONNET, M., & CRISTALLINI, V. (2003). ENHANCING THE EFFICIENCY OF NETWORKS IN AN URBAN AREA THROUGH SOCIO-ECONOMIC INTERVENTION. *BONNET, M., & CRISTALLINI, V. (2003); "ENHANCING THE EFFICIENCY OF NETWORKS IN AN URBANJOURNAL OF ORGANIZATIONAL CHANGE MANAGEMENT*, 33. BINGLEY, BRADFORD: EMERALD PUBLISHING.

BOUBA-OLGA, O., & GROSSETTI, M. (2008). SOCIO-ECONOMIE DE PROXIMITE. *REVUE D'ECONOMIE REGIONALE ET URBAINE(3)*, 311-328.

BOUNFOUR, A. (1998). LE MANAGEMENT DES RESSOURCES IMMATERIELLES. 217. PARIS: DUNOD.

BRIGITTE, E., & JEROME, P. (2016, JUIN 1). ANALYSES FACTORIELLES SIMPLES ET MULTIPLES: COURS ET ETUDES DE CAS. *5*. (DUNOD, ÉD.) CONSULTE LE AOUT 24, 2020, SUR HTTPS://WWW.DUNOD.COM/SITES/DEFAULT/FILES/ATOMS/FILES/9782100741441/FEUILLETAGE.PDF

BULLETIN. (2018, NOVEMBRE). *BULLETIN D'INFORMATION STATISTIQUE DE LA PME(33)*. RECUPERE SUR HTTP://WWW.MDIPI.GOV.DZ/IMG/PDF/BULLETIN_PME_N_33.PDF

BULLETIN. (N° 18,20,22,24,26,28,29,31,33). *BULLETIN D'INFORMATION STATISTIQUE DE LA PME.* CONSULTE LE SEPTEMBRE 28, 2017, SUR MDIPI.GOV: HTTP://WWW.MDIPI.GOV.DZ/?BULLETIN-DE-VEILLE-STATISTIQUE

CADIEUX, L., & BROUARD, F. (2009). LA TRANSMISSION DES PME : PERSPECTIVES ET ENJEUX. QUEBEC: PRESSES DE L'UNIVERSITE DU QUEBEC.

CAMAGNI, R. (2003). COMPETITIVITE TERRITORIALE, MILIEUX LOCAUX ET APPRENTISSAGE COLLECTIF : UNE CONTRE-REFLEXION CRITIQUE , N°: 04, P.556. *REVUE D'ECONOMIE REGIONALE ET URBAINE(4)*, 556.

CHABAUD, D. (2009). POUR SORTIR DE LA NAÏVETE SUR LA CREATION D'ENTREPRISE. *L'EXPANSION ENTREPRENEURIAT(1)*, 62-65.

CLAVAL, P. (2008). ESPACE ET TERRITOIRE. LES BIFURCATIONS DE LA SCIENCE REGIONALE. *GEOGRAPHIE ECONOMIE SOCIETE(10), 2*, 157.

COISSARD, S. (2007, MAI). PERSPECTIVES. LA NOUVELLE ECONOMIE GEOGRAPHIQUE DE PAUL KRUGMAN: APPORTS ET LIMITES. *REVUE D'ÉCONOMIE REGIONALE & URBAINE*. RECUPERE SUR HTTPS://WWW.CAIRN.INFO/REVUE-D-ECONOMIE-REGIONALE-ET-URBAINE-2007-1-PAGE-111.HTM

COURLET, C. (2000). DISTRICTS INDUSTRIELS ET SYSTEMES PRODUCTIFS LOCALISES (SPL) EN FRANCE. *RAPPORT DE LA DATAR*.

CROSTA, & N. (2008, OCTOBRE 9-10). REGIONS AND GLOBALISATION: THE NEW REGIONAL PARADIGM. *VILLE, REGIONS ET TERRITOIRES INNOVANTS*. QUEBEC. RECUPERE SUR WWW.QUEBECINNOVATION2008.COM/DOCUMENTS/PRESENTATIONS/NICHOLAS_CROSTA.PDF

CROZET, M., & LAFOURCADE, M. (2009). LA NOUVELLE ECONOMIE GEOGRAPHIQUE. 128. PARIS: LA DÉCOUVERTE.

TRANSPORTATION INFRASTRUCTURE AND NEW YORK'S JUNE, 1999).) D. GREENHAM. NEW YORK: CITIZEN BUDJET COMMISSION. COMPETITIVENESS.

DAVIS, T. (2006). UNDERSTANDING ENTREPRENEURSHIP : DEVELOPING INDICATORS FOR INTERNATIONAL COMPARISON AND ASSESSMENT. PARIS: OCDE.

DE LIMA, F. J. (2009). *GEOECONOMIE ET DEVELOPPEMENT REGIONAL.* PARIS: PUBLIBOOK.

DEMAZIERE, C. (2008). DEVELOPPEMENT TERRITORIAL ? EFFETS SPATIAUX DES MUTATIONS ECONOMIQUES, INTERET ET LIMITES DES ACTIONS PUBLIQUES LOCALES, HABILITATION A DIRIGER DES RECHERCHES EN AMENAGEMENT-URBANISME. 111. UNIVERSITÉ DE TOURS.

DEPARTMENT OF THE ENVIRONMENT TRANSPORT AND REGIONS. (1999, APRIL). DEPARTMENT OF THE ENVIRONMENT TRANCOMPETITIVENESS: BUILDING KNOWLEDGE DRIVEN ECONOMICS IN THE REGIONS.

DUCHESNE, G. (1999, JUILLET 5). LES DÉTERMINANTS DES DISPARITÉS SPATIALES EN MATIÈRE DE CRÉATION D'ENTREPRISES : APPROCHE THÉORIQUE ET APPLICATION AUX ZONES D'EMPLOI FRANÇAISES. *THESE DE DOCTORAT*. LILLE, FRANCE: UNNERSITÉ DES SCIENCES ET TECHNOLOGIES DE LILLE .

DUCHESNE, G. (1999, JUILLET 5). LES DÉTERMINANTS DES DISPARITÉS SPATIALES EN MATIÈRE DE CRÉATION D'ENTREPRISES : APPROCHE THÉORIQUE ET APPLICATION AUX ZONES D'EMPLOI FRANÇAISES. *THÈSE POUR LE DOCTORAT EN SCIENCES ÉCONOMIQUES*, 208-216. LILLE, FRANCE: UNNERSITÉ DES SCIENCES ET TECHNOLOGIES DE LILLE, FACULTE DES SCIENCES ÉCONOMIQUES ET SOCIALES.

DUPUY, C., & GILLY, J. (1995). LES STRATEGIES TERRITORIALES DES GRANDS GROUPES. *IN A.RALLET ET A.TORRE (EDS.)*. ECONOMIE INDUSTRIELLE ET ECONOMIE SPATIALE, ECONOMICA.

ESTIENNE, I., LIEFOOGUE, C., & PARIS, D. (2009). ECONOMIE ET ATTRACTIVITE : UNE NOUVELLE PRODUCTION URBAINE IN PARIS. 51-53. LILLE METROPOLE: LABORATOIRE DU RENOUVEAU URBAIN.

JANVIER 24 تاريخ الاسترداد BRUSSELS. .4 ،*ATLAS* REGIONAL COMPETITIVENESS. .(2011) EURO CHAMBRES. 2019 ، من HTTPS://EC.EUROPA.EU/REGIONAL_POLICY/SOURCES/DOCGENER/STUDIES/PDF/6TH_REPORT/RCI_2013_REPORT_FINAL.PDF

FELDMAN, M. (1999). THE NEW ECONOMICS OF INNOVATION, SPILLOVERS AND AGGLOMERATION: A REVIEW OF EMPIRICAL STUDIES. *ECONOMICS OF INNOVATION & NEW TECHNOLOGY, 8*, 5-15. FELDMAN M.P. (1999), THE NEW ECONOMICS OF INNOVATION, SPILLOECONOMICS OF INNOVATION & NEW TECHNOLOGY.

FORUM, W. E. (S.D.). THE GLOBAL COMPETITIVENESS REPORT 2009-2010. *2009*. GENEVE, SUISSE.

FRAYSSIGNES, J. (2005, MARS 17 ET 18). LES SIGNES OFFICIELS DE QUALITE DANS LES DYNAMIQUES DE DEVELOPPEMENT TERRITORIAL : ETUDE GEOGRAPHIQUE A PARTIR DES AOC FROMAGERES FRANÇAISES. *COMMUNICATION AU COLLOQUE "FAIRE CAMPAGNE – PRATIQUES ET PROJETS DES ESPACES RURAUX AUJOURD'HUI"*. UMR ESO, CNRS, UNIVERSITE RENNES II.

FUJITA, M., & THISSE, J. -F. (2003). ECONOMIE DES VILLES ET DE LA LOCALISATION. DE BOECK.

GASCHET, F., & LACOUR, C. (2007). LES SYSTEMES PRODUCTIFS URBAINS : DES CLUSTERS AU « CLUSTIES ». *REVUE D'ECONOMIE REGIONALE ET URBAINE(4)*, 707-727.

ANNALES DE LA GÉOGRAPHIE ÉCONOMIQUE : UN SIÈCLE D'HISTOIRE. .(2008) GEORGES BENKO. *GEOGRAPHIE*، *6*(664)، 23-49. تم الاسترداد من HTTPS://WWW.CAIRN.INFO/REVUE-ANNALES-DE-GEOGRAPHIE-2008-6-PAGE-23.HTM

GIFFORD, S. (2003). RISK AND UNCERTAINTY IN Z.J. ACS ET D.B. AUDRETSCH (DIR.). *HANDBOOK OF ENTREPRENEURSHIP RESEARCH*, 37-53. LONDRES: KLUWER ACADEMIC PUBLISHERS.

GLAESER, E., & KOHLHASE, J. E. (2004). CITIES, REGIONS AND THE DECLINE OF TRANSPORT COSTS. *REGIONAL SCIENCE*(83), P 22.

GREVE, A., & SALAFF, J. (2003). SOCIAL NETWORKS AND ENTREPRENEURSHIP. *ENTREPRENEURSHIP THEORY AND PRACTICE, 28(1)*, 1-23.

HATEM, F. (2004A). INVESTISSEMENT INTERNATIONAL ET POLITIQUES D'ATTRACTIVITE. PARIS: ECONOMICA.

HATEM, F. (2004B, 2 EME SEMESTRE). ATTRACTIVITE : DE QUOI PARLONS-NOUS ?, REVUE POUVOIRS LOCAUX. *REVUE POUVOIRS LOCAUX*(61).

HOLCOMBE, R. (1998). ENTREPRENEURSHIP AND ECONOMIC GROWTH. *THE QUARTERLY JOURNAL OF AUSTRIAN ECONOMICS, 1(2)*, 45-62.

NOUVEAUX MOTS DU POUVOIR: FRAGMENTS D'UN ATTRACTIVITE. .(2007) J. GASTAMBIDE. *ABECEDAIRE*، *(63)*. PARIS: MAISONS DES SCIENCES DE L'HOMME. 34.

JACQUES R. BOUDEVILLE. (2006). الحيز وأقطاب النمو. *2*. (كامل كاظم بشير الكناني، المترجمون)

JOHANNISSON, B. (2003). LA MODERNISATION DES DISTRICTS INDUSTRIELS. RAJEUNISSEMENT OU COLONISATION MANAGERIALE? *REVUE INTERNATIONALE PME, 16, 1*, 12-41.

JULIEN, A. P. (1989). THE ENTREPRENEUR AND ECONOMIC THEORY. *NTERNATIONAL SMALL BUSINESS JOURNAL, 7(3)*, 29-38.

JULIEN, P., & MARCHESNAY, M. (1996). L'ENTREPRENEURIAT. 8. PARIS: ECONOMICA.

JULIEN, P.-A., & RAMANGALAHY, C. (2003). COMPETITIVE STRATEGY AND PERFORMANCE OF EXPORTING SME : AN EMPIRICAL INVESTIGATION OF THE IMPACT OF THEIR INFORMATION SEARCH AND COMPETENCIES. *ENTREPRENEURSHIP THEORY AND PRACTICE, 27(3)*, 227-245.

JULIEN, P.-A., & ST-PIERRE, J. (2012, OCTOBRE). ENTREPRENEUR, INCERTITUDE ET INFORMATION : UN ESSAI D'APPLICATION. *COMMUNICATION AU XIE CONGRES INTERNATIONAL FRANCOPHONE EN ENTREPRENEURIAT ET PME*. BREST, FRANCE.

A DIAGNOSTIC HOW COMMUNITY CONTEXT AFFECTS ENTREPRENEURIAL PROCESS : .(2010) K. HINDLE. .647-599 ،*22 ،ENTREPRENEURSHIP AND REGIONAL DEVELOPMENT* FRAMEWORK.

KRISTIAN, B., & JACQUES-FRANÇOIS, T. (2007). REGIONAL ECONOMICS: A NEW ECONOMIC GEOGRAPHY PERSPECTIVE. *REGIONAL SCIENCE AND URBAN ECONOMICS(37)*. (460-461, TRAD.)

KRUGMAN, P. (1994). INCREASING RETURNS AND ECONOMIC GEOGRAPHY. *(99)*, 83. JOURNAL OF POLITICAL ECONOMY.

LECOQ, B. (1993). DYNAMIQUE INDUSTRIELLE ET LOCALISATION : ALFRED MARSHALL REVISITE. *REVUE FRANCAISE D'ECONOMIE*, 195-234. RECUPERE SUR HTTP://WWW.PERSEE.FR/DOC/RFECO_0769-0479_1993_NUM_8_4_944

LUNDSTRÖM, A., & STEVENSON, L. (2005). ENTREPRENEURSHIP POLICY : THEORY AND PRACTICE. 310. NEW YORK: SPRINGER.

LOCATION, COMPETITION, AND ECONOMIC DEVELOPMENT: LOCAL CLUSTERS IN A .(2000) M PORTER. *PORTER M; (2000), « LOCATION, COMPETITION, AND ECONOMICTHE GLOBAL* GLOBAL ECONOMY. OXFORD UNIVERSITY PRESS. .20-17 ،*COMPETITIVENESS REPORT, WORLD ECONOMIC FORUM*

PARIS. .184 ،*VILLAGE MONDIAL* LA CONCURRENCE SELON PORTER. .(1999) M. PORTER.

MARTIN, A. (2004, SEPTEMBRE). L'ANALYSE DE DONNEES. *POLYCOPIE DE COURS*. ENSIETA. CONSULTE LE AOUT 2020, 25, SUR HTTP://WWW.ARNAUD.MARTIN.FREE.FR/DOC/POLYAD.PDF

MARTIN, R., & SUNLEY, P. (2005). L'ECONOMIE GEOGRAPHIQUE DE PAUL KRUGMAN ET SES CONSEQUENCES POUR LA THEORIE DU DEVELOPPEMENT REGIONAL : UNE EVALUATION CRITIQUE. *LA RICHESSE DES REGIONS*, 29. PUF.

MATTEACCIOLI, A., & TABARIES, M. (2006). HISTORIQUE DU GREMI. GREMI.

MCMULLEN, J., & SHEPHERD, D. (2006). ENTREPRENEURIAL ACTION AND THE ROLE OF UNCERTAINTY IN THE THEORY OF THE ENTREPRENEUR. *ACADEMY OF MANAGEMENT REVIEW, 31(1)*, 132-152.

MECHIN-DELABARRE, A. (2004). L'AVANTAGE CONCURRENTIEL URBAIN A L'EPREUVE DU TEMPS. *ACTES DE LA XIII° CONFERENCE DE L'AIMS*. LE HAVRE.

MENAGE, P. (2011, DECEMBRE 1). MISE EN RESEAU D'ACTEURS ET COMPETITIVITE TERRITORIAL. *DOCTORAT*. TOURS, FRANCE: UNIVERSITÉ FRANÇOIS - RABELAIS.

DE LA COMPETITIVITE A LA COMPETENCE DES TERRITOIRES. .(2007) MERENNE-SCHOUMAKER. 17 تاريخ الاسترداد .*EXPOSE DE SYNTHESE* COMMENT PROMOUVOIR LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ? HTTPS://CPDT.WALLONIE.BE/SITES/DEFAULT/FILES/PUBLICATIONS/PDF/8- من ،JANVIER, 2019 ECONOMIE_SYNTHESE.PDF

MERENNE-SCHOUMAKER, B. (1991). LA LOCALISATION DES INDUSTRIES : MUTATIONS RECENTES ET METHODES D'ANALYSE. PARIS: NATHAN.

MERENNE-SCHOUMAKER, B. (2002). LA LOCALISATION DES INDUSTRIES – ENJEUX ET DYNAMIQUES. 243. PRESSES UNIVERSITAIRES DE RENNES.

MILLS, D., & SCHUMANN, L. (1985). INDUSTRY STRUCTURE WITH FLUCTUATING DEMAND. *AMERICAN ECONOMIC REVIEW, 75(4)*, 758-767.

OLIVIER, C. (2014). MANAGEMENT PUBLIC DE PROJETS D'INVESTISSEMENT DIRECT ETRANGERS ET INTELLIGENCE ECONOMIQUE TERRITORIALE. *OLIVIER. C, (2014) ; « MANAGEMENT PUBLIC DE PROJETS D'INVESTISSEMENT DIRECT ETRANGEGESTION ET MANAGEMENT PUBLIC, 3(2)*, 66-67. CONSULTE LE NOVEMBRE 20, 2018, SUR HTTP://WWW.CAIRN.INFO/REVUE-GESTION-ET-MANAGEMENT-PUBLIC2014-4-PAGE-53.HTM.

PARENQUE, B. (1995). LA COMPETITIVITE DES ENTREPRISES ET FORCES CONCURRENTIELLES. BEULLETIN DE LA BANQUE DE FRANCE. RECUPERE SUR HTTPS://WWW.BANQUE-FRANCE.FR/FILEADMIN/USER_UPLOAD/BANQUE_DE_FRANCE/ARCHIPEL/PUBLICATIONS/BDF_BM/ETUDES_BDF_BM/BDF_BM_18_ETU_10_T2.PDF

PECQUEUR, B. (1996). *DYNAMIQUES TERRITORIALES ET MUTATIONS ECONOMIQUES.* PARIS: L'HARMATTAN. CONSULTE LE NOVEMBRE 25, 2017, SUR HTTPS://BOOKS.GOOGLE.DZ/BOOKS?ID=Z-CB_WXA24EC&PG=PA21&DQ=B.+PECQUEUR,+DYNAMIQUES+TERRITORIALES+ET+MUTATIONS+%C3%A9CONOMIQUES&HL=AR&SA=X&VED=0AHUKEWIGOI7Z99NXAHUKWBQKHZHFCKOQ6AEIJDAA#V=ONEPAGE&Q=B.%20PECQUEUR%2C%20DYNAMIQUES%20TERRITORIALES%20ET%20MUTATION

POIROT. (2009, JUIN 3-4-5). L'ATTRACTIVITE URBAINE : UNE APPROCHE PAR LES CAPACITES. *COMMUNICATION AUX XXVEMES JOURNEES DU DEVELOPPEMENT DE L'ASSOCIATION TIERSMONDE*. LUXEMBOURG.

POIROT, J., & GERARDIN, H. (2010). L'ATTRACTIVITE DES TERRITOIRES : UN CONCEPT MULTIDIMENSIONNEL. *MONDES EN DEVELOPPEMENT, 38(149)*, 27-41. RECUPERE SUR HTTPS://WWW.CAIRN.INFO/REVUE-MONDES-EN-DEVELOPPEMENT-2010-1-PAGE-27.HTM

POLÈSE, M., & SHEARMUR, R. (2005). ECONOMIE URBAINE ET REGIONALE. *2*, 376. PARIS: ECONOMICA.

POLÈSE, M., & SHEARMUR, R. (2007). LA STABILITE DES MODELES DE LOCALISATION INDUSTRIELLE. *REVUE D'ECONOMIE RÉGIONALE ET URBAINE(4)*.

PORTER, M. (1985). COMPETITIVE ADVANTAGE: CREATING AND SUSTAINING SUPERIOR PERFORMANCE. 19. NEW YORK: THE FREE PRESS.

PORTER, M. (1990). NEW GLOBAL STRATEGIES FOR COMPETITIVE ADVANTAGE,, MAY/JUN 1990, , P. 8. *PLANNING REVIEW*, 8. ABI/INFORM TRADE & INDUSTRY.

PORTER, M. (1998, NOVEMBRE-DECEMBRE). CLUSTERS AND THE NEW ECONOMICS OF COMPETITION. *HARVARD BUSINESS REVIEW*, 77-90.

PORTER, M. (2001). REGIONS AND THE NEW ECONOMICS OF COMPETITION. *A. SCOTT; GLOBAL CITY-REGIONS: TRENDS, THEORY, POLICIES NEW YORK*, 139–157. OXFORD UNIVERSITY PRESS.

REYNOLDS, P., STOREY, D., & WESTHEAD, P. (1994). CROSS NATIONAL CORNPARISON OF THE VARIATION IN NEW FIRM FORMATION28 NO4 : 443-456. *REGIONAL STUDIES, 28(4)*, 443-456. CONSULTE LE FEVRIER 7, 2019, SUR HTTPS://WWW.RESEARCHGATE.NET/PUBLICATION/227625333_CROSS-NATIONAL_COMPARISONS_OF_THE_VARIATION_IN_NEW_FIRM_FORMATION_RATES

ROBERTO, C. (2002, AUGUST). ON THE CONCEPT OF TERRITORIAL COMPETITIVENESS: SOUND OR MISLEADING? . *PAPER PRESENTED AT THE ERSA CONFERENCE*. DORTMUND: DEPARTMENT OF MANAGEMENT, ECONOMICS AND INDUSTRIAL ENGINEERING. .

ROPER, S. (2001). INNOVATION, NETWORKS AND PLANT LOCATION: SOME EVIDENCE FOR IRELAND. *REGIONAL STUDIES, 35(3)*, 215-228.

ROUSSEAU, C., & MULKAY, B. (2006). ATTRACTIVITE ECONOMIQUE ET COMPETITIVITE DES TERRITOIRES. 56. PARIS: INSEE.

SANCHEZ-PEINADO, E., & PLA-BARBER, J. (2006). A MULTIDIMENSIONAL CONCEPT OF UNCERTAINTY AND ITS INFLUENCE ON THE ENTRY MODE CHOICE : AN EMPIRICAL ANALYSIS IN THE SERVICE SECTOR. *INTERNATIONAL BUSINESS REVIEW, 15(3)*, 215-232.

SARASVATHY, S. (2008). EFFECTUATION : ELEMENTS OF ENTREPRENEURIAL EXPERTISE. *NEW HORIZONS IN ENTREPRENEURSHIP*. CHELTENHAM: , EDWARD ELGAR PUBLISHING LIMITED.

SCHEID, J.-C. (2005). LES GRANDS AUTEURS EN ORGANISATION. *2*. PARIS: DUNOD, PARIS, 2EME EDITION, 2005, P76.

SCOTT, & A.J. (2006). LES REGIONS ET L'ECONOMIE MONDIALE. *3*, 188. PARIS: L'HARMATTAN.

SCOTT, A., & STORPER, M. (2007). REGIONS, GLOBALIZATION, DEVELOPMENT. *REGIONAL STUDIES, 37(6-7)*, 579-580.

SEN, A. (2000). UN NOUVEAU MODELE ECONOMIQUE. DEVELEPPEMENT, JUSTICE, LIBERTE. PARIS: ODILE JACOB.

SUIRE, R. (2003). STRATEGIES DE LOCALISATION DES FIRMES DU SECTEUR TIC : DU CYBER DISTRICT AU DISTRICT LISIERE. *GÉOGRAPHIE, ECONOMIE, SOCIÉTÉ(5)*, 379-397.

THE GLOBAL COMPETITIVENESS REPORT. (2018). *WORLD ECONOMIC FORUM*. UNIVERSITY OF OKLAHAMA. CONSULTE LE JANVIER 15, 2019, SUR HTTP://WWW3.WEFORUM.ORG/DOCS/GCR2017-2018/05FULLREPORT/THEGLOBALCOMPETITIVENESSREPORT2017–2018.PDF

THIARD, P. (2005, MAI). L'OFFRE TERRITORIALE : « UN NOUVEAU CONCEPT POUR LE DEVELOPPEMENT DES TERRITOIRES ET DES METROPOLES ? ». DATAR.

TORISU, E. (2007). COMMENT RENFORCER L'ATTRAIT DES VILLES : REALISATIONS ET NOUVEAUX DEFIS. *COMPETITIVITE ET MONDIALISATION*. PARIS: OECD PUBLISHING.

TORRES, O. (2012). LA SANTE DU DIRIGEANT. DE LA SOUFFRANCE PATRONALE A L'ENTREPRENEURIAT SALUTAIRE. BRUXELLES: DE BOECK.

TOUNES, A. (2003). L'INTENTION ENTREPRENEURIAL. *THESE DE DOCTORAT EN SCIENCES DE GESTION*, 79. FRANCE.

TOUNES, A. (2005). L'ENTREPRENEUR : L'ODYSSEE D'UN CONCEPT. *03-73*, 8. RECUPERE SUR HTTP://WWW.ENTREPRENEURIAT.AUF.ORG/HTML/AUTRES/03-73.PDF

TRIPPL, M., & TÖDTLING, F. (2007). DEVELOPING BIOTECHNOLOGY CLUSTERS IN NON-HIGH TECHNOLOGY REGIONS – THE CASE OF AUSTRIA, INDUSTRY AND INNOVATION. *14(1)*, 47-67.

VELTZ, P. (2009). DES LIEUX ET DES LIENS. POLITIQUE DU TERRITOIRE A L'HEURE DE LA MONDIALISATION. PARIS: EDITIONS DE L'AUBE.

VERSTRAETE, T. (2000). HISTOIRE D'ENTREPRENDRE : LES REALITES DE L'ENTREPRENEURIAT. 11. EDITIONS EMS.

VESTRAETE, T., & FAYOLLE, A. (2005). PARADIGMES ET ENTREPRENEURIAT. *REVUE DE L'ENTREPRENEURIAT, 4(1)*, 37.

VOM HOFE, R., & CHEN, K. (2006). WHITHER OR NOT INDUSTRIAL CLUSTER: CONCLUSIONS OR CONFUSIONS? *THE INDUSTRIAL GEOGRAPHER, 4(1)*, 2-28.

WWW.DOINGBUSINESS.ORG تم الاسترداد من MARS, 2018). 31) WWW.DOINGBUSINESS.ORG.

ZIMMERMANN, COLLETIS, GILLY, LEROUX, PECQUEUR, PERRAT, & RYCHEN. (1999, OCTOBRE.). CONSTRUCTION TERRITORIALE ET DYNAMIQUES PRODUCTIVES. *(48)*. SCIENCES DE LA SOCIETE.

2. المراجع باللغة العربية:

لجريدة الرسمية. (15 ديسمبر, 2001). *(77)*، 6 5.

المنجد في اللغة العربية المعاصرة (المجلد الطبعة الثالثة). (2008). بيروت: دار المشرق.

ثائر مطلق محمد، عياصرة. (2008). *التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

حمزة، حاشي. (سبتمبر, 2017). المقاولاتية كإستراتيجية للحد من البطالة في الجزائر. *1(3)*، 137-125. مجلة تنوير للدراسات الأدبية والأنسانية. تم الاسترداد من HTTPS://WWW.ASJP.CERIST.DZ/EN/ARTICLE/78768

سارة بوشارب. (2015). الاقليم بين المقاربة المؤسساتية والمقاربة التسويقية لتحقيق التنمية المحلية "دراسة ميدانية لإقليم وهران". *مذكرة ماجيستير*. وهران: جامعة محمد بن أحمد.

عطية صلاح سلطان. (10-9 نوفمبر, 2010). تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الإستراتيجي. *الإدارة الإستراتيجية ودعم القدرات التنافسية للمؤسسات العربية العامة والخاصة*، 305. الشلف.

علي رحال، و أمال بعيط . (ديسمبر, 2016). واقع المقاولاتية في الجزائر -دراسة تحليلية-. *مجلة الاقتصاد الصناعي*(11). تم الاسترداد من HTTPS://WWW.ASJP.CERIST.DZ/EN/ARTICLE/19633

محمد زيدان، و عبد القادر بريش. (8 - 9 مارس, 2005). دور الحكومات في تدعيم التنافسية حلة الجزائر. *المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمؤسسات والحكومات*، 15 - 16. ورقلة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.

محمد علي الجودي. (2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي - دراسة عينة من طلبة الجلفة -. *أطروحة دكتوراه*. بسكرة: جامعة محمد خيضر - بسكرة.

محمد قوجيل، و محمد قريشي. (2015). سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*(العدد 07)، ص 157-173.

وسام داي. (2016). الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الأقاليم. *أطروحة دكتوراه*. باتنة: جامعة باتنة 1.

قائمة الجداول

جدول 1: نظريات التنمية الإقليمية 17
جدول 2: معايير الجاذبية الإقليمية حسب المؤسسات الدّولية 27
جدول 3: نظريات التنافسية الإقليمية 32
جدول 4: محددات التنافسية الإقليمية 38
جدول 5: مفهوم المقاول في الفكر الكلاسيكي 61
جدول 6: خصائص المقاول 66
جدول 7: تصنيفات المقاول 68
جدول 8: عوامل التوطن الخاصة بالمؤسسات 80
جدول 9: عوامل التوطن الخاصة بالإقليم 82
جدول 10: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 90
جدول 11: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2009 93
جدول 12: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018 حسب قطاع النشاط 94
جدول 13: هيئات مرافقة المؤسسات الناشئة 96
جدول 14: التقسيم الإداري لولاية وهران مع مساحة البلديات 104
جدول 15: الكثافة السكانية لولاية وهران حسب البلديات 106
جدول 16: التقسيم الإداري لولاية عين تموشنت مع مساحة البلديات 112
جدول 17: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران حسب قطاع النشاط الاقتصادي 128
جدول 18:: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2019 130
جدول 19: جودة تمثيل المتغيرات 153
جدول 20: القيم الذاتية واستخراج المكونات الرئيسية 156
جدول 21: تركيبة المحاور العاملية حسب المتغيرات الأولية 157
جدول 22:سلسلة التجميع 165

قائمة الأشكال

شكل 1: مخطط يوضح التكامل بين المقاربات الثلاث للجاذبية الإقليمي 23
شكل 2: النموذج الماسي لـ Porter 36
شكل 3: خريطة وهران تبين توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات 108
شكل 4: الهرم السكاني لولاية وهران 109
شكل 5: رسم بياني لنسبة التحضر لبلديات وهران 110
شكل 6: خريطة عين تموشنت تبين توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات 114
شكل 7: رسم بياني لتوزيع سكان عين تموشنت حسب الفئات العمرية 115
شكل 8: رسم بياني لنسبة التحضر لبلديات عين تموشنت 116
شكل 9: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران حسب طبيعة قطاع النشاط الاقتصادي 129
شكل 10: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران خلال الفترة (2015-2019) 133
شكل 11: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة حسب البلديات وقطاع النشاط الاقتصادي خلال سنة 2019 134
شكل 12: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعين تموشنت حسب حجم المؤسسات 135
شكل 13: توزيع مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت حسب طبيعة المؤسسة 136
شكل 14: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعين تموشنت خلال الفترة (2015-2019) 137
شكل 15: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعين تموشنت حسب البلديات 138

شكل 16: رسم بياني للقيم الذاتية 155
شكل 17: الوزن العاملي للمتغيرات الأولية (محور1 و2) 160
شكل 20: تمثيل البلديات حسب المحاور العاملية (محور1 و2)..... 162
شكل 21: تمثيل البلديات حسب المحاور العاملية (محور1 و3)..... 163
شكل 22: تمثيل البلديات حسب المحاور العاملية (محور2 و3)..... 163
شكل 23:الشجرة الهرمية (dendrogram) 166

Matrice de corrélation

	POPULATION OCCUPEE	POPULATION ACTIVE	POPULATION EN CHOMAGE	POPULATION URBAINE	POPULATION RURALE	TAUX D'URBANISATION	SURFACE AGRICULTURE UTILISEE	NOMBRE DES PME ACTIVE	NOMBRE DES TPE	NOMBRE DES PE	NOMBRE DES ME
POPULATION OCCUPEE	1,000	,981	,913	,850	-,083	,230	-,197	,945	,947	,942	,932
POPULATION ACTIVE	,981	1,000	,962	,878	-,038	,257	-,232	,940	,941	,937	,927
POPULATION EN CHOMAGE	,913	,962	1,000	,778	-,016	,260	-,247	,864	,865	,862	,851
POPULATION URBAINE	,850	,878	,778	1,000	,141	,345	-,276	,828	,827	,827	,830
POPULATION RURALE	-,083	-,038	-,016	,141	1,000	-,123	,010	-,029	-,032	-,026	-,013
TAUX D'URBANISATION	,230	,257	,260	,345	-,123	1,000	-,292	,225	,229	,222	,204
SURFACE AGRICULTURE UTILISEE	-,197	-,232	-,247	-,276	,010	-,292	1,000	-,263	-,257	-,281	-,276
NOMBRE DES PME ACTIVE	,945	,940	,864	,828	-,029	,225	-,263	1,000	1,000	,999	,995
NOMBRE DES TPE	,947	,941	,865	,827	-,032	,229	-,257	1,000	1,000	,998	,994
NOMBRE DES PE	,942	,937	,862	,827	-,026	,222	-,281	,999	,998	1,000	,993
NOMBRE DES ME	,932	,927	,851	,830	-,013	,204	-,276	,995	,994	,993	1,000
NOMBRE DES GE	,787	,803	,741	,779	,279	,259	-,359	,837	,834	,838	,847
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF	,882	,878	,804	,753	-,028	,271	-,273	,962	,962	,967	,938
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF TPE	,385	,371	,349	,205	-,162	,274	,052	,333	,342	,344	,238
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF PE	,421	,413	,391	,276	-,112	,234	-,123	,405	,409	,432	,319
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF ME	,880	,875	,800	,751	-,046	,295	-,262	,958	,960	,961	,936
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF GE	,871	,870	,793	,781	,020	,216	-,295	,975	,973	,973	,981
AFFAIRES IMMOBILIERES	,883	,861	,785	,771	-,125	,190	-,215	,821	,821	,821	,817
BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS	,872	,872	,816	,742	,039	,242	-,293	,973	,973	,973	,969
CHIMIE CAOUTCHOUC PLASTIQUES	,946	,924	,846	,815	-,085	,167	-,215	,948	,947	,946	,953
COMMERCE	,955	,949	,867	,857	-,036	,210	-,256	,994	,994	,992	,994
Eau et énergie	,653	,672	,595	,727	,317	,270	-,174	,732	,732	,736	,722
ETABLISSEMENTS FINANCIERS	,872	,868	,783	,776	-,015	,188	-,266	,976	,976	,973	,981
HOTELLERIE ET RESTAURATION	,957	,949	,866	,854	-,062	,208	-,251	,989	,989	,987	,990
HYDROCARBURES	-,148	-,186	-,213	-,296	-,344	-,372	,407	-,230	-,222	-,242	-,268
INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES	,933	,925	,846	,821	-,023	,200	-,268	,993	,992	,990	,995
INDUSTRIES DIVERSES	,900	,878	,824	,779	,111	,155	-,218	,859	,859	,859	,848
INDUSTRIES DU BOIS ET PAPIER	,581	,572	,544	,402	,117	,142	-,221	,739	,738	,740	,730
INDUSTRIES DU CUIR	,141	,135	,134	-,011	,125	,055	-,163	,405	,404	,404	,408

INDUSTRIES DU TEXTILE	,858	,865	,843	,749	,071	,243	-,290	,939	,938	,938	,942
MATERIAUX DE CONSTRUCTION	,855	,831	,771	,687	-,167	,177	-,148	,770	,772	,773	,746
MINES ET CARRIERES	,650	,631	,584	,507	-,118	,258	-,207	,758	,758	,761	,747
PECHE AGRICULTURE ET CHASSE	,368	,353	,329	,214	-,133	,319	,046	,281	,289	,294	,190
SERVICES POUR COLLECTIVITES	,764	,746	,686	,583	-,190	,297	-,079	,719	,726	,726	,648
SERVICES POUR ENTREPRISES	,893	,891	,820	,755	-,027	,205	-,266	,984	,984	,983	,975
SERVICES POUR MENAGES	,932	,921	,846	,795	-,058	,216	-,259	,996	,996	,994	,992
SIDERURGIE METALLURGIE (ISMME)	,867	,896	,818	,920	,092	,237	-,236	,862	,861	,863	,856
TRANSPORTS ET COMMUNICATIONS	,948	,947	,864	,861	-,029	,231	-,264	,993	,993	,992	,988
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES OCCUPEES	,016	,006	,022	-,066	,102	,008	-,034	,056	,054	,059	,065
NOMBRE DES DILOMES PAR CFPA	,956	,958	,882	,878	-,097	,247	-,220	,932	,933	,927	,928
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES	,058	,065	,074	,067	,167	,165	-,183	-,013	-,015	-,010	-,005
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES OCCUPEES	-,062	,008	-,056	,231	,111	,213	-,153	,021	,020	,024	,029
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES	-,058	-,073	-,066	-,043	,036	,218	-,012	-,025	-,029	-,020	-,010
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES ATTRIBUEES	-,039	-,047	-,045	-,066	,003	,114	-,015	,002	-,001	,006	,014
TAUX D'IMMATRICULATION	,002	-,029	-,050	-,158	-,331	,091	,218	-,048	-,038	-,052	-,124
DENSITE DES PME	,545	,535	,503	,362	-,126	,287	-,175	,571	,576	,586	,491
PARC DE LOGEMENTS	,873	,897	,796	,970	,051	,314	-,244	,877	,877	,873	,883
LES LOGEMENTS RURAUX	-,106	-,131	-,148	-,215	-,214	-,303	,367	-,170	-,164	-,179	-,193

Matrice de corrélation

	NOMBRE DES GE	NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF	NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF TPE	NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF PE	NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF ME	NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF GE	AFFAIRES IMMOBILIERES	BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS	CHIMIE CAOUTCHOUC PLASTIQUES	COMMERCE	Eau et énergie
POPULATION OCCUPEE	,787	,882	,385	,421	,880	,871	,883	,872	,946	,955	,653
POPULATION ACTIVE	,803	,878	,371	,413	,875	,870	,861	,872	,924	,949	,672
POPULATION EN CHOMAGE	,741	,804	,349	,391	,800	,793	,785	,816	,846	,867	,595
POPULATION URBAINE	,779	,753	,205	,276	,751	,781	,771	,742	,815	,857	,727
POPULATION RURALE	,279	-,028	-,162	-,112	-,046	,020	-,125	,039	-,085	-,036	,317
TAUX D'URBANISATION	,259	,271	,274	,234	,295	,216	,190	,242	,167	,210	,270

SURFACE AGRICULTURE UTILISEE	-,359	-,273	,052	-,123	-,262	-,295	-,215	-,293	-,215	-,256	-,174
NOMBRE DES PME ACTIVE	,837	,962	,333	,405	,958	,975	,821	,973	,948	,994	,732
NOMBRE DES TPE	,834	,962	,342	,409	,960	,973	,821	,973	,947	,994	,732
NOMBRE DES PE	,838	,967	,344	,432	,961	,973	,821	,973	,946	,992	,736
NOMBRE DES ME	,847	,938	,238	,319	,936	,981	,817	,969	,953	,994	,722
NOMBRE DES GE	1,000	,809	,147	,253	,803	,859	,683	,850	,764	,824	,723
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF	,809	1,000	,504	,585	,994	,953	,745	,968	,871	,936	,729
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF TPE	,147	,504	1,000	,931	,499	,227	,265	,332	,221	,282	,303
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF PE	,253	,585	,931	1,000	,562	,316	,323	,413	,297	,355	,383
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF ME	,803	,994	,499	,562	1,000	,950	,742	,964	,869	,933	,720
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF GE	,859	,953	,227	,316	,950	1,000	,752	,981	,911	,964	,715
AFFAIRES IMMOBILIERES	,683	,745	,265	,323	,742	,752	1,000	,727	,903	,847	,511
BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS	,850	,968	,332	,413	,964	,981	,727	1,000	,882	,948	,716
CHIMIE CAOUTCHOUC PLASTIQUES	,764	,871	,221	,297	,869	,911	,903	,882	1,000	,966	,645
COMMERCE	,824	,936	,282	,355	,933	,964	,847	,948	,966	1,000	,723
Eau et énergie	,723	,729	,303	,383	,720	,715	,511	,716	,645	,723	1,000
ETABLISSEMENTS FINANCIERS	,813	,931	,242	,314	,929	,973	,722	,967	,889	,967	,722
HOTELLERIE ET RESTAURATION	,818	,922	,276	,344	,919	,951	,838	,935	,958	,997	,720
HYDROCARBURES	-,426	-,211	,299	,110	-,195	-,313	-,216	-,284	-,257	-,227	-,300
INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES	,845	,939	,263	,341	,935	,973	,816	,961	,949	,992	,736
INDUSTRIES DIVERSES	,768	,814	,338	,399	,810	,804	,821	,813	,867	,862	,671
INDUSTRIES DU BOIS ET PAPIER	,697	,808	,316	,384	,804	,804	,427	,850	,622	,678	,540
INDUSTRIES DU CUIR	,356	,485	,116	,158	,483	,510	-,041	,567	,199	,332	,319
INDUSTRIES DU TEXTILE	,772	,892	,241	,320	,888	,926	,682	,950	,856	,927	,697
MATERIAUX DE CONSTRUCTION	,609	,773	,448	,493	,768	,719	,862	,697	,849	,783	,473
MINES ET CARRIERES	,568	,813	,347	,415	,808	,798	,486	,790	,662	,735	,529
PECHE AGRICULTURE ET CHASSE	,201	,431	,936	,885	,426	,162	,283	,262	,195	,237	,350
SERVICES POUR COLLECTIVITES	,485	,810	,880	,860	,806	,615	,629	,678	,636	,691	,554
SERVICES POUR ENTREPRISES	,820	,975	,376	,443	,972	,975	,743	,987	,894	,963	,722

SERVICES POUR MENAGES	,823	,956	,329	,397	,953	,971	,803	,975	,932	,987	,720
SIDERURGIE METALLURGIE (ISMME)	,767	,825	,295	,370	,820	,829	,842	,798	,879	,879	,665
TRANSPORTS ET COMMUNICATIONS	,835	,945	,329	,398	,942	,958	,813	,954	,933	,991	,740
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES OCCUPEES	,225	,111	-,053	-,006	,106	,138	,303	,117	,170	,044	-,037
NOMBRE DES DILOMES PAR CFPA	,808	,861	,295	,338	,860	,879	,924	,860	,945	,947	,654
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES	,401	-,006	-,080	-,042	-,010	,014	-,010	,021	-,051	-,030	-,019
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES OCCUPEES	,149	,071	-,050	-,011	,068	,092	-,059	,023	-,052	,025	,178
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES	,120	-,001	-,148	-,077	-,008	,039	,152	,017	,088	-,030	-,076
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES ATTRIBUEES	,178	,037	-,103	-,046	,030	,068	,248	,044	,103	-,006	-,084
TAUX D'IMMATRICULATION	-,235	,080	,713	,545	,103	-,139	-,064	-,063	-,125	-,080	-,063
DENSITE DES PME	,383	,723	,919	,932	,716	,492	,397	,591	,428	,515	,480
PARC DE LOGEMENTS	,775	,796	,185	,249	,795	,840	,783	,801	,861	,903	,722
LES LOGEMENTS RURAUX	-,310	-,167	,171	,042	-,149	-,230	-,162	-,209	-,186	-,166	-,214

Matrice de corrélation

	ETABLISSEMENTS FINANCIERS	HOTELLERIE ET RESTAURATION	HYDROCARBURES	INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES	INDUSTRIES DIVERSES	INDUSTRIES DU BOIS ET PAPIER	INDUSTRIES DU CUIR	INDUSTRIES DU TEXTILE	MATERIAUX DE CONSTRUCTION	MINES ET CARRIERES	PECHE AGRICULTURE ET CHASSE
POPULATION OCCUPEE	,872	,957	-,148	,933	,900	,581	,141	,858	,855	,650	,368
POPULATION ACTIVE	,868	,949	-,186	,925	,878	,572	,135	,865	,831	,631	,353
POPULATION EN CHOMAGE	,783	,866	-,213	,846	,824	,544	,134	,843	,771	,584	,329
POPULATION URBAINE	,776	,854	-,296	,821	,779	,402	-,011	,749	,687	,507	,214
POPULATION RURALE	-,015	-,062	-,344	-,023	,111	,117	,125	,071	-,167	-,118	-,133
TAUX D'URBANISATION	,188	,208	-,372	,200	,155	,142	,055	,243	,177	,258	,319
SURFACE AGRICULTURE UTILISEE	-,266	-,251	,407	-,268	-,218	-,221	-,163	-,290	-,148	-,207	,046
NOMBRE DES PME ACTIVE	,976	,989	-,230	,993	,859	,739	,405	,939	,770	,758	,281
NOMBRE DES TPE	,976	,989	-,222	,992	,859	,738	,404	,938	,772	,758	,289
NOMBRE DES PE	,973	,987	-,242	,990	,859	,740	,404	,938	,773	,761	,294

NOMBRE DES ME	,981	,990	-,268	,995	,848	,730	,408	,942	,746	,747	,190
NOMBRE DES GE	,813	,818	-,426	,845	,768	,697	,356	,772	,609	,568	,201
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF	,931	,922	-,211	,939	,814	,808	,485	,892	,773	,813	,431
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF TPE	,242	,276	,299	,263	,338	,316	,116	,241	,448	,347	,936
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF PE	,314	,344	,110	,341	,399	,384	,158	,320	,493	,415	,885
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF ME	,929	,919	-,195	,935	,810	,804	,483	,888	,768	,808	,426
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF GE	,973	,951	-,313	,973	,804	,804	,510	,926	,719	,798	,162
AFFAIRES IMMOBILIERES	,722	,838	-,216	,816	,821	,427	-,041	,682	,862	,486	,283
BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS	,967	,935	-,284	,961	,813	,850	,567	,950	,697	,790	,262
CHIMIE CAOUTCHOUC PLASTIQUES	,889	,958	-,257	,949	,867	,622	,199	,856	,849	,662	,195
COMMERCE	,967	,997	-,227	,992	,862	,678	,332	,927	,783	,735	,237
Eau et énergie	,722	,720	-,300	,736	,671	,540	,319	,697	,473	,529	,350
ETABLISSEMENTS FINANCIERS	1,000	,967	-,216	,976	,769	,755	,534	,939	,638	,767	,175
HOTELLERIE ET RESTAURATION	,967	1,000	-,209	,990	,846	,649	,320	,919	,761	,725	,242
HYDROCARBURES	-,216	-,209	1,000	-,261	-,203	-,256	-,141	-,267	-,147	-,208	,206
INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES	,976	,990	-,261	1,000	,833	,711	,402	,931	,746	,743	,228
INDUSTRIES DIVERSES	,769	,846	-,203	,833	1,000	,627	,129	,792	,831	,562	,281
INDUSTRIES DU BOIS ET PAPIER	,755	,649	-,256	,711	,627	1,000	,755	,736	,486	,662	,198
INDUSTRIES DU CUIR	,534	,320	-,141	,402	,129	,755	1,000	,514	-,053	,556	-,004
INDUSTRIES DU TEXTILE	,939	,919	-,267	,931	,792	,736	,514	1,000	,621	,787	,161
MATERIAUX DE CONSTRUCTION	,638	,761	-,147	,746	,831	,486	-,053	,621	1,000	,579	,405
MINES ET CARRIERES	,767	,725	-,208	,743	,562	,662	,556	,787	,579	1,000	,247
PECHE AGRICULTURE ET CHASSE	,175	,242	,206	,228	,281	,198	-,004	,161	,405	,247	1,000
SERVICES POUR COLLECTIVITES	,629	,687	,132	,664	,680	,514	,167	,607	,741	,609	,815
SERVICES POUR ENTREPRISES	,980	,955	-,207	,971	,815	,816	,528	,928	,720	,771	,298
SERVICES POUR MENAGES	,984	,985	-,209	,989	,839	,749	,449	,943	,734	,763	,274
SIDERURGIE METALLURGIE (ISMME)	,781	,857	-,280	,844	,832	,534	,041	,750	,821	,505	,261
TRANSPORTS ET COMMUNICATIONS	,974	,991	-,217	,985	,853	,692	,362	,924	,749	,726	,283
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES OCCUPEES	-,026	-,008	-,324	,061	,147	,242	,039	-,036	,314	,018	-,001

NOMBRE DES DILOMES PAR CFPA	,862	,942	-,211	,924	,872	,565	,108	,820	,842	,607	,292
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES	-,028	-,004	-,208	,009	-,067	,018	-,028	-,059	-,078	-,058	,151
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES OCCUPEES	,054	,015	-,202	,010	-,065	-,016	-,027	-,057	-,075	-,056	-,060
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES	-,078	-,064	-,479	-,023	,006	,123	-,016	-,040	,096	,011	-,087
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES ATTRIBUEES	-,054	-,042	-,401	,010	,025	,127	-,005	-,080	,176	-,008	-,020
TAUX D'IMMATRICULATION	-,089	-,077	,721	-,102	-,031	-,018	-,007	-,113	,080	,010	,638
DENSITE DES PME	,512	,507	,138	,511	,502	,551	,354	,507	,526	,544	,845
PARC DE LOGEMENTS	,840	,904	-,286	,879	,751	,458	,084	,797	,691	,565	,190
LES LOGEMENTS RURAUX	-,155	-,152	,707	-,189	-,152	-,191	-,100	-,192	-,120	-,154	,108

Matrice de corrélation

	SERVICES POUR COLLECTIVITES	SERVICES POUR ENTREPRISES	SERVICES POUR MENAGES	SIDERURGIE METALLURGIE (ISMME)	TRANSPORTS ET COMMUNICATIONS	SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES OCCUPEES	NOMBRE DES DILOMES PAR CFPA	SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES	SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES OCCUPEES	SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES	SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES ATTRIBUEES
POPULATION OCCUPEE	,764	,893	,932	,867	,948	,016	,956	,058	-,062	-,058	-,039
POPULATION ACTIVE	,746	,891	,921	,896	,947	,006	,958	,065	,008	-,073	-,047
POPULATION EN CHOMAGE	,686	,820	,846	,818	,864	,022	,882	,074	-,056	-,066	-,045
POPULATION URBAINE	,583	,755	,795	,920	,861	-,066	,878	,067	,231	-,043	-,066
POPULATION RURALE	-,190	-,027	-,058	,092	-,029	,102	-,097	,167	,111	,036	,003
TAUX D'URBANISATION	,297	,205	,216	,237	,231	,008	,247	,165	,213	,218	,114
SURFACE AGRICULTURE UTILISEE	-,079	-,266	-,259	-,236	-,264	-,034	-,220	-,183	-,153	-,012	-,015
NOMBRE DES PME ACTIVE	,719	,984	,996	,862	,993	,056	,932	-,013	,021	-,025	,002
NOMBRE DES TPE	,726	,984	,996	,861	,993	,054	,933	-,015	,020	-,029	-,001
NOMBRE DES PE	,726	,983	,994	,863	,992	,059	,927	-,010	,024	-,020	,006
NOMBRE DES ME	,648	,975	,992	,856	,988	,065	,928	-,005	,029	-,010	,014
NOMBRE DES GE	,485	,820	,823	,767	,835	,225	,808	,401	,149	,120	,178

NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF	,810	,975	,956	,825	,945	,111	,861	-,006	,071	-,001	,037
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF TPE	,880	,376	,329	,295	,329	-,053	,295	-,080	-,050	-,148	-,103
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF PE	,860	,443	,397	,370	,398	-,006	,338	-,042	-,011	-,077	-,046
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF ME	,806	,972	,953	,820	,942	,106	,860	-,010	,068	-,008	,030
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF GE	,615	,975	,971	,829	,958	,138	,879	,014	,092	,039	,068
AFFAIRES IMMOBILIERES	,629	,743	,803	,842	,813	,303	,924	-,010	-,059	,152	,248
BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS	,678	,987	,975	,798	,954	,117	,860	,021	,023	,017	,044
CHIMIE CAOUTCHOUC PLASTIQUES	,636	,894	,932	,879	,933	,170	,945	-,051	-,052	,088	,103
COMMERCE	,691	,963	,987	,879	,991	,044	,947	-,030	,025	-,030	-,006
Eau et énergie	,554	,722	,720	,665	,740	-,037	,654	-,019	,178	-,076	-,084
ETABLISSEMENTS FINANCIERS	,629	,980	,984	,781	,974	-,026	,862	-,028	,054	-,078	-,054
HOTELLERIE ET RESTAURATION	,687	,955	,985	,857	,991	-,008	,942	-,004	,015	-,064	-,042
HYDROCARBURES	,132	-,207	-,209	-,280	-,217	-,324	-,211	-,208	-,202	-,479	-,401
INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES	,664	,971	,989	,844	,985	,061	,924	,009	,010	-,023	,010
INDUSTRIES DIVERSES	,680	,815	,839	,832	,853	,147	,872	-,067	-,065	,006	,025
INDUSTRIES DU BOIS ET PAPIER	,514	,816	,749	,534	,692	,242	,565	,018	-,016	,123	,127
INDUSTRIES DU CUIR	,167	,528	,449	,041	,362	,039	,108	-,028	-,027	-,016	-,005
INDUSTRIES DU TEXTILE	,607	,928	,943	,750	,924	-,036	,820	-,059	-,057	-,040	-,080
MATERIAUX DE CONSTRUCTION	,741	,720	,734	,821	,749	,314	,842	-,078	-,075	,096	,176
MINES ET CARRIERES	,609	,771	,763	,505	,726	,018	,607	-,058	-,056	,011	-,008
PECHE AGRICULTURE ET CHASSE	,815	,298	,274	,261	,283	-,001	,292	,151	-,060	-,087	-,020
SERVICES POUR COLLECTIVITES	1,000	,726	,711	,650	,720	-,049	,692	-,085	-,038	-,144	-,101
SERVICES POUR ENTREPRISES	,726	1,000	,987	,812	,974	,051	,876	-,029	,045	-,056	-,016
SERVICES POUR MENAGES	,711	,987	1,000	,825	,990	,036	,917	-,018	,014	-,031	-,003
SIDERURGIE METALLURGIE (ISMME)	,650	,812	,825	1,000	,870	,189	,911	-,031	,240	,091	,119
TRANSPORTS ET COMMUNICATIONS	,720	,974	,990	,870	1,000	-,014	,936	-,003	,062	-,071	-,044
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES OCCUPEES	-,049	,051	,036	,189	-,014	1,000	,158	,096	,034	,708	,885
NOMBRE DES DILOMES PAR CFPA	,692	,876	,917	,911	,936	,158	1,000	,030	,034	,066	,129
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES	-,085	-,029	-,018	-,031	-,003	,096	,030	1,000	,123	,117	,139
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES OCCUPEES	-,038	,045	,014	,240	,062	,034	,034	,123	1,000	,222	,157
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES	-,144	-,056	-,031	,091	-,071	,708	,066	,117	,222	1,000	,904

SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES ATTRIBUEES	-,101	-,016	-,003	,119	-,044	,885	,129	,139	,157	,904	1,000
TAUX D'IMMATRICULATION	,494	-,005	-,038	-,090	-,050	-,148	-,052	-,164	-,131	-,281	-,214
DENSITE DES PME	,918	,623	,574	,449	,562	-,046	,463	-,071	-,038	-,136	-,100
PARC DE LOGEMENTS	,585	,816	,852	,915	,902	-,067	,901	,045	,192	-,072	-,080
LES LOGEMENTS RURAUX	,062	-,155	-,154	-,209	-,160	-,231	-,163	-,151	-,146	-,350	-,289

Matrice de corrélation

	TAUX D'IMMATRICULATION	DENSITE DES PME	PARC DE LOGEMENTS	LES LOGEMENTS RURAUX
POPULATION OCCUPEE	,002	,545	,873	-,106
POPULATION ACTIVE	-,029	,535	,897	-,131
POPULATION EN CHOMAGE	-,050	,503	,796	-,148
POPULATION URBAINE	-,158	,362	,970	-,215
POPULATION RURALE	-,331	-,126	,051	-,214
TAUX D'URBANISATION	,091	,287	,314	-,303
SURFACE AGRICULTURE UTILISEE	,218	-,175	-,244	,367
NOMBRE DES PME ACTIVE	-,048	,571	,877	-,170
NOMBRE DES TPE	-,038	,576	,877	-,164
NOMBRE DES PE	-,052	,586	,873	-,179
NOMBRE DES ME	-,124	,491	,883	-,193
NOMBRE DES GE	-,235	,383	,775	-,310
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF	,080	,723	,796	-,167
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF TPE	,713	,919	,185	,171
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF PE	,545	,932	,249	,042
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF ME	,103	,716	,795	-,149
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF GE	-,139	,492	,840	-,230
AFFAIRES IMMOBILIERES	-,064	,397	,783	-,162
BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS	-,063	,591	,801	-,209
CHIMIE CAOUTCHOUC PLASTIQUES	-,125	,428	,861	-,186
COMMERCE	-,080	,515	,903	-,166
Eau et énergie	-,063	,480	,722	-,214
ETABLISSEMENTS FINANCIERS	-,089	,512	,840	-,155
HOTELLERIE ET RESTAURATION	-,077	,507	,904	-,152
HYDROCARBURES	,721	,138	-,286	,707
INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES	-,102	,511	,879	-,189
INDUSTRIES DIVERSES	-,031	,502	,751	-,152
INDUSTRIES DU BOIS ET PAPIER	-,018	,551	,458	-,191
INDUSTRIES DU CUIR	-,007	,354	,084	-,100
INDUSTRIES DU TEXTILE	-,113	,507	,797	-,192

MATERIAUX DE CONSTRUCTION	,080	,526	,691	-,120
MINES ET CARRIERES	,010	,544	,565	-,154
PECHE AGRICULTURE ET CHASSE	,638	,845	,190	,108
SERVICES POUR COLLECTIVITES	,494	,918	,585	,062
SERVICES POUR ENTREPRISES	-,005	,623	,816	-,155
SERVICES POUR MENAGES	-,038	,574	,852	-,154
SIDERURGIE METALLURGIE (ISMME)	-,090	,449	,915	-,209
TRANSPORTS ET COMMUNICATIONS	-,050	,562	,902	-,160
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES OCCUPEES	-,148	-,046	-,067	-,231
NOMBRE DES DILOMES PAR CFPA	-,052	,463	,901	-,163
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES	-,164	-,071	,045	-,151
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES OCCUPEES	-,131	-,038	,192	-,146
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES	-,281	-,136	-,072	-,350
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES ATTRIBUEES	-,214	-,100	-,080	-,289
TAUX D'IMMATRICULATION	1,000	,567	-,151	,388
DENSITE DES PME	,567	1,000	,360	,046
PARC DE LOGEMENTS	-,151	,360	1,000	-,196
LES LOGEMENTS RURAUX	,388	,046	-,196	1,000

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,667
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-carré approx.	8892,329
	ddl	1128
	Signification	,000

Matrice des composantes[a]

	Composante							
	1	2	3	4	5	6	7	8
POPULATION OCCUPEE	,953	,049	-,066	-,232	,010	,002	-,115	,027
POPULATION ACTIVE	,953	,019	-,071	-,228	-,063	,011	-,080	,026
POPULATION EN CHOMAGE	,882	,010	-,051	-,198	-,063	-,002	-,173	-,027
POPULATION URBAINE	,848	-,144	-,107	-,294	-,316	,057	,132	-,003
POPULATION RURALE	-,009	-,342	-,008	,232	-,333	,760	-,024	-,241

TAUX D'URBANISATION	,277	,007	,370	,047	-,491	-,456	,076	,013
SURFACE AGRICULTURE UTILISEE	-,281	,248	-,086	-,183	,373	,422	,239	,053
NOMBRE DES PME ACTIVE	,993	-,033	-,076	,026	,057	-,016	,010	,024
NOMBRE DES TPE	,993	-,024	-,075	,025	,058	-,015	,012	,025
NOMBRE DES PE	,994	-,029	-,061	,034	,046	-,016	,004	,011
NOMBRE DES ME	,981	-,121	-,116	,025	,072	-,024	,011	,034
NOMBRE DES GE	,850	-,291	,092	,085	-,170	,215	-,159	,212
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF	,973	,101	,080	,157	,030	-,001	,044	,016
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF TPE	,399	,814	,369	,053	-,112	,070	,016	-,070
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF PE	,472	,682	,406	,109	-,160	,054	-,024	-,140
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF ME	,969	,108	,071	,151	,036	-,018	,052	,035
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF GE	,962	-,158	-,054	,149	,088	-,019	,053	,059
AFFAIRES IMMOBILIERES	,835	-,091	,133	-,423	,145	-,034	-,081	-,032
BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS	,967	-,062	-,017	,217	,075	,007	-,011	,031
CHIMIE CAOUTCHOUC PLASTIQUES	,941	-,131	-,038	-,197	,163	-,038	-,026	-,041
COMMERCE	,985	-,068	-,114	-,054	,055	-,025	,024	,014
Eau et énergie	,751	-,028	-,040	,133	-,291	,279	,182	-,142
ETABLISSEMENTS FINANCIERS	,951	-,077	-,186	,165	,067	-,040	,064	,075
HOTELLERIE ET RESTAURATION	,977	-,053	-,151	-,064	,034	-,044	,002	,042
HYDROCARBURES	-,250	,714	-,320	-,161	,303	,094	,082	,288
INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES	,979	-,094	-,107	,022	,063	-,019	-,009	,036
INDUSTRIES DIVERSES	,879	-,019	,005	-,188	,047	,166	-,079	-,171
INDUSTRIES DU BOIS ET PAPIER	,735	-,045	,123	,516	,210	,106	-,031	,021
INDUSTRIES DU CUIR	,360	-,031	-,060	,889	,217	-,007	,032	,087
INDUSTRIES DU TEXTILE	,924	-,087	-,172	,180	,041	-,040	-,032	-,072
MATERIAUX DE CONSTRUCTION	,808	,095	,214	-,374	,165	-,015	-,074	-,129
MINES ET CARRIERES	,757	,064	-,002	,330	,131	-,206	-,002	-,043
PECHE AGRICULTURE ET CHASSE	,354	,733	,452	-,040	-,234	,118	-,118	,028
SERVICES POUR COLLECTIVITES	,766	,591	,200	-,064	-,061	,006	,014	-,056
SERVICES POUR ENTREPRISES	,975	,014	-,067	,165	,077	-,008	,037	,042
SERVICES POUR MENAGES	,984	-,022	-,093	,068	,082	-,040	,011	,048
SIDERURGIE METALLURGIE (ISMME)	,886	-,116	,071	-,292	-,093	,109	,181	-,034
TRANSPORTS ET COMMUNICATIONS	,986	-,023	-,119	-,010	-,007	-,017	,035	,041
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES OCCUPEES	,083	-,370	,726	-,071	,429	,174	-,032	,027
NOMBRE DES DILOMES PAR CFPA	,941	-,075	,018	-,283	,048	-,020	-,007	,059
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES	,011	-,208	,217	,037	-,404	,152	-,526	,643
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES OCCUPEES	,040	-,222	,182	,020	-,436	,006	,701	,348

SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES	-,004	-,479	,741	-,038	,232	-,049	,158	,045
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES ATTRIBUEES	,024	-,434	,789	-,084	,348	,026	,079	,113
TAUX D'IMMATRICULATION	-,018	,872	,147	-,005	,077	-,026	,084	,119
DENSITE DES PME	,619	,660	,289	,224	-,098	,005	-,013	-,077
PARC DE LOGEMENTS	,882	-,144	-,161	-,239	-,220	-,003	,133	,040
LES LOGEMENTS RURAUX	-,192	,513	-,318	-,153	,312	,186	,115	,371

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.[a]

a. 8 composantes extraites.

Qualités de représentation

	Extraction
POPULATION OCCUPEE	,984
POPULATION ACTIVE	,976
POPULATION EN CHOMAGE	,854
POPULATION URBAINE	,958
POPULATION RURALE	,917
TAUX D'URBANISATION	,671
SURFACE AGRICULTURE UTILISEE	,558
NOMBRE DES PME ACTIVE	,998
NOMBRE DES TPE	,998
NOMBRE DES PE	,996
NOMBRE DES ME	,998
NOMBRE DES GE	,967
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF	,990
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF TPE	,984
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF PE	,914
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF ME	,983
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF GE	,991
AFFAIRES IMMOBILIERES	,931
BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS	,992
CHIMIE CAOUTCHOUC PLASTIQUES	,973
COMMERCE	,996
Eau et énergie	,799
ETABLISSEMENTS FINANCIERS	,988
HOTELLERIE ET RESTAURATION	,989
HYDROCARBURES	,892
INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES	,985

INDUSTRIES DIVERSES	,874
INDUSTRIES DU BOIS ET PAPIER	,879
INDUSTRIES DU CUIR	,981
INDUSTRIES DU TEXTILE	,933
MATERIAUX DE CONSTRUCTION	,897
MINES ET CARRIERES	,747
PECHE AGRICULTURE ET CHASSE	,953
SERVICES POUR COLLECTIVITES	,987
SERVICES POUR ENTREPRISES	,991
SERVICES POUR MENAGES	,992
SIDERURGIE METALLURGIE (ISMME)	,944
TRANSPORTS ET COMMUNICATIONS	,991
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES OCCUPEES	,892
NOMBRE DES DILOMES PAR CFPA	,977
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES	,968
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES OCCUPEES	,887
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES	,864
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES ATTRIBUEES	,960
TAUX D'IMMATRICULATION	,811
DENSITE DES PME	,968
PARC DE LOGEMENTS	,950
LES LOGEMENTS RURAUX	,707

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Variance totale expliquée

	Sommes extraites du carré des chargements		
Composante	Total	% de la variance	% cumulé
1	28,240	58,834	58,834
2	5,100	10,624	69,458
3	3,109	6,478	75,936
4	2,480	5,166	81,102
5	2,027	4,223	85,326
6	1,319	2,748	88,074
7	1,119	2,332	90,406
8	1,041	2,169	92,575

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Matrice des coefficients des composantes

	Composante							
	1	2	3	4	5	6	7	8
POPULATION OCCUPEE	,034	,010	-,021	-,094	,005	,001	-,102	,026
POPULATION ACTIVE	,034	,004	-,023	-,092	-,031	,009	-,072	,025
POPULATION EN CHOMAGE	,031	,002	-,016	-,080	-,031	-,002	-,155	-,026
POPULATION URBAINE	,030	-,028	-,035	-,119	-,156	,043	,118	-,003
POPULATION RURALE	,000	-,067	-,003	,093	-,164	,576	-,021	-,232
TAUX D'URBANISATION	,010	,001	,119	,019	-,242	-,346	,068	,012
SURFACE AGRICULTURE UTILISEE	-,010	,049	-,028	-,074	,184	,320	,214	,051
NOMBRE DES PME ACTIVE	,035	-,007	-,025	,011	,028	-,012	,009	,023
NOMBRE DES TPE	,035	-,005	-,024	,010	,029	-,011	,010	,024
NOMBRE DES PE	,035	-,006	-,020	,014	,023	-,012	,004	,011
NOMBRE DES ME	,035	-,024	-,037	,010	,036	-,018	,010	,032
NOMBRE DES GE	,030	-,057	,029	,034	-,084	,163	-,142	,204
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF	,034	,020	,026	,063	,015	-,001	,039	,015
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF TPE	,014	,160	,119	,021	-,055	,053	,014	-,067
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF PE	,017	,134	,131	,044	-,079	,041	-,021	-,135
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF ME	,034	,021	,023	,061	,018	-,014	,046	,033
NOMBRE D'EMPLOIS ACTIF GE	,034	-,031	-,017	,060	,043	-,015	,047	,057
AFFAIRES IMMOBILIERES	,030	-,018	,043	-,171	,071	-,026	-,072	-,031
BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS	,034	-,012	-,006	,088	,037	,006	-,010	,029
CHIMIE CAOUTCHOUC PLASTIQUES	,033	-,026	-,012	-,079	,081	-,029	-,023	-,039
COMMERCE	,035	-,013	-,037	-,022	,027	-,019	,021	,014
Eau et énergie	,027	-,005	-,013	,054	-,143	,211	,162	-,137
ETABLISSEMENTS FINANCIERS	,034	-,015	-,060	,067	,033	-,031	,057	,072
HOTELLERIE ET RESTAURATION	,035	-,010	-,048	-,026	,017	-,033	,002	,040
HYDROCARBURES	-,009	,140	-,103	-,065	,149	,071	,073	,277
INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES	,035	-,018	-,034	,009	,031	-,014	-,008	,035
INDUSTRIES DIVERSES	,031	-,004	,002	-,076	,023	,126	-,071	-,165
INDUSTRIES DU BOIS ET PAPIER	,026	-,009	,040	,208	,103	,081	-,027	,020
INDUSTRIES DU CUIR	,013	-,006	-,019	,359	,107	-,006	,029	,084
INDUSTRIES DU TEXTILE	,033	-,017	-,055	,072	,020	-,031	-,028	-,070
MATERIAUX DE CONSTRUCTION	,029	,019	,069	-,151	,081	-,011	-,066	-,124
MINES ET CARRIERES	,027	,012	-,001	,133	,065	-,156	-,002	-,041
PECHE AGRICULTURE ET CHASSE	,013	,144	,145	-,016	-,116	,089	-,106	,027
SERVICES POUR COLLECTIVITES	,027	,116	,064	-,026	-,030	,005	,013	-,053
SERVICES POUR ENTREPRISES	,035	,003	-,022	,066	,038	-,006	,033	,040
SERVICES POUR MENAGES	,035	-,004	-,030	,027	,040	-,030	,010	,046
SIDERURGIE METALLURGIE (ISMME)	,031	-,023	,023	-,118	-,046	,083	,162	-,032
TRANSPORTS ET COMMUNICATIONS	,035	-,004	-,038	-,004	-,004	-,013	,032	,039

SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES OCCUPEES	,003	-,072	,233	-,029	,212	,132	-,028	,026
NOMBRE DES DILOMES PAR CFPA	,033	-,015	,006	-,114	,024	-,015	-,006	,056
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES	,000	-,041	,070	,015	-,199	,115	-,470	,618
SUPERFICIE DE LES ZONES INDUSTRIELLES OCCUPEES	,001	-,044	,059	,008	-,215	,004	,626	,334
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES	,000	-,094	,238	-,015	,115	-,037	,141	,044
SUPERFICIE DE LES ZONES D'ACTIVITES ATTRIBUEES	,001	-,085	,254	-,034	,172	,020	,071	,109
TAUX D'IMMATRICULATION	-,001	,171	,047	-,002	,038	-,020	,075	,114
DENSITE DES PME	,022	,129	,093	,090	-,048	,004	-,012	-,074
PARC DE LOGEMENTS	,031	-,028	-,052	-,096	-,109	-,003	,119	,038
LES LOGEMENTS RURAUX	-,007	,101	-,102	-,062	,154	,141	,103	,356

Matrice de covariance des coefficients des composantes

Composante	1	2	3	4	5	6	7
1	1,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
2	,000	1,000	,000	,000	,000	,000	,000
3	,000	,000	1,000	,000	,000	,000	,000
4	,000	,000	,000	1,000	,000	,000	,000
5	,000	,000	,000	,000	1,000	,000	,000
6	,000	,000	,000	,000	,000	1,000	,000
7	,000	,000	,000	,000	,000	,000	1,000
8	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000

الفهرس

فهرس العناوين 1
المقدمة العامة 3
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الإقليم 11
مقدمة الفصل 12
المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد الإقليمي 12
تمهيد 12
المطلب الأول: ماهية الإقليم 13
1. تعريف الإقليم: 13
2. أنواع الإقليم: 14
المطلب الثاني: عموميات حول الاقتصاد الإقليمي 16
1. التطور التاريخي للاقتصاد الإقليمي 16
2. ظهور النظريات الأساسية 17
المبحث الثاني: الجاذبية الإقليمية 21
تمهيد 21
المطلب الأول: مفهوم الجاذبية الإقليمية 22
1. تعريف الجاذبية الإقليمية 22
2. الإطار النظري للجاذبية الإقليمية 22
3. محددات أو عوامل الجاذبية الإقليمية 24
1.3 عوامل جذب الأسر والأفراد 24
2.3 عوامل جذب المستثمرين 25
المطلب الثاني: مؤشرات الجاذبية الإقليمية 25
1. مقاربات الاقتصاد القياسي 26
2. استطلاعات الرأي 26
3. مؤشرات وضعتها المؤسسات الدولية 27
المبحث الثالث: تنافسية الأقاليم 29
تمهيد 29
المطلب الأول: التنافسية والأقاليم 29
1. مفهوم التنافسية 29
1.1. التنافسية على مستوى الدولة 30
1.2. التنافسية على مستوى القطاع 30

1.3. التنافسية على مستوى المؤسسة 31
1.4. تنافسية الإقليم 31
2. التأصيل النظري للتنافسية الإقليمية 32
المطلب الثاني: الميزة التنافسية الإقليمية 33
1. مفهوم الميزة التنافسية والميزة التنافسية الإقليمية 34
2. محددات التنافسية 35
3. محددات التنافسية الإقليمية 38
4. مؤشرات الأداء التنافسي للأقاليم 41
1.4. المؤشرات الاقتصادية 41
2.4. المؤشرات الاجتماعية 42
3.4. المؤشرات البيئية 42
خاتمة الفصل 42
الفصل الثاني: تحليل نظري لعملية إنشاء وتوطن المؤسسة 44
مقدمة الفصل 45
المبحث الأول: المقاولاتية، الإطار النظري والمفاهيمي 46
تمهيد 46
المطلب الأول: مفهوم المقاولة والفرصة 46
1. تعريف المقاولة 46
2. الأهداف والتوقعات المرتقبة من المقاولة 52
2.1. خلق فرص العمل 53
2.2. زيادة القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي 54
2.3. التنمية المقاولاتية في الإقليم 54
3. بعض النماذج المفاهيمية للمقاولة 55
المطلب الثاني: المقاول كفاعل رئيسي للمقاولة 59
1. مفهوم المقاول 59
2. التطور التاريخي لمفهوم المقاول 61
2.1. المقاول في الفكر الكلاسيكي: 61
2.2. المقاول في المقاربة الإدارية: 62
2.3. المقاول كعامل مركزي للنشاط الاقتصادي: 64
2.4. المقاول في الفكر المعاصر: 65
3. خصائص المقاول وتصنيفاته 66
3.1. خصائص المقاول 66
3.2. تصنيفات المقاول 67
المبحث الثاني: الأسس النظرية لتوطن المؤسسات 69

تمهيد 69
المطلب الأول: المفهوم والأسس النظرية للتوطن 70
1. مفهوم التوطن..... 70
2. الأسس النظرية للتوطن..... 70
2.1. الأساس الأول: المسافات..... 70
2.2. الأساس الثاني: العلاقات المحلية بين العملاء 72
المطلب الثاني: الخيارات الاقليمية لتموقع المؤسسات..... 78
1. عوامل توطن الأنشطة الاقتصادية 78
1.1. المحددات الاقتصادية لخيارات الموقع للمؤسسات الاقتصادية 79
2.1. العوامل التنظيمية والإقليمية التي تؤثر على اختيار موقع الأنشطة الاقتصادية..... 80
2. استراتيجيات تحديد موقع المؤسسات الاقتصادية..... 86
1.2. التجنب كاستراتيجية للتموقع 87
2.2. فوائد القرب الجغرافي 87
3.2. استراتيجية التركيب 88
المبحث الثالث: المقاولاتية في الجزائر 88
تمهيد 88
المطلب الأول: مفهوم المقاولة 89
1. تعريف المقاولة حسب المشرع الجزائري..... 89
2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر 89
3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 90
المطلب الثاني: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 92
1. نبذة عن نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 92
2. ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 93
3. النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 94
المطلب الثالث: السياسة العامة لترقية المقاولة في الجزائر 95
1. هيئات المرافقة..... 95
2. أجهزة الدعم..... 97
3. فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر..... 98
خاتمة الفصل..... 100
الفصل الثالث:..... 101
مقارنة وتثمين المقومات الاقتصادية المحلية لإقليم وهران وعين تموشنت..... 101
مقدمة الفصل..... 102

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالخصائص الجغرافية، الإدارية والسكانية للولايتين..... 103
تمهيد 103
لمطلب الأول: التعريف بولاية وهران..... 103
1. النطاق الجغرافي لولاية وهران..... 103
2. التنظيم الإداري لولاية وهران 104
3. البنية الديموغرافية لولاية وهران..... 106
المطلب الثاني: التعريف بولاية عين تموشنت..... 111
1. الإطار الجغرافي لولاية عين تموشنت..... 111
2. التقسيم الإداري لولاية عين تموشنت 112
3. التركيبة الديموغرافية لولاية عين تموشنت..... 114
المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية والمنشآت القاعدية للولايتين..... 117
تمهيد 117
المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية والمنشآت القاعدية لولاية وهران..... 117
1. المنشآت القاعدية ذات الطابع الاجتماعي..... 117
2. المنشآت القاعدية ذات الطابع الاقتصادي..... 120
المطلب الثاني الخصائص الاقتصادية والمنشآت القاعدية لولاية عين تموشنت..... 123
1. المنشآت القاعدية ذات الطابع الاجتماعي..... 123
2. المنشآت القاعدية ذات الطابع الاقتصادي..... 125
المبحث الثالث: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايتين..... 127
تمهيد 127
المطلب الأول: نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران..... 128
1. تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية وهران..... 128
2. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2019..... 130
3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات ولاية وهران 134
المطلب الثاني: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت..... 135
1. تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عين تموشنت..... 135
2. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعين تموشنت خلال الفترة 2015-2019..... 137
2. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عين تموشنت 138
خاتمة الفصل..... 139
الفصل الرابع:..... 141
تحليل البيانات كأداة لتحديد العوامل الإقليمية المؤثرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 141
مقدمة الفصل..... 142
المبحث الأول: المعالجة الأولية للبيانات الإحصائية وعرض طريقة تحليل المكونات الرئيسية..... 142
(Principle Components Analysis)..... 142

تمهيد 142
المطلب الأول: تقديم نظرة موجزة حول تحليل المكونات الرئيسية (PCA)..... 143
1. مبدأ عمل طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA)..... 143
2. مميزات وعيوب طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) 144
1.2. المميزات 145
2.2. العيوب..... 145
3. دوافع الاعتماد على طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) في الدراسة الحالية 146
المطلب الثاني: عرض الدراسة التجريبية 147
1. جمع واختيار البيانات..... 147
2. تقليص مصفوفة البيانات 148
3. الصعوبات المسجلة في معالجة البيانات 152
المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج طريقة المكونات الرئيسية (PCA)..... 153
تمهيد 153
المطلب الأول: تحديد المكونات الرئيسية 153
1. جودة تمثيل المتغيرات..... 153
2. شرح التباين الكلي..... 154
المطلب الثاني: التفسير الاقتصادي لنتائج طريقة المكونات الرئيسية PCA 156
1. المكونات المستخرجة من المحاور العاملية..... 157
2. تفسير توزيع الأفراد (البلديات) حسب المحاور العاملية 160
المبحث الثالث: بنية الفئات وتحليل نتائج التصنيف (Ascendant Hierarchical Clustrering)..... 164
تمهيد 164
المطلب الأول: بنية الفئات..... 164
1. سلسلة التجميع 164
2. تكوين الفئات..... 166
المطلب الثاني: تصنيف البلديات 168
خاتمة الفصل..... 170
الخاتمة العامة..... 172
قائمة المراجع..... 180
قائمة الجداول 189
قائمة الأشكال 189
الملاحق 191
الفهرس..... 205